دعوة الحق
كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

التنمية والبيئة

دراسة مقارنة

بقلم :
دكتور شوقي أحمد دنيا
قسم الاقتصاد الإسلامي
جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

السنة الثالثة عشرة
جمادى الأولى ١٤١٤ هـ ـ العدد ١٣٧



بسم الله الرحمن الرحيم

٦٧- د. شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، بحث مقدم لندوة التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، عمان، مؤسسة آل البيت ١٤١١.

٦٨- د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٦٩- WLipton M. Why Poor People stay Poor? London: Temple smith, 1977.

٧٠- الكاساني، بدائع الصنائع، نشر زكريا يوسف. القاهرة.

٧١- الشريف الرضي، نهج البلاغة، بيروت: دار المعرفة.

٧٢- ن. شارما ود. روي، ادارة غابات العالم، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

٧٣- ك. كليفر وغ. شرايبر، السكان والزراعة والبيئة في افريقيا، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

٧٤- الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، مكتبة الحلبي.

٧٥- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت: دار الفكر.

٧٦- WRubin S. I. & Graham T. R., Environment and Trade, N. lersey, Allaheld Osman & Co. Pulishers, 1982.

٧٧- بيتر يمونين، السياسات التجارية والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

٧٨- ابن ماجه، سنن ابن ماجه.

٧٩- النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، المطبعة

مقدمة

لعلـه من نـافلـة القـول أن نشير إلى ان قضيـة التنميـة تحتل مـركـز الصدارة بين القضايا الاقتصادية إن على سـاحـة الدول المتقدمة بالمحافظة عليها أو على ساحة الدول المتخلفة بانجازها .

ولسنا في حاجـة إلى التذكير بأن الاهتمامات حول هـذه القضية جد متشعبة ومتطـورة ولعل مما يـلاحظ المتهمون أن الجانب البيئـي في التنمية أخذ في السنوات الأخيرة يولي عناية خـاصة على كل المستويات ، سواء في ذلك المستـوى الوطني والمستـوى الاقليمي والمستـوى الدولي . ونظـرة في تقـرير اللجنـة العالميـة للبيئة «مستقبلنـا المشترك»[1] تؤكـد صدق هـذه المقولة ، ثم ما تم أخيراً من عقد مؤتمر عالمي للبيئة «قمة الأرض»[2] .

ومع هـذا الـزخم الهائل مـن البحـوث والـدراسـات فإن القـاريء العربي بوجـه خاص والقاريء المسلم بوجه عـام لايجد مايشفي الغلة فيما هو متداول مـن كتابات باللغة العـربية ، ولاسيما ما كان منهـا من منظور الاقتصاد الإسـلامي[3] ، رغم مـا لهذا الموضـوع من أهمية من جهـة ومـا للإسلام من عناية خاصة واهتمام زائد به من جهة أخرى .

---

(١) ترجم هـذا التقرير ضمن سلسلة عـالم المعرفة ، رقم (١٤٢) في أكتـوبر ١٩٨٩ بعـد اعداده بعـامين ترجمة محمـد كامل عـارف سلسلـة كتب ثقافيـة يصدرهـا المجلس الـوطني للثقافـة . الكويت .

(٢) عقد هذا المؤتمر عام ١٩٩٢ في مدينة ريودي جانيرو في البرازيل .

(٣) اللهم إلا ماورد في كتاب الإسـلام والإقتصاد للدكتور عبدالهادي النجار ، سلسلـة عالم المعرفة (٦٣) . المجلس الوطني للثقافة . الكويت .

العربي.
٤٠- الغزالي، احياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة.
٤١- د. محمد صابر، البيئة الطبيعية كمادة دراسية، حلقة (الإنسان- البيئة- التنمية) القاهرة: الهيئة العامة للمكتبات.
٤٢- جون راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة د. جورج طعمة، بيروت: دار الثقافة.
٤٣- د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، القاهرة: دار الفكر العربي.
٤٤- د. فاروق الدسوقي، استخلاف الإنسان في الأرض، بيروت: المكتب الإسلامي.
٤٥- ج سوليفان، العلم في مواجهة المادية، ترجمة د. عماد خليل، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٤٦- جون د. شيلينخ، تأملات في الديون والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ٩٩٢.
٤٧- مورلابيه، صناعة الجوع، ترجمة أحمد احسان، عالم المعرفة (٦٤).
٤٨- توينبى، مختصر التاريخ، ترجمة فؤاد شبل، لجنة التأليف والترجمة.
٤٩- د. محمد عمر شيرا، نحو نظام قعدي عادل، ترجمة سيد عساكر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٥٠-- Senec I.I. & Toussing M. K. Environmental Economics, Englewood Cliffs, N. lersey, 1979.
٥١- Todaro M. P. The Theory of Economic Develop-

ولذا فهو في حاجة إلى مـزيد من الوعي البيئي، ومن الوعي العميق بما هنـالك من عـلاقـات بين البيئـة والتخلف، وبما هنـالك من روابط إيجابية وسلبيـة بين كل من البيئة والتنمية حتى تمكن من تـدعيم الروابط الإيجابيـة والاستفـادة المثلى منها، واضعـاف الـروابط السلبيـة إن لم يكن إزالتها[1]. إن الأمر متوقف في النهاية كما يـؤكد الخبراء على نوعية التنمية المنشودة ونمطهـا، وضرورة أن تكون مغايرة لنـوعية التنمية التي أنجـزها الغرب والتي قامت على أساس إهلاك البيئة واستنزافها.

من هنـا كانت أهميـة مثل هـذا البحث المتـواضع الذي أخـذ على كاهله مهمة إلقاء بعض الأضـواء على موقف الإسلام من هذا الموضوع، وعلى طبيعة علاقة التنمية بمفهومهـا الإسلامي بالبيئة، كما أنه يستعرض بقدر من العجـالة موقف الفكـر الوضعي من هـذا الموضوع خاصـة منه الفكر الاقتصادي، بهدف التعرف على مابـه من فعاليات وثغرات، وإلى أي مدى يتفق أو يختلف عن موقف الاقتصاد الإسلامي.

والهدف الأخير لهذا البحث قـد يتمثل في تقديم مـايراه من مـوقف إسلامـي حيال معضلـة انجاز التنمية مـع حماية البيئـة، ومدى كفـاءته وفاعليته في هذا الشأن.

في ضوء ذلك كلـه نرانا مطالبين بأن يتناول البحـث المشكلة البيئية من جوانبهـا المختلفة المتمثلـة في: مصطلحاتها، وعلاقـة الإنسان بها، وجوانب اعتداء الإنسـان عليها، وعوامل هذا الاعتـداء، وآثاره، وطرق وأساليب حماية البيئة. كل ذلك من منظور إسلامي، مع التركيز الخاص على الأبعاد الاقتصادية والانمائية. كما يتضح من الخطة التالية.

---

(١) تقرير التنمية لعام ٩٢ ص١٤ ومابعدها.

es, London: Edward Arnold Ltd, 1982.
١٤- د. محمد عوض الله، الإنسان والثروات المعدنية، عالم المعرفة (٣٣).
١٥- د. أحمد اسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة (١٥٢).
١٦- أبوحيان النوصيري، البحر المحيط، بيروت: دار المعرفة.
١٧- الرازي، التفسير الكبير، طهران: دار الكتب العلمية.
١٨- ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية.
١٩- البقاعي، نظم الدرر، دار المعارف العثمانية. الهند.
٢٠- النحاس. معاني القرآن، نشر جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
٢١- فرانكلين برل، الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة، ترجمة حسني عايش، بيروت: دار القلم.
٢٢- موريس غورنيبة، العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم، ترجمة سليم قلسور، بيروت: المؤسسة العربية للنشر.
٢٣- د. شوقي دنيا، تمويل التنمية، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٤- د. حسن نجم وآخرون، الإنسان والبيئة، الكويت: دار البحوث العلمية.
٢٥- رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، ترجمة د. مثيل صبحي الطويل، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٢٦- كافين رايلي، الغرب والعالم، ترجمة د. عبدالوهاب

خطة البحث

مقدمة

١- مصطلحات ومفاهيم :

١/ ١- البيئة .

١/ ٢- النظام البيئي .

١/ ٣- الاعتداء على البيئة والافساد في الأرض .

١/ ٤- الاسراف .

٢- علاقة الإنسان بالبيئة :

٢/ ١- علاقة غير المسلم بالبيئة .

٢/ ٢- علاقة المسلم بالبيئة .

٣- جوانب الاعتداء على البيئة والافساد في الأرض:

٣/ ١- التلوث .

٣/ ٢- الاستنزاف .

٣/ ٣- التعطيل .

٤- عوامل الاعتداء على البيئة مع التركيز القوي على العامل الاقتصادي :

٤/ ١- العامل العقدي والثقافي .

٤/ ٢- العامل الفكري والتكنولوجي .

٤/ ٣- العامل الاقتصادي .

٥- آثار الاعتداء على البيئة والإفساد في الأرض:

٥/ ١- الآثار الاقتصادية .

٥/ ٢- الآثار غير الاقتصادية .

١- مصطلحات ومفاهيم

١/١- البيئة (Envronment) :

لفظة وردت في معاجم اللغة بهذه الصيغة وبصيغ أخرى، كما وردت مشتقاتها في القرآن الكريم قال تعالى **﴿وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾**[1] وقال تعالى : **﴿ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق﴾**[2] وفي الحديث الشريف : «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» وروى أنه عليه السلام كان يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله . والعرب تقول هو ببيئة سوء، أي بحالة سوء كما يقولون إنه لحسن البيئة . ولهذه المادة معان متعددة منها الموافقة والالتزام والتعادل والتهيؤ والتمكن والاستواء والمنزل من الأرض والحالة[3] .

ومعنى ذلك ان هذا اللفظ يطلق على المكان أو المحيط أو الوضع المهيأ الصالح الموافق، كما يطلق على الشيء الملازم، حيث لا فكاك بين الإنسان وبيئته . وكذا الوضع غير الصالح وغير الموافق .

ومع قلة ورود هذه المادة في القرآن الكريم فإن ذلك لا يعني على الإطلاق عدم احتفال الإسلام بها حيث قد تواردت بكثرة أكثر من أن تحصى كلمة الأرض شاملة السطح وما عليه وما تحته، كذلك لفظة

---

(١) سورة الأعراف الآية : ٧٤ .

(٢) سورة يونس الآية ٩٣ .

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات، بيروت : دار المعرفة ص ٦٩، الزبيدي تاج العروس، الكويت : ص ١٥٢، الجوهري، الصحاح بدون ذكر ناشر، تحقيق أحمد عطار، ص٣٧ جـ١ ، فارس، معجم مقاييس اللغة، القاهرة : مطبعة الحلبي، ص١١٣ جـ١ .

التنمية والبيئة واثبات أنهما معاً يمكن ان يتعـاضدا ويتكاملا ، ثـم الاهتمام بنوعية التنميـة وسياساتها وليس مجرد تنمية ، بحيث تنجـز في ظل محافظة وحماية للبيئة ، ثـم القناعة الكاملة بأنـه دون نوعية جيدة من البيئة لن تقوم تنمية ، وإذا قـامت فلن تستمر، ونفس الحال لا حمايـة فعالـة للبيئة دون إنجاز للتنمية وقهر للتخلف الاقتصادي .

وقـد رأينا أن لـلإسلام ، سـواء من خلال القـرآن الكريم أو السنـة النبوية الشريفـة أو أقوال العلماء موقفه الواضح حيال هـذه القضية ، إنه يؤسس الفـرد والمجتمع على عقيدة التـوحيد والإيمان بخالق الكـون إيماناً فعالاً يقـوم على احترام كل مافي الكون واستخـدامه الاستخدام الـرشيد ، دون مـا تعطيل أو تـدمير، كـذلك فهو يحذر الإنسـان من مغبـة إفسـاد الأرض ، ويحول بينه وبين ذلك من خلال مايـوجهه إليه من أنماط للتنمية تقـوم على حسن التعـامل مع البيئـة ، وكـذلك من خـلال مـايسنـه من تشريعات وعقوبـات كلها تقف في وجه الإنسان الذي يـريد أن يفسد في الأرض .

وقد رأينـا أن مواجهـة الإسلام للعـدوان على البيئة أو بعبـارة أخرى الحل الإسلامـي لحماية البيئـة يقوم على حزمـة متكاملـة من العنـاصر لو طبقتهـا الدول الإسـلامية المعـاصرة التطبيق الصحيح فإنها ستتغلب على ماتواجهه من تعثر للتنمية وتدهور للبيئة .

وأخيراً فقد رأينا أن الكثير من الحلول الـوضعية لا يعارضها الإسلام سـواء فيما يتعلق بتعـديل نمط التنميـة أو فيما يتعلق بحسن التعـامل مع البيئة ومواجهة من يحاول الاعتداء عليها .

والأمـر الذي ركـز عليه الإسـلام بقوة لا تقل عن تـركيزه على حمايـة

الناحية الواقعية سواء من حيث المؤلفات أو من حيث السلوكيات والتصرفات هو التركيز على المحيط الطبيعي والجنوح نحوه وعدم الاهتمام بالاعتداءات البشرية على المحيط الاجتماعي، فلم نجد كتابات تذكر ولا مواجهات عملية حيال التلوث الفكري، والتلوث الخلقي والتلوث الاجتماعي والثقافي، ولا حيال تدمير تلك الجوانب واستنزافها، مع ان آثار الاعتداء عليها لا يقل خطورة عن آثار الاعتداء على البيئة الطبيعية.

والمفهوم الإسلامي للبيئة لا يختلف عن هذا المفهوم المعاصر الشامل لها. ومعالجة الإسلام للقضية البيئية لم تجنح ناحية العناصر الطبيعية فيها كما حدث في الأنظمة الوضعية المعاصرة، وأنما أولاها كلها بجناحيها، الطبيعي والإجتماعي رعايته واهتمامه. وربما بدا للبعض ان تركيز الإسلام على البيئة الاجتماعية هو أقوى وأشد من تركيزه على البيئة الطبيعية، ولو وافقنا هذا البعض على مرئيته تلك فإن الحكمة في ذلك قد ترجع إلى علم الإسلام بجسامة المخاطر المترتبة على اعتداءات الإنسان على هذا الجانب، وفي الوقت نفسه فإن اهتمام الإنسان بهذا الجانب قد لا يكون على المستوى المطلوب - كما هو واقع الآن- ربما لخفاء بعض الآثار المترتبة وعدم مشاهدتها ومعايشتها بصورة مباشرة كما هو الحال عند الاعتداء على الجانب الطبيعي حيث يشاهد على الفور ويعايش تردي الأوضاع المتمثلة في تلوث الهواء والماء مثلاً.

ومع ذلك فإن النظرة الفاحصة في موقف الإسلام من البيئة تكشف لنا أنه يعالج البيئة بجناحيها على حد سواء دون اغفال لجانب أو تحيز لآخر. وسوف يبرهن البحث تباعاً على هذه المقولة.

يسهل أكثـر فأكثر كلما اتسعت رقعـة الأراضي من جهة وتعاون أكثـر من جماعة أو دولة فيما بينهم من جهـة أخرى، والمشكلات البيئية في كثير من مصادرها ومظاهرها وآثارها هي مشكلات دولية أو على الأقل إقليمية.

الإسلام واجـه هذه القضية مـواجهة عمليـة حيث ينظر للمسلمين جميعاً على أنهم أمـة واحدة ولأراضيهـم على أنها دار واحدة، فـالإسلام لا يعرف إلا أمة الإسلام ودار الإسلام، مع الأخـذ في الحسبان ماعليه الدول الإسلامية الآن من استقلاليـة وسيادة، والإسلام يحترم ذلك طالما تم وفق التصور الإسلامي الكبير للأمة الإسلامية الواحدة. انه يعترف بهذا التنوع والتجزؤ كما يعترف في الوقت ذاتـه بأن ذلك كله داخل اطار كبير وداخل حدود واسعة هي حدود أمة الإسلام أو العالم الإسلامي.

نــرى ذلك في الجهــاد وفي النصرة وفي التكـافـل والتعـاضـــد وفي العلاقـات الاقتصاديـة وفي غير ذلك، فالخطـاب في كل تلك المجالات يتجه أساساً إلى المسلمين.

ومن هـــذا المنطلق يمكن للعـــالم الإسـلامـي أن يتعـامل بكفــاءة وبسهولة مع مشكلات البيئة والتنميـة، وذلك من خلال توفير أكبر قدر ممكن من التوازن بين متطلبـات كل منهما، عكس مالـو تحملت كل دولة بمفـردهـا كل عبء حماية البيئـة وانجـاز التنميـة، ففي ذلك من العسر والمشقة مافيه بالنسبة لغالبية الدول عامة والدول الإسلامية خاصة[1].

(١) محبوب الحق، مرجع سـابق، ص٢٠٨ ومابعدها، موريس غورنيبـه، مرجع سابق، ص٤٩ ومابعدها.

البيئة القوية الصحيحة السليمة، وبحدوث الاعتداءات تبدأ البيئة تفقد مقومات صلاحيتها مما يعني تدهور البيئة أو اجهادها، وتزداد حالتها سوءاً كلما تزايدت الاعتداءات عليها، إلى ان تصبح بيئة فاسدة، حيث تفقد كل مقومات صلاحيتها، ومن المعروف لدى علماء البيئة أن سلوكيات البيئة الطبيعية محكومة بقوانين وسنن منتظمة، بينما سلوكيات الإنسان باعتباره أحد عناصر النظام البيئي متغيرة متبدلة. ومن ثم يعتبر الإنسان في نظر علماء البيئة هو المسؤول الأول والأخير عن أي خلل أو اضطراب أو عطب يحدث في البيئة. وقد سبق أن بين الإسلام كل هذه المسائل التي توصل إليها علماء البيئة. فنجد القرآن الكريم يشير في أكثر من آية إلى صلاحية الأرض. أي بعبارة فنية صلاحية البيئة، كما يشير إلى توازن النظام البيئي، فكل شيء في الأرض موزون ومقدر تقديراً حكيماً، يقول تعالى: ﴿**والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون، وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وإن من شيء إلا عندنا خزائنه ومانتزله إلا بقدر معلوم**﴾[1]، ويشير كذلك إلى ان الإنسان قد يسلك مسلكاً يعمل على إفساد الأرض، أي تدهور البيئة، كما يشير إلى أنه رغم صلاحية الأرض ورغم مافيها من مقومات عالية الكفاءة أنها قابلة للإفساد والتدهور إذا ماشاع وانتشر اعتداء الإنسان على جوانبها المختلفة الطبيعية وغير الطبيعية.

فنقرأ قول الله تعالى: ﴿**ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها**﴾[2] نلاحظ في الآية الكريمة ثلاثة أبعاد أساسية في موضوعنا، أولاً قوله تعالى (بعد إصلاحها) نص صريح على أن الأرض من حيث الأصل مستكملة

---

(١) سورة الحجر، الآيات رقم: ١٩، ٢٠، ٢١، وانظر في تفسيرها الزمخشري، الكشاف، حيث يقول «وزن بميزان الحكمة وقدر بمقدار تقتضيه، لا يصلح فيه زيادة ولا نقصان».

(٢) سورة الأعراف الآية ٥٦ .

خلال تشريع بعض المبـاديء والسياسات، وأهمهـا كون المشروع الخاص محترما لكنه محاط بقـدر واضح من الضوابط، وكون المشروع العـام مراقباً ومسؤولاً من جهة، وغير متسع ومتمدد من جهـة أخرى، وأخيراً إمكانية فـرض رسـوم أو أثمان على معظم الخدمـات العـامـة بهدف تـرشيـد استخدامهـا من جهة وتوفير التمـويل اللازم من جهة أخـرى، وفي ضوء هـذه المسـائل الكليـة الكبرى، للدولـة بل عليهـا أن تتخـذ مـاتـراه من أساليب و إجراءات تحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة.

٨- إقـامة نظـام عقـابي رادع: مهما يكن الأمر، ومهما جنـدت العنـاصر والعوامل المختلفـة للعمل على حماية البيئـة، فسوف نجـد من يعتدي عليها، وسوف نجـد من النوازع مايدفع إلى ذلك. واذن فنحن في حاجـة إلى تواجـد نظام عقابي رادع، بحيث يـوجع المعتدي ويـزجر غيره عن مثل ممـارسـاته، نظـام يعم الجميع، ويخضع لـه الكل، يستـوي في ذلك المشروع الخاص والمشروع العـام، ويستـوي في ذلك الفـرد العـادي وذو الجاه والنفوذ، بل في النهاية ينصاع له الحاكم والمحكوم.

ومن الملاحظ أن العقـوبـات المعـاصرة في معظمهـا غير كـافيـة ولا تحقق عنصر الزجـر والردع ولذلك تجرأ الكثيرون على ممارسـة الاعتداءات البيئيـة. قل لي بربك: مـا هي العقـوبات المعـاصرة لمن يلقي بمخلفاته وفضـلاته في الطـرق والساحـات والميـاه؟ ولمن يسرف في استخدام الميـاه والطـاقة؟ ولمن يهمل في رعـايـة أرضه ومـزروعـاته وحيـوانـاته؟ لكنـا في الإسلام نجـد الأمر على غير هذا النحو، فهنـاك العقوبات الماليـة وغيرها التي من حق الـدولـة بل من واجبهـا تـوقيعهـا على كل من يسلك هـذه المسالك وأمثالها، بل إننا لنجد تصعيـداً كبيراً وقوياً في هذا الصدد حيث

المقصـود بها مايقصـد بلفظة البيئـة فإن معنى ذلك أن النهي ينصب عن افساد البيئة وان افسـاد أي جزء منها هو إفساد لبقية أجـزائها لما بينها من الترابط والتأثير المتبادل، هـذا من جهة، ومن جهة أخـرى فإنه يمكن ان يفهم من هـذا التعبير المعجز شيـوع الفساد وانسيـاحه وانتشـاره في شتى بقاع الأرض وعدم وقوفه عند المنطقة التي وقع فيها فحسب.

وقد تـوصل العلماء أخيراً إلى قناعة كـاملة بأن المشكـلات البيئية لا تعرف الحدود والحواجـز وأنه مـا من شيء أقـدرعلى اختراق الحدود منها. وخير مثال على ذلك تلـوث الماء وتلوث الهواء[1] كما يمكن أن يفهم منه المزيد من التنفير والذم لعملية الإفسـاد حيث إنه لاينصرف إلى شيء بعيد عن الإنسـان أو غير مهم له، وإنما ينصرف إلى مـا لا غنى للإنسـان عنه إنه الأرض التي جعل الله تعالى للإنسان فيهـا مستقراً ومتاعاً، ومنها خلق وإليها يعود ﴿**منها خلقناكم وفيهـا نعيدكم**﴾ ومن التعبيرات الشائعة في أدبيـات البيئـة المعـاصرة تعبير ﴿**أمنـا الأرض**﴾، وممـا يثير الاهتمام والاعجاب أن علماء التفسير القدامى رحمهم الله قد تواصلوا في فهم للآية إلى تلك المعانى[2] و(ثالثاً) قوله تعالى ﴿**ولاتفسدوا**﴾ نجد النهي الصريح عن الافسـاد، كما نلاحظ ان آيـات أخرى عـديدة تنهى وتحذر من هـذا السلـوك المدمـر، ومعنى ذلك ان الإنسـان لـديـه من الإرادة والمقـدرة مـايحدث الفسـاد في الأرض، ومن ثم حـذر مـن ذلك بصيغ شتى منهـا النهي الصريح ومنهـا عـدم محبـة الله تعالى لهذا السلـوك. يقـول تعـالى:

---

(١) د. أحمد اسلام، مرجع سابق، ص١٦ ومابعدها، اللجنة العالمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص٣١. ولمزيد من المعرفة يراجع تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢ الفصل الثامن.

(٢) أبوحيان، مـرجع سابق، ج١ ص٦٥، البقاعي، نظم الدرر، الهنـد، دار المعارف العثمانية، ج١، ص٤١٠، ابن عاشور، مرجع سابق، جـ٨، ص١٧٤.

الوحـدات المنتشرة ومتابعة ذلك في ظل هـذين المبدأين، الأمر بـالمعروف والنهي عن المنكـر وفـروض الكفايـة إضـافة إلى جهـاز الحسبـة لا يمثل مشكلـة أو تحديـاً أمـام المجتمع الإســلامي في إدارة البيئـة والسهـر على حمايتها، ولـو تدبـرنا جيـداً هذا الحديث الشريف لأدركنـا كم هـو مدى اهتمام الإسـلام بحمايـة البيئـة وإيجاده الآليـات العمليـة لتحقيق ذلك.

يقول ﷺ: **«مثل القائم على حدود الله والواقـع فيها كمثل قدم استهموا على سفينة فأصـاب بعضهم أعلاهـا وأصاب بعضهم أسفلهـا فكان من بالأسفل كلما أراد الماء صعـد إلى الأعلى، فقالـوا لو أنا خـرقنا في مـوضعنا هـذا خرقـاً- يحصلـون منه على الماء دون مشقـة-فإن تـركوهم ومـا أرادوا هلكوا وهلكوا جميعاً وان أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»**.

هذا الحديث الصحيح الـذي رواه البخاري يشع بـدلالاته الصريحة والضمنية القـوية في موضعنـا هذا، ألم نسمع كثيراً ونقـرأ كثيراً عن أننا في قارب واحد وعـن أن مايحدث على أية بقعة من الأرض يـؤثر لا محالة على بقية البقع تماماً مثلما يحدث للقارب أو السفينة.

الأمـر في حـاجـة ملحـة إلى الأخـذ على أيـدي العـابثين بـالبيئـة- السفينة- وإلا فالهلاك للجميع والأخذ على أيـديهم مسؤولية الجميع لأنه من باب إزالة المنكر والعمل على عدم وقوعه..

٧- الـوعي الكافي بأهميـة مراعـاة كل من التنميـة والبيئة على حـد سواء: ومن ثم كانت نظرة الإسلام نظرة متوازنة، فلم يحاب أياً منهما على حسـاب الأخـرى، وكـان منطلقـه في هـذا الصـدد ضرورة تخير أهـداف وسيـاسات وأدوات للتنميـة بحيث لا تمثل عـدوانـاً على البيئة، كـذلك اتخاذ سياسـات بيئية غير متنافيـة مع متطلبات هـذا النمط من التنمية.

كسبت أيدي النـاس أي ماعملت من الشر عقـوبة لهم على فعلهم»[1].
نـلاحظ أن الامام البقـاعي قـد فهم من الآية أن الفسـاد يعني النقص في جميع مـاينفع الخلق ومثل لـذلك بـالقحط والخوف وقلـة الصيـد ونحـو ذلك. ولا أظن أن آثار الاعتداء على البيئـة كما نعيشها وكما يتحدث عنها المختصون تتجـاوز ذلك. ولقد أوضح أن مـاكسبت أيدي النـاس معناه ماعملت من شر، والشر أبـوابه عديدة ومجالاتـه لا حصر لها، فالاسراف شر، والاضرار بـالغير شر، واتـلاف المال شر، والبغي والطغيـان شر، والعبث شر، والجري وراء التكـاثـر لغير مـاهـدف صحيح شر، والـذي نحب أن نـؤكد عليـه أن الفسـاد قد فهم على أنـه النقص في كل مـاينفع الإنسان. وحيـث ان التلوث يفقد الشيء صـلاحيته ونفعـه وينقص من القـدر النافع منـه، وكذلك الاستنـزاف، وكذلك التعطيل - كما سنـرى لاحقـاً- إذن كل تلك الاعتـداءات تنـدرج تحت مصطلح «الإفسـاد في الأرض» ولنستمع لمفسرٍ آخـر يوضـح لنا مفهـوم الافسـاد، يقول الامـام الرازي: «النهي عن الافسـاد يدخل فيـه المنع عن إفساد النفـوس بالقتل وغيره، وإفساد الأموال بالسرقـة والنهب والغش وغيرها، وإفساد الأديان وإفساد الأنسـاب وافساد العقـول. وذلك لأن المصالح المعتبرة في الـدنيا هي هذه الخمسة. فقوله تعالى: ﴿**ولاتفسدوا في الأرض بعد إصلاحها**﴾ منع من إدخـال ماهيـة الإفساد في الوجـود، والمنع من ادخـال الماهية في الـوجـود يقتضي المنع مـن جميع أنـواعـه»[2] نـلاحظ أنـــه صرح بأن كل مايـدخل تحت هذا المصطلـح منهي عنه. ومعـروف أن الإفساد لغـة هو

---

(١) البقاعي، مـرجع سابق، جـ١٥ ص١٠٤، قارن بـالنحاس، معاني القرآن، نشر جـامعة أم القرى، ج٥ ص٢٦٦.
(٢) الرازي، مرجع سابق، جـ١٣ ص١٣٣.

قد يقال: ما علاقة هذا بالمحافظة على البيئة؟ والرد على ذلك ببساطة شديدة أن طاعة الله تعالى عامة شاملة. نعم الإئتمار بأوامره والانتهاء عن منهاته، ومن ذلك أوامره بحسن معاملة البيئة والنهي عن العدوان عليها.

٦- التعامل الفعال مع قضية المسؤولية والادارة عن حماية البيئة:

يلاحظ المتتبعون لهذه المسألة أن الفكر الوضعي يعتبر مشكلة الادارة في عملية حماية البيئة من أهم وأخطر المشكلات، وأن النجاح فيها يتوقف عليه انجاز الكثير من المهام، ثم انه يعتبرها من التحديات الكبيرة التي ليس من السهل التغلب عليها، فهناك ملايين الوحدات المفسدة للبيئة داخل كل مجتمع فكيف يمكن متابعة ذلك والحيلولة دون وقوعه؟[١]، ومهما يكن من أمر فإن الفكر المعاصر يعتبر «حماية البيئة» من أهم المهام العامة التي تقع على كاهل الدولة، بمعنى أن توفير «نوعية جيدة من البيئة» يعتبر أحد أهم المجالات التي يجب على الدولة النهوض بها»[٢].

والملاحظ أن الإسلام والفكر الإسلامي قد اهتم بهذه القضية اهتماماً متزايداً مقدماً لها من الأساليب العملية مايكفل القيام بها، وهناك الكثير والكثير من المؤصلات لهذه المقولة نكتفي منها بذكر مايلي:

في صدر الإسلام قام الرسول ﷺ بتخطيط المدينة وسار على نهجه الخلفاء في تخطيط المدن وفق معايير بيئية جيدة، كذلك قام الرسول عليه السلام بتأمين مصادر للمياه العذبة، وحرض الصحابة الأغنياء على توفير ذلك، وعلى أثر ذلك جاء العلماء عبر العصور المختلفة فجعلوا

---

(١) تقرير ٩٢، ص ١٥٨.

(٢) نفس المصدر، ص ١٧٦.

والفساد أصله استحالة - تحول- منفعة الشيء النافع إلى مضرة به أو بغيره. وقد يطلق على وجود الشيء مشتملاً على مضرة وان لم يكن فيه نفع من قبل ويقال أفسد إذا عمد إلى شيء صالح فأزال صلاحه[1]. وعلينا أن ندرك جيداً ان الشرع لم يحظر كل إزالة لصلاحية الشيء. وإنما حظر فقط تلك الازالة التي لايترتب عليها نفع أكبر أو مصلحة أهم. بحيث يكون في الابقاء عليها تضيع لما هو أهم وأنفع، وفي داخل هذا الاطار يمكن فهم الحديث الشريف الذي فيه الأمر بقتل الفواسق الخمس، الغراب والحدأة والفأر والعقرب والكلب العقور. فإن ماتحدثه تلك الكائنات من مضار ومفاسد وخسائر أمر لا يجهل. واذن ففي التخلص منها حماية للبيئة بمفهومها الشامل وبالمنظور الكلي المتكامل لنظامها. وآمل ان يحتل مصطلح إفساد الأرض مساحته اللائقة به على خريطة الاهتمامات البيئية، فهو أدق وأوضح وأجمل من مصطلح الاعتداء على البيئة، ومما يبشر بالخير أنه أخذ في الشيوع[2].

١/٤- الاسراف: أكبر مدمر للبيئة :

لو فطن علماء البيئة وعلماء التنمية إلى مايحدثه الاسراف من آثار تصل في خطورتها وجسامتها إلى حد تدمير البيئة وشل حركة التنمية لأقاموا الدنيا وأقعدوها جرياً وراء محاربة هذا السلوك الانحرافي وإزالته من واقع الناس أو على الأقل تحجيمه واضعافه، انه وراء كل صنوف

---

(١) ابن عاشور، مرجع سابق، جـ١ ص٢٨٤.

(٢) ولا أدل على ذلك من تلك التقارير والدراسات التي قدمت بمناسبة انعقاد «قمة الأرض» ولعل مما تجدر ملاحظته على هذا المؤتمر العنوان الذي اتخذه لنفسه.

آخر «**ما من مسلم يغرس غرساً أو يـزرع زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة أو إنسان إلا كان له به أجر**»[(١)] .

وأخذاً من تلك النصوص فـرّع الفقهاء التفريعات الفقهيـة العديدة حيال حسن معاملـة الحيوانات ، وكيفية التصرف في مـواجهة من يعتدي عليهـا أو حتى يهمل في طعـامها وشرابها أو يحملهـا مـالا طـاقة لها بـه ، ووصل الأمر إلى الإجبار الرسمي والحكـومي لصاحب الحيوان على حسن معـاملته والانفـاق عليه . يقـول الماوردي : «نفقـات البهائم واجبـة على أربابها لقول النبي ﷺ اتقـوا الله فيما ملكت أيمانكم . . فدل على أمرين ، على حـراسة البهـائم بـاطعامهـا حتى تشبع وسقيهـا حتى تروى ، سـواء كـانت مأكـولة أو غير مأكـولـة ، فإن قصر فيهـا حتى هلكت أو أنهكت أثم ، وعند امتنـاع صاحب البهائم عن إطعـامها وسقياهـا فإن ولي الأمر يلـزمه بـذلك أو ببيعهـا»[(٢)] وعلى المحتسب واجب القيام بـذلك ضمن مهامه الأخرى .

و إذا كانت هـذه الأوامر تتجه إلى الأفراد مع قلـة المضار المترتبة على عـدم امتثالها أو بعبـارة أخرى على السلـوك العدواني لهم على البيئـة فإنها

---

(١) رواه البخاري ، انظر ابن حجر، فتح الباري ، المطبعة السلفية ، ص٥ ح٣ .

(٢) الماوردي ، الحاوي الكبير، كتاب النفقات ، تحقيق عامر بن سعيد ، رسـالة الدكتوراة ، جامعة أم القرى ، ص٩٨١ ومابعدها .

وربما يورد علينـا في هذا الصدد الحديث الشريـف «خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم ، الحدأة والغـراب والفأرة والعقـرب والكلب العقـور» حيث يبـدو شيء من التعـارض بين الأحـاديث التي تدل على صيـانة وحمايـة البيئة الحيـوانية وبين هـذا الحديث . والحقيقة أنـه لا تعارض عنـد التأمل . فهذه الحيـوانات ضارة وقـد ذكرها الحديث بـوصفها «فـواسق» والإبقاء عليهـا يلحق الضرر بـالإنسـان والأمـوال ، أي أنها تسهم في تـدمير الإنسـان أولاً وفي تـدمير التنميـة والبيئـة ثانيـاً ، ومن ثم فإن الموقـف السليم حيالها هـو إزالتهـا ، ولا يعـد ذلك اضراراً واعتداءً على البيئة ، و إنما هو مثل تشذيب وتهذيب النباتات والحيوانات فهل يعد ذلك اعتداء بشرياً على البيئة؟؟؟

والتبذيـر ربما لا يخفى على الكثير سواء في ذلك العلماء أو العاميـون، إنه مجاوزة الحد، في الكم وفي الكيف، إن استخـدام الأمـوال في المحـرمـات وإن قل لهو من التبذير والاسراف، كما أن استخدامهـا في المباحات بقدر أكثـر من الحد أو مع تجاهل لمبـدأ الأولـويـات كل ذلك داخل في صميم المضمون[1].

(١) لعـرض مفصل لأقوال العلماء في مفهـوم كل من الاسراف والتبـذير يـراجع د. شوقي دنيـا، تمويل التنمية، بيروت، مـؤسسة الـرسالـة، ص٢٢٣ ومابعدهـا. د. عبدالسـلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، عمان: مكتبة الأقصى، ص٨١ ومابعدها القسم الثاني.

وكـذلك تجدر الإشـارة إلى ان موقـف الشريعة من تلـوث البيئـة لا يقف عند حد ماذكر في كتب الحسبـة، فلقد تناول الفقهاء ذلك الأمر في منـاسبات عـديدة تنـاولاً مفصلاً، سـواء في كتب الفقه المعتـادة، أو في كتب الفتـاوي والنـوازل[1]، وبهذه المنـاسبـة نشير إلى فتـوى ذات أهميـة بـالغـة في مـوضـوعنـا هـذا تتعلق بتلـوث الميـاه من خـلال قيـام بعض الأشخـاص- ناهيك عن الحكـومـات- بتصريف الفضلات الآدميـة في المياه، كما هـو مشاهـد كثيراً اليوم ليس فقط على مستـوى الأفراد بل على مستوى الحكومات.

يقول ابن رشـد فيمن بني كرسيـا للحدث على مـاء يجري في جنات للسقي والشرب منـه وعليـه أرحـاء- جمع رحى- واحتج البـاني أنـه- أي التصريف- لايغير الماء لكثرته: «يجب قطع هذا الضرر، والقضاء به لازم قام بـذلك بعض أهل الجنات أو مـن سواهم بالحسبـة، وعلى الحاكم أن ينظر في ذلك إذا اتصل بـه الأمر، وان لم يقم عنده به قـائم بأن يبعث إليه العـدول فإذا شهـدوا عنـده قضى بتغييره لما في ذلك من الحق لجماعـة المسلمين»[2].

٤- التأكيد على المحافظة على البيئـة الحيوية والحرص علي تنميتها:
سبق أن أشرنـا إلى ان آيات القـرآن الكـريم تترى مـؤكدة على أن مـايحيط بالإنسـان من مخلوقـات حيويـة أو غير حيوية إنما هي نعـم من الله تعالى خلقهـا من أجل الإنسان، ومعنى ذلك ضرورة المحـافظة عليهـا وضرورة

---

(١) لمعرفة مجمعـة بأقوالهم يراجع د. عبدالسـلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسـلامية، مرجع سابق، ص١٢٩، ص ١٢٩ ومابعدها ح٢، موسـوعة الفقه الإسلامي الكويت: ص٢٤١، ومابعدها، ح٣.
(٢) ابن رشد، فتاوي ابن رشد، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص١٣٣٠، ح٣.

٢- علاقة الإنسان بالبيئة

٢/١- علاقة غير المسلم بالبيئة :

هـذه القضيـة استهـوت العـديـد من العلماء والفـلاسفـة على مـر العصور، وخلاصـة رصدهم لهذه العلاقة تمخضت عـن ثلاث مدارس، مدرسـة الحتمية التي تـذهب إلى ان البيئـة هي صاحبـة الكلمة الأولى في تشكيل هذه العلاقـة. وعلى النقيض من ذلك جاءت مدرسـة الإمكانية التي تعطي لـلإنسان الـوزن الأكبر في صياغـة هذه العـلاقة. ثم كـانت أخيراً التوفيقية والتي تذهب إلى ان العـلاقة من خلال دور فعال لكل من الإنسان والبيئة، حيث يمارس كل منهما تأثيراً في الآخر[١].

ومن المنظور العملي الـواقعي نلاحظ أن هـذه العلاقـة غلب عليها طابع الاختلال، وقد تأرجحت في التطرف إلى حدي العبودية والتأله. في حـالات ليست بـالقليلة خضع الإنسـان للبيئـة ممثلةفي بعـض جوانبهـا خضوع العبد للآلة، وفي حـالات كثيرة وجدنا العكس، وخير مثال على الحالة الأخيرة ما أفرزته الحضارة الغـربية الحديثة، حيث ضاعت العلاقة «الانسابيئيـة» على أساس تأله الإنسـان على البيئة، وقـد ترتب على ذلك ماترتب من قهـر واغتصاب للبيئة[٢] ولنستمع لبعض علمائهم يصور لنا

---

(١) د. حسن نجم وآخـرون، الإنسان والبيئـة، الكويت، دار البحـوث العلمية، ص٦٩، د. زين الدين عبدالمقصود، مرجع سابق، ص٩ ومابعدها.

(٢) رينيه دويو، إنسـانية الإنسان، ترجمة د. نبيل صبحـي الطويل، بيروت: مؤسسة الـرسالة، ص٢٣٨، ٢٦٩، كافين رايلي، الغرب والعالم، ترجمة د. عبـدالوهاب المسيري، سلسلة عالم المعـرفة (٩٧) جـ٢ ص. ٣٢ ومابعـدها، ميـزاروفيك وبستيل، البشرية في مفترق الطـرق، ترجمة د. حسين عمر، جدة: مكتبات عكاظ، ص ٥٤ ومابعدها.

وهل هنـــاك أبلغ في الحرص على طيب الهواء وعـــدم احـــداث أي تغيير سيء فيـــه وان قل من منع من يأكـل ثـومـــاً أو بصـلاً من شهـــود الجماعات والمجالس؟ .

وكما هـو شأن التشريع الإسلامي في كل حـالاته حيث لا يقف بـه الأمـر عند حـد النواهي والأوامـر وإنما يـوجد الآليـة للتنفيذ، وفي هـذا المجـال أوجد الإسـلام مـايعرف بجهـاز الحسبـة، ومن أهم مسؤوليـات المحتسب وصـلاحيـاتـه المنع من كل مـايـؤدي إلى تلـوث البيئـة وعـدم نظـافتهـا، سواء في ذلك الهواء أو الماء أو الأمـاكن أو المواد والمنتجـات، وهذه مجرد أمثلة توضح لنا بعضاً من ذلك[1] .

يمنع المحتسب من استخـدام رجـال الأعمال لمواد وأدوات ملوثـة، يستـوي في ذلك المواد الخام والمواد المسـاعدة، وكـذلك رؤوس الأمـوال، مثل المواعين والأدوات، وكذلك الجهـد البشري والأيدي العـاملة، يجب أن تقدم خدماتها نظيفة غير ملوثة .

كما يمنع المحتسب رجـــال الأعمال من استخـدام آلات وأســـاليب ملوثـة، بحيث تنتج تلوثاً بيئيـاً في الهواء أو الماء أو الطريق أو غير ذلك، مثل مـداخن الأفـران والحمامـات- ويقـاس عليهـا كل المداخن- ومثل الذبح في الطرقات حيث يلوث الطـريق والهواء بالدم والروث . ومثل أمر المصـانع والأسواق بكنس وتنظيف أرجـائهـا من الأوساخ والفضـلات، وضرورة أن تكون بعض المحلات ذات مواصفات بيئيـة خاصة في مبناها

---

(١) لمعرفة مطولة مفصلة يمكن الرجوع إلى :
ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨م .
عمر بن محمد السنامي، نصاب الاحتساب .
محمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة .

أكثرهم لايعلمون﴾[1] . لكنه لايتحرك خطـوة في الاتجاه الصحيح الذي يتواءم وهذا الاعتقـاد فينصاع لتعاليم وأوامر الخالق عـز وجل، ويتعامل مع البيئة كما لـو كانت مخلوقـة بطريقـة المصادفة ودون مـاسنن وضوابط ودون ماهـدف وغاية واذن فمتروك لـه ان يشكل علاقته بها حسبما يـريد وفي ضوء مـوازين القوى بينه وبينهـا، أحياناً يرهبهـا فيعبدها، وأحيـاناً يعتـزلها، وأحيانـاً يعمل على قهرهـا واغتصـابها، وأحيانـاً يتعامل معهـا بعقل واتزان. ويقـول عن اطراد ظـواهرهـا قوانين الطبيعـة، ويقول عن تغييراتها فلتات الطبيعة.

إن دراسـة هذه القضيـة رغم مـا قد يتراءى للبعض أنها ربما تكـون قليلة الجدوى بالنسبـة لنا- تحتل في نظري أهمية متـزايدة، كما أنها لم تنل حقهـا بعد، إننـا نعيش في أرض واحدة كمن يبحـرون في قارب واحـد، وأي سلـوك من أي فـرد سينعكس بـالضرورة أثـره على غيره. وهنـاك اعتراف متزايـد نابع من الـواقع المعايش بأن آثـار السلوك البيئي لا تقف على الاطلاق عند القـائم بالسلوك، ولو لوثت دولة بيئتهـا فإن العالم كله سيضـار من جـراء هـذا التصرف. ان تضخم واستفحـال المشكـلات البيئية كان لها فضل تعـريفنا الدقيق بوحـدة المصير كجنس بشري وبأننا فعلاً في سفينة واحدة، وأي عبث أو فسـاد في أي جزء منها هو إفساد لها كلها وهلاك للجميع .

---

(١) سورة لقمان: الآية ٢٥.

والأوامر والنواهي لزوال هذا السلوك المنحرف؟

يمكن القول ان ذلك كاف في زوال الإسراف من المجتمع الإسلامي كظاهرة لكنه قد لا يحول دونه كانحرافات فردية[1]، وهنا نجد الإسلام يتدخل لعلاج مثل تلك الحالات بما تستحقه، ونظن أنه ليس هناك أبلغ في مواجهة هذا السلوك المنحرف من اعتبار صاحبه سفيهاً، والسفيه في الإسلام يحجر عليه حتى يعود إليه رشده[2] ولم يغل الإسلام يد الدولة عن اتخاذ أية إجراءات تراها سليمة لمواجهة ذلك، ولذا وجدنا الدولة في عهد عمر رضي الله عنه، تنظم عمليات الاستهلاك بما يحول دون الإسراف[3].

والذي يعنينا ليس هو الصورة أو الاسلوب الذي اتخذته حيال ذلك، فهو متوقف على الظروف والملابسات، لكن المهم هو المبدأ الذي يخول للدولة حق استخدام ماتراه كفيلاً بذلك طالما أنه في إطار القواعد الشرعية، وقد نقل الامام الغزالي أن بعض العلماء يجيزون فرض الضرائب للحد من الاسراف وان كان هو لم ير ذلك[4]. ومهما يكن من أمر فنحن منهيون بنصوص صريحة عن الاسراف، وعلينا اتخاذ كافة الوسائل الصحيحة لتحقق الامتثال، وليس هناك مايمنع من الاستفادة مما يتوصل إليه الفكر المعاصر من أدوات ووسائل طالما أنها لا تتعارض مع نص أو قاعدة شرعية.

---

(١) بمعنى أنه يوجد لدى بعض الأفراد في المجتمعات الإسلامية، نوازع إسرافية.

(٢) الشافعي، الأم، دار المعرفة، ص٢١٥ ج٣ مجلد٢، الجصاص، أحكام القرآن، دار الكتاب العربي، ص٤٨٨ ح١، ابن العربي، أحكام القرآن، مكتبة الحلي، ص٣٢٢ ح٢، البهوتي، شرح منتهى الارادات، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ص٢٩٠ ح٢.

(٣) البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، الناشرون العرب، ط٢، ١٩٧١، ص١٨٢.

(٤) شفاء الغليل، بغداد، مطبعة الارشاد، ص٢٤٣ ومابعدها.

التحذير والتي منها أن مغبة ذلك ستعـود عليه هو وأنه أول من يضار من إفساد الأرض طبيعياً أو معنوياً .

إذن الأمر في علاقـة الإنسان بالبيئة ليس كما يميل إليـه هوى بعض الناس . إنه مضبوط بسنن وقوانين لايستطيع الإنسان خرقها .

ولعل خلاصـة القول هنا ان عـلاقة المسلم بالبيئـة ترفض التعطيل والاعتزال والترك ، إذ أن ذلك مناف لفطرة الإنســان ومضاد لوظيفته ، كما أنـه مناف للحكمـة من خلق البيئـة فهي لم تخلق لتعطل ولتظل أسرارهـا مكنـونة مكنـوزة . كما أن هذه العـلاقة تـرفض الاستنزاف ، لأن البيئـة لم تخلق لجيل دون جيل وإنما هي حق البشرية كلهـا في كل الأماكن وفي كل الأزمان ، وهي مصـدر حياة الأجيال المقبلـة إلى قيام الساعـة . واستنزاف البيئة هو بذلك اعتداء عليهـا من جانب واعتداء على كل الأجيال المقبلة من جانب آخر . وتلويث البيئـة هو استنزاف لها وتدمير لخصائص النفع فيها . ومن ثم فهو مرفوض رفـض الاستنزاف تماماً بتمام بل ربما كان أشد خطراً لجسـامة آثـاره ، حيث يمتد الاعتـداء للجيل الحاضر ولايقف عند الأجيال القادمة فحسب .

وإذن لا مفـر من العمل المشترك القـائم على الاحترام والعـرفـان بما هنالك من منـافع وحقوق . والإيمان الكامل بأن مايحيط بـالإنسان ليس مجرد جماد وحيوان ونبـات وإنما هو نعم الله عز وجل . ولعلنـا ندرك ذلك من إتيان القرآن الكـريم بلفظة النعم مقرونة بهذه المخلـوقات . وفي ذلك مافيه من الحض على حسن التعامل معهـا . ولعل مما يلفت النظر كذلك هـو حرص النسق القـرآني على إبراز أن المسخـر والمذلل للكـون وما فيـه وجعله نافعاً للإنسان إنما هو الله تعالى وحده حتى لا يغتر الإنسان بما قد

منشؤه ومخاطره وكيفية مواجهته، وفي أحسن حالاتها نجد بعض الإجراءات العقابية التي قد يكون لها أثر غير مباشر حيال الحد منه، لكنا في الإسلام نجد الأمر على غير ذلك تماماً، فالإسراف هو جريمة في نظر الإسلام، ولذلك جاءت النواهي الصريحة في الكتاب والسنة. والإسراف سلوك مذموم مستهجن في نظر التربية والثقافة والعقيدة الإسلامية، ويكفي ان القرآن الكريم يصرح بأن الله تعالى لا يحبه **﴿إنه لا يحب المسرفين﴾**[1]، والاسراف انحراف جوهري في السلوك الإنساني حيال الكون عامة وحيال الأموال خاصة، بل انه مرض نفسي مدمر.

وقد ربط الإسلام بقوة بين الإسراف والإفساد في الأرض. قال تعالى: **﴿ولا تطيعوا إمر المسرفين. الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾**[2]، وبالتأمل نجد الاسراف مصدر تلوث والاستنزاف. ولم يقف الأمر بالإسلام عند هذا الحد في التعامل مع الإسراف بل تعداه إلى التعريف بمظاهره وأبعاده المختلفة في الأكل والشرب والملبس والمسكن والانتقال، وفي كل شيء حتى في الشعائر، لا نجد الإسلام يرحب بالإسراف في أدائها، ولعل من الأحاديث ذات الدلالة البالغة في ذلك قوله ﷺ لأحد الصحابة حيث يتوضأ من جدول «**ماهذا السرف؟ فقال: أفي الوضوء إسراف؟ فقال: نعم ولو كنت على نهر جار**»[3]. في الوضوء، ومن جدول مياه كبير، والماء المستعمل يرتد ثانية إلى الجدول ولا يضيع، والزيادة هنا مهما كانت فهي ضئيلة، ومع ذلك جاء النهي الصريح، إشارة إلى ان الإسراف في حد ذاته وبغض النظر عن ملابساته

---

(١) الأنعام، الآية رقم: ١٤١.

(٢) الشعراء، الآيات: ١٥١، ١٥٢.

(٣) رواه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ص ١٤٧ ج١.

٣- جوانب الإفساد في الأرض «الاعتداء على البيئة»

إن الاعتداء على البيئة مصطلح شائع يقصد به سوء التعامل معها وسوء استخدامها، الأمر الذي يؤدي إلى ضعفها وإجهادها ومرضها ومن ثم تدهور حالتها وزوالها أو الكثير من مقوماتها.

وبالتأمل في صور وأشكال وأبعاد هذا التعامل البيئي السيء نجد أنها يمكن أن تندرج تحت تصنيفات أو عناوين ثلاثة كبرى، هي: التلوث والاستنزاف والتعطيل، وفيما يلي نتناول كل جانب من تلك الجوانب بكلمة كلية حتى نكون على بينة بأهم صور العدوان البشري على البيئة، ومن ثم نعمل على حماية البيئة منه، ونتعرف على حدود التعامل الصحيح والرشيد منها.

٣/١- التلوث:

في اللغة يقال: لوث ثيابه بالطين أي لطخها، ولوث الماء أي كدره[١]. وهو عند علماء البيئة يعني تراكم عناصر ضارة وغير مرغوب فيها[٢]. ويترتب عليها فقدان وانعدام أو تدني صلاحية البيئة للقيام بوظائفها وتقديم مالا يستغنى عنه من منافعها وخدماتها.

ولخطورة هذا اللون من الاعتداء البشري على البيئة وجدنا العلماء المختصين بالتلوث، ورأينا العديد من المؤلفات والدراسات والأبحاث

---

(١) الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، ج١ ص ٢٩١. وانظر ابن خلدون، المقدمة، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ص٣٠٢.

(٢) د. محمد جمعة، مرجع سابق، ص ١٠٦، جي هولتي ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة د. كامل سلمان العاني، دار المريخ، ص ٥٦٩.
Moran & others, Introduction to Environmental Scince, W.H. Freaman & Company, N. York: 1986, P211.

٦/٢- موقف الإسلام:

وإذا كان تناولنا لطرق وأساليب حماية البيئة من المنظور الوضعي جاء مجملاً وسريعاً فإن تناولنا لطرق وأساليب حماية البيئة من المنظور الإسلامي ينبغي أن يكون على قدر من التفصيل والبسط.

وبداية نحب أن نؤكد على نقطة نراها جوهرية وهي ان المنظور الإسلامي حيال طرق وأساليب حماية البيئة لا يغاير على طول الخط المنظور الوضعي، بل هو في الحقيقة يتفق معه في الكثير مما ينادي به حالياً لكنه يتفوق عليه وذلك لتعامله مع عناصر جديدة تكسب الجهود مزيداً من الكفاءة والفعالية.

وحرصاً على عدم التكرار- قدر الامكان- وعلى ترابط وتسلسل العرض نجد من المفضل أن نشير إلى ان الحل الإسلامي لمشكلات البيئة القائمة والمتوقعة يرتكز على عدة عناصر تتفاعل وتتكامل فيما بينها مقدمة مواجهة فعالة حيال إفساد الإنسان للبيئة، ونذكر من تلك العناصر مايلي:

١- الاعتماد على مدخلي الوقاية والعلاج معاً: بمعنى أنه يتعامل مع المشكلات البيئية على مستويين: مستوى الجذور العميقة والقريبة، ومستوى ماينجم عنها وينتج، فهو يعمل جاهداً على عدم حدوثها وإذا حدثت عالجها بما تستحق، ومن ثم نجده يحرص كل الحرص على جعل العامل العقدي والثقافي بحيث يباعدان بين الإنسان والاعتداء على البيئة، فالقرآن الكريم مليء بالآيات البينات، والسنة النبوية الشريفة محتوية على العديد من الأحاديث والمواقف التي توضح للإنسان وضوحاً بيناً أهمية مايحيط به من كائنات حية أو غير حية، وكيفية التعامل معها تعاملاً صحيحاً، في ضوء أهميتها له من جهة، وكونها خلق الله تعالى من

المخـاطر هنـا الإشـارة الكليـة إلى بعض صور التلـوث في المجـال البيئي الاجتماعي. انظر مثلاً الشـذوذ الجنسي وماترتب عليه من أمـراض فتاكة أشد فتكـاً وانتشاراً من كل الأمـراض المعهودة، وانظر الآثـار المترتبة على ذلك مـالياً واقتصـادياً[1]. وانظـر المخدرات بأنـواعها المختلفـة لا سيما الحديثة منها ومقدار مـاتحدثه من فتك بالإنسان وعقله ومالـه وأخلاقياته وسلـوكياتـه. وانظـر كذلك الفسـاد السيـاسي ومايترتب عليـه من كبت ومظالم وتخلف وتدمير للموارد والطـاقات. وانظر أخيراً إلى مظاهر الترف والتبـذيـر وشيـوع قيم الخيـلاء والتفـرد والتقليـد وعبـادة المادة. والجري اللاهث وراء الكثـرة في المقتنيات، واعتبـار السعادة دالة مطـردة في هذه الكثرة، ومن ثم اتخاذ التكاثر والكثرة نمطـاً حياتياً وقيمة من القيم العليا في المجتمع. ولو أخذنا في تعداد تلويث الإنسان لبيئته الإجتماعية وتبيان مظاهره ومايترتب عليه من آثـار بالغة السوء لضاق المقام. ولهذا ولغيره لا نجد غـرابة في اهتمام الإسلام البـالغ بهذا اللون من السلوك المفسـد للبيئة الإجتماعية والملـوث لها، والحيلولة دون وجوده أو على الأقل دون شيـوعه بكل الأساليب الفعالة.

٣/٢- الاستنزاف:

إذا كان التلوث الـذي هو أحد أوجه اعتـداء الإنسان على البيئة أو

---

(١) لمعرفـة بجانب من ذلك يراجع جيل أرمسترونغ، الآثـار الاجتماعية والاقتصادية، لـلإيدز في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩١.

من جـديةلها من أهميـة، كما لاننكر مـدى التطور والتحسين الـذي يطرأ عليها بسرعـة متزايـدة، وقراءة واعيـة لأعمال قمة الأرض الأخير تـوضيح ذلك بجلاء.

ورغم هذا فإننـا نلاحظ أن هناك بعض العناصر الضروريـة غائبة، أو على الأقل لم تأخـذ حقها من العنـاية، فمثـلاً لا نجد في حـالات غير قليلة النظـرة المتكاملـة والخطة الشاملـة الواضحـة، كما ان عنصر الالزام والالتزام سواء على المستوى الـدولي أو على المستوى المحلي لم يأخذ حقه. وبدونـه لا يتجاوز كل مـاقيل أن يكون مجرد حبر على ورق، كـذلك فإن الجهـود المبـذولـة يبـدو أنها تخيرت الطـرق السهلـة ونـأت بأنفسهـا عن المسالك الـوعرة، رغم انها قد تكون أكثـر فعالية وكفاءة، فمثـلاً نجدها تبتعـد تمامـاً عن دراسـة الجذور الأم لهذه الاعتـداءات، والتي تتمثل أولاً وقبل كل شيء في المعتقـدات والقيم والثقـافـات، تلك التي تحدد نظـرة الإنسان الصحيحة للكون، ولما فيـه، ولما هو عليه من سنن وقوانين، كما تحدد معايير السعـادة والحياة الطيبة للإنسـان، وقد رأينا أن هنـاك خللاً جـوهريـاً في هـذا المجـال باعتراف علماء الغـرب أنفسهم، فكل الجهـود المبذولة مـرت عليه مروراً عابـراً، ثم ان الموقف من التكنولوجيـا على ما به من قوة غير أنه يفتقر على الأقل إلى عـاملين لضمان قيامه بمهمته الإيجابية أولاً تواجد الإرادة السيـاسية القوية التـي تحدد للتكنولوجيا أهـدافها وما يطلب منها. وثانياً توافر التمويـل الكافي لإنجاز التكنولوجيا، والمعروف ان الدول النامية ليس في إمكـانها في معظم الحالات القيام بذلك من غير دعم قوي وفعال من الدول المتقدمة.

والواضح أن هـذين العاملين لم يشدد عليهما جيداً، ولم تـوضع بعد الآلية الفعالـة لإنجازهما. وإشارات الجهود المبذولة حيـال عملية التنمية

الأرض إلا سهلاً من غبار»[١]، واستناداً إلى تقرير العـالم عام ٢٠٠٠ فإنه «بحلول العام ٢٠٢٠ يتوقع أن تكون قـد أزيلت من الناحية الفعلية جميع الغابات التي يمكن مادياً الـوصول إليها في البلدان الأقل نمواً»[٢] وأخيراً يرى الخبراء أن تـدهور التربة في كثير من البلـدان النامية- وهـو عملية لا رجعـة فيهـا ولا إمكـان لاصـلاحهـا- يمكن أن يعـرض للخطـر قـدرة السكان على انتاج أغذيتهم الأساسية .[٣]

٣/٣- التعطيل :

قـد يكون من المستغـرب أن يكون تعطيل التربـة من باب الاعتـداء عليها، إذ كيف يكون ذلك والحال أنـه توفير لها ومحافظة عليها؟؟؟ لكن حقيقة الأمر تدلي بغير ذلك، وتعتبر التعطيل اعتـداءاً شأنه شأن التلوث والاستنزاف تمامـاً بتمام. ومرجع ذلـك أننا نقيس المشكلـة البيئية أسـاساً بمدى الضرر الـذي يلحق بالإنسان مـن خلال تعاملـه معها[٤]، فمثلاً التلوث يفسد البيئـة، وهو يضر بالإنسان عندما يتجـاوز حدوداً ومعايير وضعها العلماء و إذن نحن هنـا أمام مشكلـة بيئية أو أمام اعتـداء إنساني على البيئة. نفس الشيء نـلاحظه في الاستنزاف، حيث مـوارد تهدر وتباد مثل التصحـر وتعـرية التربـة وفقـدان الميـاه . . الخ. وفي ذلك ضرر على

---

(١) رينيه دبـو، إنسانية الإنسـان، مرجع سابق، ص ٢٢٦. ولمزيـد من المعرفة يـراجع مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص ١٨٩، ومابعدها.

(٢) نقـلاً عن جاك لـوب، العـالم الثالث وتحديـات البقـاء، ترجمة أحمد فـؤاد بلبع، عـالم المعرفة (١٠٤) ص ١٥٤.

(٣) نفس المصدر، ص ١٨٣.

(٤) غوردن هيوز، تنظيف البيئة في أوربا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر سنة ١٩٩٢ ص١٦.

رفض رئيس الولايـات المتحدة التوقيع على بعض الاتفاقيـات مبرراً موقفه «بأنه ليس بوسعـه اعطاء الأولوية للبيئة على حسـاب توفير فرص العمل للعاطلين الأمـريكيين، وليس بمقدوره التـدخل بفـرض شروط بيئية على الشركات والصناعـات الأمريكية لأن هذا يتنـاقض مع مقتضيات العمل بقواعد الاقتصاد الحر»[1].

ثم ان مجرد تحويل المؤسسات الاقتصادية من مـؤسسات خاصة إلى مؤسسات عامة قد أثبتت الدراسات الميدانية أنه لن يحل المشكلة بل ربما زادها تعقيداً.

واتجهت الأنظـار أخيراً بقدر مـن القوة حيـال استخـدام السياسـة الاقتصادية بحيث تعمل على حماية البيئة من خـلال ترشيد الانفاق العام وترشيد الضرائب وترشيد الرسوم والأثمان العامة وترشيد نظم الملكية[2].

وانتقل الفكـر البيئي التنموي نقلـة كبيرة حيث لم يعد يـرى تكييف المسألـة على أسـاس العـلاقة بين البيئـة والتنميـة، والنظـر لهما على أنهما متقابلان، بل أخذ يركز على أن المسألة هي اختيار السياسة الانمائية التي تحابي البيئة ولا تحاربها، أي ان الموضـوع أصبح يدور حول نوعيـة التنمية وليس حول التنمية نفسها. وهذا تقدم كبير من الناحية الفكرية نأمل أن يواكبه بنفس القوة التطبيق العملي.

وقد أكدت الـدراسات على وجود العديـد من الروابط الإيجابية بين كل من التنمية والبيئة كما أبرزت بعض الروابط السلبية، ورأت أن العمل

---

(١) سجيني دولر ماني، مرجع سابق.

(٢) تقـريـر ٩٢، ص١٦١، ١٦٣، ص١٢٩، وتقريـر ٨٨، ص ١٤٠، انـدرو ستير، مـرجع سابق، جون شيلينغ، تأملات في الديون والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

قلنـــا ، إنما نتركـــه وذلك إذا كان له معاش غيره يغني عن زرعها ، وهذا بـلاشك صـلاح للأرض واحمام لها . وأمـا إذا لم يكن لـه غنى عن زرعهـا فإنما يجبر على زرعهـا إن قدر على ذلك ، أو على إعطـائها بجـزء مما يخرج منهـا ، ولا نتركـه عـالـة على المسلمين بإضاعتـه لمالـه ومعصيتـه لله عـز وجل[1] .

الشاهـد هنا هو وضوح التفـرقة بين التعطيل ومايحدثه من إضـاعة للمال والبيئة وبين الترك الجزئي المؤقت كذلك الفهـم الدقيق لمضمون الآية الكـريمـة وبيـان أنها صريحة في تحريم الاعتداء على البيئـة في عنـاصرهـا الطبيعيـة وغير الطبيعيـة . ومع ذلك فمما لا جـدال فيـه ان التعطيل من حيث شيوعه واقعيـاً قد لا يكون على درجة التلـوث والاستنزاف . مع أننا لـو أمعنا النظـر في أوضـاع العالم المتخلف لـوجدنـا ان هـذا السلوك لـه مسـاحـة واسعـة من الـواقع . ومهما يكن من أمـر فإننـا معشر المسلمين مطـالبــون بـاستخـدام البيئـــة الاستخـدام الحسن ومنهيــون عن تـرك استخدامها . ولذلك يقـول أبو يوسف رحمه الله : «ولا أرى أن يترك الامام أرضاً لا ملك لأحـد فيها ولا عمارة حتى يقطعها ، فإن ذلك أعمـر للبلاد وأكثر للخـراج»[2] ولعلـه ليس أبلغ في التحريض على استخـدام الموارد وعدم تعطيل البيئة مـن قوله ﷺ : «**من أحيـا أرضاً ميتة فهي لـه ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث**»[3] .

ومن هذا القبيل قـول ابن حزم : «ويأخـذ السلطان النـاس بالعمارة

(١) انظر المحلى ، القاهرة : مكتبة الجمهورية ، جـ١١ ص٣٤٠ ومابعدها .
(٢) انظر الخراج ، القاهرة : المكتبة السلفية ، ص٦٦ .
(٣) رواه أحمد والترمذي وصححه انظر نيل الأوطار ، بيروت ، دار الجبل ، جـ٦ ص٤٤ .
(٤) نقلاً عـن ابن الأزرق ، بدائع السلك في طبـائع الملك ، بغداد : وزارة الإعلام ، سلسلـة كتب التراث رقم (٤٥) جـ١ ص ٢١٩ .

٦- طرق وأساليب حماية البيئة :

٦/ ١- موقف الفكر الوضعي «المعاصر» :

في ظل الشعور المتزايد بجسامة المضار المترتبة على تدهور البيئة هبّ العديد من الجهات والمنظمات محلياً واقليمياً ودولياً للإسهام في حماية البيئة وتقديم ماتراه من طرق ووسائل فعالة في هذا الصدد، وقد تنوعت المداخل والاجتهادات، تبعاً لتنوع الاختصاصات من جهة، ولتنوع مظاهر التدهور البيئي من جهة أخرى، ولتعدد عوامله من جهة ثالثة، ولتغاير وتباين المشكلات البيئية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة، بل بين الدول النامية وبعضها البعض من جهة رابعة.

ومهما يكن من أمر، فإن معظم تلك الاهتمامات قد تمحورت حول عدة اتجاهات أو بالأحرى حول مجموعة من العناصر التي تكون فيما بينها حزمة متكاملة من العلاج.

من بين تلك الاهتمامات مايركز على مشكلة الانفجار السكاني في الدول النامية، ويرى ضرورة معالجة هذه المشكلة، لا جدوى من أي جهد يبذل لحماية البيئة في ظل تواجد هذه المشكلة.

بينما يرى الكثير من الكتاب أن هذا العامل لا يمثل تهديداً عالمياً للبيئة[١]. كما ان تهديده لها أقل بكثير من تهديد غيره، ثم ان علاجه الفعال هو الذي لاينصرف مباشرة إلى تقليل حجم السكان من خلال مايعرف مثلاً بتنظيم النسل وإنما مواجهته الفعالة تتمثل في علاج

---

(١) محبوب الحق، مرجع سابق، ص١٤٨، اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص٢٤٩، جاك لوب، مرجع سابق، ص١٢٤، فرانكلين برك، مرجع سابق، ص ٢١، تقرير ٩١، ص٤٣ ومابعدها.

وقد يكـون عذر الفكـر الوضعي أن تلك الاعتـداءات السلبية غير شائعـة خاصة على مستوى العـالم المتقدم اقتصادياً . كـذلك نلاحظ على الموقف الـوضعي تركيـزه على البيئـة الطبيعية دون أن يعير اهتمامـاً يذكـر للبيئة الاجتماعية وحمايتهـا من اعتداء الإنسان عليها مـع ان آثار الاعتداء عليها لا تقل ضرراً من آثـار الاعتداء على البيئـة الطبيعية ، ولـذلك نجد الموقف الإسـلامي حيـال البيئة أكثـر تـوازناً حيـث لم يحاب جناحـاً على جناح ، ونأمل أن يوضح هذا البحث بقدر كاف هذه المسألة .

ولو علمنـا أن بين تلك الاعتداءات البشريـة على البيئة في جـوانبها المختلفة من علاقـة التسبب الدائري[1] ، حيث كل اعتداء يـؤثر ويتأثر بغيره ، فالتلـوث هو في حـد ذاته استنزاف وتـدمير، وماء ملـوث أو هواء ملوث وجوده كلا وجود بل إن وجـوده أشد ضرراً من عدم وجوده كلية ، ثم ان الاستنزاف القائم على الشره وسوء الاستخدام كثيراً مايولد التلوث ، ونحن نعلم ماتلـوثه النفايات والقاذورات من هـواء وماء كما ان التعطيل هو الآخـر يولد التلـوث ، والماء الراكد غير المستعمل هـو - كما أشار ابن خلـدون رحمه الله- مـاء ملـوث من جهـة وسرعـان مـاينضب من جهـة أخرى[2] .

(١) اللجنة العـالمية ، مستقبلنـا المشترك ، مرجع سـابق ، ص ٧٥ ومـا بعدهـا . د. أحمد اسلام ، مـرجع سابق ، ص ٢٥ ، د. محمـد عـوض الله ، مرجع سـابق ، ص ٥٧ . د. محمـد صابـر ، البيئة الطبيعيـة كمادة دراسية ، مـن أعمال حلقة (الانسـان - البيئة- التنميـة) القاهـرة : الهيئة العامة للكتاب ، ص ١٤٠ ومابعدها .

(٢) انظر المقدمة ، مرجع سابق ، ص٣٨٢ ومابعـدها . وقيل ابن خلدون قال الفقهاء إنه لا يصح ترك الأرض عاطلة حتى لا تتحول إلى أرض موات . قال ذلك الماوردي وابو يعلي وغيرهما .

ذلك هو أن كـون تلك السلع مجانية إنما يصدق فقط داخل نطـاق اشباع الحاجـات الحقيقية فقط وإلا أصبحت أغلى السلع كلهـا. ومن المفضل من الآن فصاعـداً اعتبارهـا سلعاً اقتصـادية، ومعـاملتها في الحسـابات نفس معاملة السلع الاقتصادية التقليدية، حفاظاً عليها وحماية لها.

(ج) تدني مستويات جودة المنتجـات: إن فساد البيئة لا يقف أثره الاقتصـادي عنـد نـدرة الأمـوال بـل يتعـداه إلى هبـوط وتـدني جـودة المنتجـات، ذلك أن عـدم تـوفـر الموارد الطبيعيـة- نتيجـة لتلـوثهـا أو استنزافهـا- يجعل الإنسان يلجأ إلى إحـلال موارد اصطناعيـة محلها مثل الألياف الصناعية والمطاط الصنـاعي وغيرها، وغير خاف أن جودة تلك المواد المخلقة وصـلاحيتها لإشبـاع حاجات الإنسـان هي أقل بكثير من المواد الطبيعية، كذلك فإننا نواجه بتـواجد مكونات ملوثة في المنتجات، ومعنى ذلك قصر عمر المنتجات من جانب وعدم كفاءتها الإشباعية من جـانب آخـر، ومن ثم تبـديـد الموارد والأمـوال. وعلينـا ان نـلاحظ أن استخـدام المواد المخلقة ليس كلـه ضرراً، فقد يكـون ذلك أمـراً مطلوبـاً لمقابلـة الاحتياجات المتـزايدة وعدم الضغط على الموارد الطبيعيـة، لكننا نتكلم هنا عن اللجوء إلى ذلك من جراء فساد سابق للبيئة.

(د) تصاعـد تكلفة الانتـاج: ان الاسراف والتبذيـر في استخدام الموارد يؤدي إن عـاجلاً أو آجلاً إلى نقص كبير في عـرضها، ومعنى ذلك ارتفاع أسعـارها، ونفس الأمـر نجده عند التلـوث والاستنزاف عنـد ترك الموارد معطلة دون استخدام.

وربما كـانت الـرسـالة الكبرى في هـذا الشأن أنـه ينبغي أن يعـرف جيداً أن انهاك البيئة وتدهورهـا يعمل في النهاية على المزيد من الارتفاع في مستويات الأسعار، وهو بذلك يمثل أحد مصادر التضخم.

٤/١- العامل العقدي والثقافي :

من المفارقات الملاحظة هنا أنه رغم ضخامة دور هذا العامل وضلاعته في الاعتداء على البيئة إلا أنه لم يلق عناية كافية من علماء البيئة، ولم يصوب إليه المفكرون الوضعيون أنظارهم، اللهم إلا قلة من العلماء والفلاسفة. لم يكن لصوتهم الصدى الكافي وسط هدير الحياة المادية الطاغية، خاصة وأن مواقف هذه القلة لم تقم على دراسات تحليلية مفصلة، وإنما جاءت في شكل إدانة بعبارات عامة فضفاضة، لايلتفت إليها كثيراً في عصرنا الحاضر.

وقد سبق أن أشرنا إلى جانب من مسؤولية هذا العامل المتمثل في عدم توفر عقيدة الإيمان الحقيقي بالله الذي خلق كلاً من الإنسان والبيئة بنظام معين ولحكمة معينة، ولتحقيق وظائف ومهام محددة، وبغيبة هذه العقيدة تختل تماماً علاقة الإنسان بالبيئة في معظم الحالات متأرجحة بين العبودية والتأله، وبين السلبية والصراع[1]، وفي كل جنوح وفي كل اعتداء وفي كل أضرار بالبيئة والإنسان معاً. وإذا أردنا أن نعرف قدراً من حقيقة دور هذا العامل فعلينا ان ننظر إلى آثاره في السلوكيات الأخرى،

(١) وتحضرنا هنا شهادة أحد أعلامهم يقول دوبو: «والجذور العميقة للقلق موجودة في البنية النفسية للفرد، فالمشاعر الدينية والتقاليد الاجتماعية القديمة تنخرها المعلومات العلمية وسخافة الأحداث العالمية الباطلة، وبما أن فكرة الآلة كانت ترمز لوحدة الكون بمجموعة، الخلق والمخلوقات، لذلك يبقى الإنسان الآن بدونها كسفينة بلا مرساة... لا قرار له» انظر إنسانية الإنسان، مرجع سابق، ص١٢.

٥/٢- الآثار الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أنه كما كان العامل الاقتصادي هو المسؤول الأكبر عن فساد البيئة فإنه- على جبهة الآثار- هو المتأثر الأول بهذا الفساد، وتأثره بذلك متعدد الجوانب والأبعاد سواء من حيث مايحدثه من ندرة في الموارد، أو من تحول للوفرة في بعضها إلى ندرة، أو من سلع حرة إلى سلع اقتصادية، أو من تزايد في نفقات الانتاج أو من تدني في مستويات الجودة أو في امكانية استمرارية النمو الاقتصادي أو انجازه، أو في اختلال حجم وهيكل التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي أو غير ذلك من الجوانب الاقتصادية التي تتأثر بدرجة أو بأخرى بفساد البيئة. وفيما يلي نبذة عن أهم هذه الآثار[1].

(أ) تدمير الموارد المالية والبشرية: من مباديء أدبيات التنمية أنه لا تنمية بلا موارد. وتدهور البيئة معناه بوضوح شديد تدمير وافناء العديد من تلك الموارد على اختلاف أنواعها وطبائعها من طاقة لمعادن لتربة لهواء لغابات لجهد بشري لنبات لحيوان بري وبحري. . الخ. وندرة هذه الموارد توقف الانتاج أو تقلل كثيراً من حجمه، وترفع من تكلفته وأسعار مخرجاته، ومعنى ذلك تخفيض في مستويات المعيشة، ومزيد من الصعاب والعقبات في طريق تنمية العالم النامي، ولعلنا بذلك ندرك ان الحفاظ على البيئة شرط ضروري لامكانية قيام تنمية قابلة للدوام.

(ب) اختلال في هيكل الأموال: من المعروف في الاقتصاد أن هناك أموالاً حرة وأخرى اقتصادية. الأولى وفيرة نسبياً، والثانية نادرة نسبياً،

---

(١) لمزيد من المعرفة، يراجع: تقرير ٩٢، اللجنة العالمية، مرجع سابق، رايلي، مرجع سابق، ص٣٢٥، ميزار ونيك، مرجع سابق، ص٧٠, ٨٠, ١٨٤، اسماعيل صبري مرجع سابق، ص ٢٤٩، غورنيبه، مرجع سابق، ص٣٩ ومابعدها، محبوب الحق، مرجع سابق، ص١٣٧ ومابعدها، فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص٣٣٦ ومابعدها جي هولتون ولسون، مرجع سابق، ص٥٧٢.

هـذا الكتـاب رغم التقـريظ الــذي كتب فيـه بحق ورغم اعتبـاره هجوماً مدمراً على المجتمعات الصنـاعية الاستهلاكية الحديثة[٥]، ورغم انه من وجهة نظـر بعض المراقبين يعد مليئاً بنظرات ثاقبة أصيلـة هامة في الاسلوب الذي نستطيع به تغيير مسارنـا الانتحاري هذا، رغـم ذلك كله فإنـه لم يقـدم العلاج الفعـال النـاجع الذي يـزيل هـذا المرض المتفشي. وغاية ما استطاع الوصول إليـه هو قوله: «ولن نستطيع تغيير أساليبنا مالم نتبن أخلاقاً اجتماعية جديدة بـل دينا اجتماعياً جديداً، ومهما كان شكل هذا الـدين الجديد، يجب أن يكون أسـاسه تناسق وتـوافق وانسجام بين الإنســان والطبيعــة، بــدل الميل المتهــور المنــدفع نحــو الاخضــاع والسيطرة»[١].

يـاسبحان الله.. يتطلع الغـرب إلى دين اجتماعي جـديـد أياً كـان شكلـه شريطـة أن يـؤمن التنـاغـم والتنـاسق والانسجـام بين الإنســان والطبيعة وأن يـزيل عن الإنسان هـذا الميل المجنون المتهور نحـو اخضاع الطبيعة والسيطرة عليها. أليس في الإسـلام مايحقق كل ذلك وزيادة؟ ألم يقدم نظـاماً كامـلاً متكاملاً للكون والمخلـوقات جميعاً؟، ألم يحدد بـدقة فـائقـة طبيعـة العـلاقـات التي ينبغي أن تسـود بين أنـواع المخلـوقـات جميعها؟. ألم يـربطها جميعاً بربـاط وحيد هو العبوديـة لخالق واحد؟. ألم يحدد بوضـوح وصراحة مـركز الإنسان في الكـون ومهمته فيـه؟ ألم ينط به خلافة الأرض لعمرانها والمحافظـة عليها؟. ألم يحدد له بكل دقة وتفصيل

---

(١) نفس المصدر ص٣٩.

(٢) لمعرفة مفصلة بموقف الإسلام من هذا الموضـوع يمكن الرجوع إلى: د. سعيد البوطي، مرجع سابق. د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصـادية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ٤٧ ومابعـدها. د. فاروق الـدسوقي، استخـلاف الإنسان في الأرض، بيروت: المكتب الإسلامي.

وجدانه ومشاعره من مضار نتيجة لتدهور البيئة، خاصة ماكان ناتجاً عن تلوثها، وقد أسهب المختصون في توضيح الأمراض والمتاعب الصحية المترتبة على ذلك مما لايضطرنا هنا إلى ترديده وخاصة أننا لسنا من المختصين في ذلك[1].

كذلك نجد لتدهور البيئة بعداً سياسياً وأمنياً على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية معاً، وقد نبهت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بكل قوة إلى هذا الجانب مخصصة له حيزاً مستقلاً من تقريرها ويتلخص ماقدمته بهذا الخصوص في ان الاجهاد البيئي هو سبب ونتيجة في نفس الوقت للتوتر والنزاعات السياسية، وغالباً ماتتم الصراعات الدولية التي تصل إلى حد القتال والحروب لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية وامدادات الطاقة وأحواض الأنهار والممرات البحرية.

وسوف تتزايد وتتفاقم هذه الصراعات كلما ازداد شح الموارد، وتدهورت البيئة، كذلك فإن هناك العديد من الصراعات الداخلية والهجرات الجماعية ولجوء الملايين من البشر مرجعها الجفاف وتدهور البيئة وتعرية التربة.

وخلص التقرير إلى القول : بأن النزاعات قد تنشب ليس بسبب التهديدات السياسية والعسكرية للسيادة الوطنية فحسب، بل قد تنجم عن تدهور البيئة وانغلاق خيارات التنمية[2].

وفي مكان آخر من تقرير اللجنة نجد بلورة واضحة لمدى جسامة المضار المترتبة على اعتداءات الإنسان على البيئة نضعها أمام القاريء ليرى

---

(١) انظر تقرير التنمية ٩٢ ص ١٦ ومابعدها.

(٢) اللجنة العالمية، مرجع سابق، الفصل الحادي عشر.

موقف أوروبا من العلم. فيما يتعلق بالجانب الأول نجد بعض العلماء يحمل بشدة على المنهج الذي ساد والذي يقوم على عملية العزل والتجريد والتجزئة، وعدم الاهتمام الكافي بالبعد الكلي أو التجميعي، وبما يحدثه هذا النهج من ردود فعل خارجية قد تكون مدمرة. ويصوغ لنا هذا الموقف صياغة دقيقة كومونر في قوله: «إن في نسقنا العلمي، وفي الفهم المترتب عليه للعالم الطبيعي عيباً أعتقد أنه يساعد على تفسير الإخفاق الحيابيئي للتكنولوجيا. هذا العيب هو رد الكل إلى الجزء، أي الاعتقاد بأن الفهم الناجح للنسق المركب يتحقق بالبحث في خصائص أجزائه المنعزلة. فمنهج الرد هذا الذي تتميز به معظم أبحاثنا الحديثة ليس الوسيلة الفعالة لتحليل الأنساق الطبيعية الواسعة المهددة بالتدهور. فملوثات المياه على سبيل المثال تهدد نسيجاً حيا بيئياً متكاملاً بكائناته العضوية الكثيرة. ولا تستطيع الدراسات التي تجرى في المعامل على كائنات عضوية مفردة في مزارع نقية أن تقدم وصفاً كافياً لتأثيراتها على النسق الطبيعي برمته. أن نزوع العلم الحديث إلى تفكيك أوصال الطبيعة يوازي نزوعه إلى تجزئة ميادين التخصص.. ثم واصل الحديث مستخلصاً نتيجة صاغها على هذا النحو. النظام الحيابيئي بخلاف السيارة، لا ينقسم إلى أجزاء يمكن التعامل مع كل منها على حدة، لأن خواص هذا النظام تكمن في الكل، أي في ترابط أجزائه. وأية معالجة تصر على التعامل مع الأجزاء المفصولة وحدها مقضى عليها بالإخفاق»[1] وفي نفس الموضوع يصرح رايلي قائلاً: «العالم يفصل

---

(١) في كتابه المثير الحلقة الآخذة في الانغلاق «The Closing Circle» والذي خصصه لدراسة التلوث في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٤٦ حتى ١٩٦٨ نقلاً عن رايلي، مرجع سابق، ص ٣٣٠. وانظر تفصيلاً شيقاً للموضوع، دبو، مرجع سابق، ص ٢٥٣ ومابعدها.

الآخـر بعض الآثار الضـارة وبدرجـة أشـد من سابقتهـا ، فلقد حـدث تحسن بيئي كبير في مجال الطـاقة واستخدام الكهـرباء بـدلاً من الفحم ، وهناك مجال متـزايد للتحسين والتطـوير، والمشكلـة البيئية الحقيقيـة التي ولدتها التكنولوجيا المعاصرة تتمثل بتكنـولوجيا المنتجات التخليقية لتحل محل التكنولوجيا الطبيعية العضـوية السابقة ، ويذهب بعض المراقبين إلى أنـه من خـلال هذه المنتجـات الجديـدة الهائلة مثـل المنظفات الكيمائيـة والمخصبـات الصنـاعيـة والمبيـدات الحشريـة والمنتجـات الصنـاعيـة في المنسوجـات والمعلبات فقد أحـدثت هذه التكنولـوجيا آثاراً سلبيـة أشد فتكاً بالبيئة ، وقد أفاض كـومونر في تحليل وشرح هذه الأبعاد تحت عنوان مثير هو «الخلل التكنولوجي»[1] .

لماذا كان هذا المنهج؟ وهل هناك منهج مغاير؟ وهل في الوله بالعلم عيب؟ وكيف يمكن إصـلاح الموقف؟ ذكـر بعض العلماء أن وراء اتخاذ البحث العلمي لهذا المنهج التجـزيئي سهولته ، مـن جانب ، والافتراض الضمني القـائم على أن معـرفـة المركـب ستأتي حتماً من دراسـة الأجهـزة الأبسط ، من جانب آخر. ولن نجازف ونقـول ان هناك منهجاً آخر فلسنا من المختصين في هذا اللـون من المعرفة ، لكـن الذي نقولـه هو أن بعض العلماء ذهب إلى إمكـانية تحسين كبير في الصـورة وتطـويـر فعال في هـذا المنهج[2] . وطالما أن الأمـر على هذا النحو فنحـن مطالبون ببـذل الجهود الدائبـة والمستمرة لتطويـر وتحسين المنهج العلمي القائم ، وتقريبـه بقدر الامكان من النظرة الكلية المركبة . ومن النـاحية الإسلامية فنحن مطالبون

---

(١) رايلي ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ ومابعدها ، اللجنة العالمية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
(٢) دبو، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ ومابعدها .

ضار، فما هو البديل؟ هل التمليك الخاص؟ أم هو التمليك العام؟ فيما أرى أنه لابد من وجود اشراف قوي وإدارة من قبل الدولة، خاصة على الغابات الكبرى، حرصاً على سلامتها من جهة، وعملاً على استفادة الجميع منها من جهة ثانية، وإلا لو ملكت ملكية خاصة فقد لا تتحقق تلك المتطلبات. فمن الذي يملك؟ ومن الذي لا يملك؟ وكيف يتصرف فيها؟ الخ.

وعلينا أن نعي حق الوعي بعض التشريعات في هذا الشأن، فمثلاً نجد الإسلام أبطل حمى الجاهلية، حيث كان الأقوياء يستأثرون بالكلأ والمراعي الخصبة، وجعلها حقاً للجميع، ومن جهة أخرى فإنه قد شرع الحمى للمصلحة العامة مثل خيل الجهاد وابل الصدقة وكذلك ماشية الفقراء. معنى ذلك استشعار الدولة أهمية تأمين مثل تلك المرافق من جهة، وبأن الفقراء قد يضارون لو تركوا وشأنهم مع الأغنياء أمام حق الاستفادة المشترك من جهة أخرى.

كذلك نجد تشريع إحياء الموات. وعلينا أن نلاحظ أن المجال الذي يتم فيه هو الموات وليس الأرض المنتجة العامرة حتى ولو كانت عامرة طبيعياً مثل الغابات، وهو الأرض التي لاملك لأحد ولا حق لأحد فيها، في تلك الحالة يتاح للأفراد إحياؤها أي تحويلها إلى أرض منتجة عامرة حية وليست ميتة، وحرصاً على سلامة العملية وعلى عدم وجود آثار سلبية عامة وجدنا بعض المذاهب تقول بضرورة اذن الحاكم في عملية الاحياء هذه.

خلاصة القول: إنه لابد من اهتمام ورعاية الدولة لمثل تلك المجالات واشرافها الفعلي الرشيد على حسن استغلالها مع ملاحظة أنها

والملاحظ أن البحث في هذا الموضـوع قد انصرف في مـراحله الأولى إلى تعليق المسؤولية على عاتق النمـو الاقتصادي الذي نشأ في الغرب منذ الثـورة الصناعيـة ، لكنـه بعد ذلك أخـذ يـؤكـد على مسؤوليـة التخلف الاقتصادي عن هـذا الاجهاد البيئي . واليـوم نجد النظـرة أصبحت أكثر توازناً ، فـالادانة أخذت تجمع بين كل من النمو الاقتصـادي الذي تم في الغرب وبين التخلف الـذي مازال جاثماً على صدر أكثـر من ثلثي سكان الأرض . وان اختلفا في درجة الإدانة ومقدار المسؤولية .

وفيما يلي نتناول هـذا الموضوع موضحين موقف الاقتصـاد الإسلامي حيال هذه القضية :

أولاً: النمو الاقتصادي في منظوره ومفهومه الوضعي والمشكلة البيئية:[١]

لو استعـرضنا رأي الفكر الاقتصـادي المعاصر في مدى مسـؤولية نمط النمو الاقتصـادي الذي حـدث في عالمنـا هذا عن المشكـلات البيئية الحادة التي تعرضت لها الأرض ومن ثم الإنسان فإنه يمكن إجمال الموقف فيما يلي :

(أ) فلسفة النمو الاقتصادي:

من استقـراء واسع لما كتب في التنميـة ومـا كتب عنهـا فإنـه يمكن استخـلاص بعض الأساسيـات المتعلقـة بمسألتنا هـذه . ومن ذلك على سبيل المثـال أنه قـد فهم في مراحل سـابقة أن النمـو الاقتصادي يعتمـد

(١) لا يخفى على الاقتصادي ما هنالك من تمايز وتغاير في العديد من الجوانب بين مصطلح النمو ومصطلح التنميـة ، ونحن نـدرك ذلك لكنـا هنـا في هـذا البحث نتجـاوز ونستخـدم كـلا المصطلحين كما لو كانا شيئاً واحداً لأن ثمرة الخلاف هنا ليست بذي بال .

بيئية عديدة، وسوء استخدامها تحت ضغط الحاجة يؤدي إلى زوالها وتعرية التربة وزوال قشرتها الخصبة المتماسكة ومن ثم تدهورها.

ومن الشائع لدى مختلف المجتمعات اعتبار الغابات والمراعي من المرافق العامة فعليها حقوق عامة للمواطنين للارتفاق بها، ونظراً لخطورتها البيئية أصبحت تمثل حقوق ارتفاق عالمية وليست وطنية فحسب، لكنه تبين أن تركها مجالاً مشاعاً وحقاً مشتركاً للجميع للانتفاع بها عرضها للكثير من العدوان جرياً وراء المنافع الخاصة، كذلك فقد حرم الفقراء من الاستفادة بها، الأمر الذي جعل الفكر المعاصر ينادي بتحويلها إلى ملكيات خاصة خاضعة للعديد من الضوابط حرصاً على حمايتها وعدم استنزافها وحسن استغلالها، والبعض يرى ان تصبح ملكية عامة تتولى الدولة الاشراف الكامل عليها، وبذلك تضمن عدم الاعتداء عليها، وحتى ندرك أهمية المحافظة على الغابات من التدمير البشري نشير إلى أهمية الغابات كما وردت في هذه الفقرة «تشكل الغابات عنصراً متكاملاً من المحيط الحيوي اللازم لاستقرار المناخ العالمي، وإدارة المياه والأراضي، فهي مأوى لأنواع لا تحصى من النباتات والحيوانات التي تعد عناصر حيوية للمنظومات التي تدعم حياتنا بالإضافة إلى حياة الملايين من قاطني الغابات وهي توفر السلع للاستهلاك المباشر، وتوفر الأرض لانتاج الأغذية، وهي تمثل أيضاً رأس مال عندما تتحول إلى مأوى وبنية أساسية، وقد حدثت في السنوات الأخيرة زيادة خطيرة في إزالة الغابات بصورة مدمرة، وتظهر الدراسات الحديثة أن إزالة الغابات خاصة في المناطق المدارية قد ارتفعت إلى مايقدر بـ ١٧-٢٠ مليون هكتار سنوياً، وقد أدى سوء استخدام

والبيئة في منظورها الصحيح هي علاقة تناغم وتعاضد حيث بغير الحماية الكافية للبيئة تضار التنمية، وبغير التنميـة تغدو الموارد قاصرة عن الوفاء باحتيـاجات الاستثمارات، وتنهـار عملية حمايـة البيئة»[1] ومستند هـذه الحقيقة من الوضـوح بمكان فلا تنمية إلا بمـوارد، والموارد جزء من البيئة فإذا لـوثت أو استنـزفـت فعلى أي شيء تقـوم التنميـة؟ ولا بيئـة سليمـة صحيحـة إلا مـن خـلال استثمارات وأمـوال ورؤوس أمـوال انتـاجيـة وبشرية. وكل ذلـك رهين تحقق التنمية. وأخيراً فإن افتراض تـوفر الموارد لاشبـاع كل رغبات وتطلعـات الإنسان مهما كـان حجمها ومهما كـانت نوعيتهـا هو افتراض خـاطيء، ونضوب العـديد من الموارد، مـن معادن ومـيـاه وغـابات وغير ذلـك لهو برهـان قـاطع على خطأ هـذا الافتراض، وافتقاد مايزيد على المليار من البشر للحـاجات الأساسية من مياه وصرف صحي وسكن وتعلم.. الخ ليؤكد على ذلك.[2]

(ب) أهداف النمو وغاياته:

من المسلم بـه أن أهـداف النمـو الاقتصـادي الـوضعي، وبغض النظـر عـن أنماطـه تمحـورت حـول الاكثـار الـلامحدود مـن المنتجـات والمقتنيات والممتلكات، حتى لقد قيل بحق أنـه نمو للأشياء وليس نمواً لـلإنسـان، أو هـو نمـو لـذات النمـو. وفي ذلك يقـول قـائلهم: «كل المجتمعات المتأثـرة بمدنيـة الغرب تتبع «تـوراة التنمية» كعقيـدة، وتقول هذه «التوراة»: «انتجوا أكثر لكي تستهلكـوا أكثر ثم لكي تنتجوا أكثر».

---

(١) تقرير التنمية في العالم ١٩٩٢ ص ١٤، ١١١، تقرير التنمية في العالم ١٩٩١ ص٢٢.
(٢) نفس المصدر ١٩٩٢، ص ٢٢، ص١٤٢.

كما أقام مؤسسة الخراج لتتعامل بكفاءة، وفعالية مع القطاع الريفي[1] الموطن الأكبر للفقر في العالم[2]، كما ان فقره مصدر تمويل كبير للفقر الحضري، حيث يهاجر الناس إلى المدن جرياً وراء لقمة العيش، فيولدون في حالات كثيرة مايعرف بالفقر الحضري.

وفي هذا وذاك نجد البيئة متدهورة والموارد ملوثة مستنزفة.

ومؤسسة الخراج سواء من حيث تشريع جبايتها أو تشريع انفاقها وسواء من حيث طبيعة ملكية الأراضي الزراعية وطبيعة حقوق الفلاحين عليها وحقوق الدولة. من هذه الحيثيات المختلفة التي يضيق البحث هنا عن تناولها- ومن حسن الحظ أنها مبحوثة بتفصيل في مواطن أخرى- هي جديرة بعلاج قطاع الزراعة وماقد يستوطنه من فقر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حقوق الدولة ومسؤوليتها حيال تلك الأراضي الزراعية يجعلها تنفق من حصيلة الخراج على الريف كل ما يحتاجه من متطلبات تنموية وبيئية.

فمن يعطل أرضه لايقر على ذلك، ولو أدى الخراج حتى لا تصير الأرض مواتاً، ومن يستغلها بطريقة غير رشيدة لا يمكن من ذلك[3]، على الحكومة أن تسهم بفعالية في البنية الأساسية في الريف وفي الارشاد الزراعي الذي يولد تنمية وحماية للبيئة، وفي دعم الفلاحين بشتى صور

---

(١) د. شوقي دنيا، نفس المصدر، ص ٣٣٥-٣٧٦.

(٢) اللجنة العالمية، مرجع سابق، ص ٣٥١ ومابعدها، موريس غورنييه، مرجع سابق، ص٦٦.
M. Lipton, Why Poor? London: Timple simith, 1977,PP. 13-27.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥٠، ابن القيم، أحكام أهل الذمة، نشر جامعة دمشق، ج١، ص١١٦، الكاساني، بدائع الصنائع، القاهرة، نشر: زكريا يوسف، ج٢، ص٩٤٦.

ومع ذلك فمازال لهذا الهدف بريقه وله سحره وله نفوذه.

(جـ) أدواته وأساليبه:

من المعروف أن عماد الاقتصاد الرأسمالي هو المشروع الخاص بينما عماد الاقتصاد الاشتراكي هو المشروع العام، ومن المعروف كذلك ان المشروع العام له مكانته اليوم في مختلف الاقتصاديات على تمايز مذاهبها وتغاير مراحل تطورها ونموها.

وقد كان اختلاف التنظيمات الاقتصادية هذه مثاراً للجدل بين الاقتصاديين وغيرهم حول: من المسؤول الأول عن تدهور البيئة واحداث وتوليد هذه المشكلات البيئية المستفحلة أهو المشروع الخاص أم هو المشروع العام؟. وحول هذا السؤال تنوعت مواقف العلماء، هناك نفر قليل يرون أن المسؤول الأكبر هو المشروع الخاص[1]، معتمدين في ذلك على طبيعة المشروع الخاص وأهدافه وطبيعة حساباته لتكاليفه وعوائده، انه لايهتم بالتكلفة التجارية الخاصة به والتي يتحملها هو بشكل مباشر وتمثل عبئاً محاسبياً وحقيقياً عليه، كما أنه لا يدخل في حساب العوائد الا مايعود عليه هو ويستفيد به شخصياً. ونظراً لكون «نوعية البيئة» غير داخلة في تلك الحسابات لا على مستوى التكلفة إن

---

(١) لمناقشة مفصلة لهذه المسألة يراجع:
رايلي، مرجع سابق، ص١٤٩، ٣٢٢، ٣٣٩ اللجنة العالمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص٢٩-٣٠.
د. اسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ص ١٤٩ ومابعدها.
د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها «سلسلة عالم المعرفة» (١٤٧) ص ٧٧ ومابعدها.
دينيس غبور وامبرتوكو لومبو، الخروج من عصر التبذير، التقرير الرابع لنادي روما، ترجمة عيسى عصفور، دمشق: وزارة الثقافة، ص ٢٠، تقرير التنمية ١٩٩٢، ص ١٥٠، ١٦١
غوردن هيوز، تنظيف البيئة في أوروبا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٢.

يأتي قوم من بعدهم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم»[1]، ونحن نعرف أن ظاهرة التفاوت الحاد في الدخول والثروات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي وراء المزيد والمزيد من المشكلات البيئية الحادة[2].

ولعل مما تجدر الاشارة إليه في تلك التجربة أنها لم تغفل جانب التنمية أو جانب الكفاءة الاقتصادية لحساب جانب البيئة، فلقد كان في بؤرة الوعي مدى إمكانية قيام المسلمين الفاتحين باستغلال هذه الأراضي استغلالاً كفءاً.

ولذلك كان يقول عمر عن أصحاب الأرض السابقين «هم أعلم بها وأقوى عليها»[3]

وقد كان، لقد دخلت هذه الأراضي في نطاق الملكية العامة، لكنها استغلت من قبل القطاع الخاص- الأفراد- نظير خراج يدفعونه بصفة دائمة للدولة للإنفاق منه على متطلبات القطاع الزراعي بوجه خاص والحاجات العامة بوجه عام.

معنى ذلك أنها لم تحاب الحاضر على حساب المستقبل كما أنها لم تحاب المستقبل على حساب الحاضر[4]، وبعبارة فنية فإنها اعتبرت معدل الخصم صفراً.

هذه المسألة ترينا كيف يكون دور الدولة في المجال الاقتصادي،

---

(١) نفس المصدر، ص ٨٣.

(٢) محبوب الحق، مرجع سابق، ص ١٦٠ ومابعدها.

(٣) ابو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٤) للإمام السرخسي في توضيح هذا الجانب تحليل دقيق، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، ج١٠، ص٤٠.

انصياع المشروعات الخاصة. وقد مثل لذلك بعض الخبراء بالمثل الشعبي الشهير «حاميها حراميها»[1] والذي نطمئن إليه أن كلا المشروعين أسهما في تدهور البيئة، لكن المشروع الخاص في المجتمعات الرأسمالية كان اسهامه أشد على المستوى العالمي وعلى مستوى العالم الثالث، بينما كان اسهام المشروع العام أشد على مستوى الدول الاشتراكية. وسواء أكان هذا أو ذاك فهما معا في حاجة إلى اصلاح وعلاج.

(د) التخلف الاقتصادي (عدم النمو) والمشكلات البيئية:

أدمجنا هذه المسألة تحت العنوان الكبير النمو الاقتصادي، لأنها داخلة فيه فالتخلف ما هو إلا درجات متدنية من النمو والتقدم، ثم إنه من ناحية أخرى ذو علاقة عضوية بالنمو، كذلك فإن الكثير مما يعزى إليه من إسهام في المشكلة البيئية هو في حقيقته من اسهام النمو وليس من اسهامه هو، ومهما يكن من أمر فلقد أثارت علاقة التخلف الاقتصادي بالبيئة خلال السنوات الأخيرة جدلاً محتداً بين الاقتصاديين[2] فغالبية اقتصاديي العالم المتقدم بل وسياسييه يعتبرون التخلف الاقتصادي، وخاصة من حيث مايتسم به من تزايد سكاني كبير السبب الأساسي في تدهور البيئة إن على المستوى العالمي أو على مستوى البلاد المتخلفة. وعلى الطرف المقابل ينشط اقتصاديو العالم المتخلف في نفي هذه التهمة من جانب وإلصاقها بالنمو الاقتصادي

---

(١) تقرير ١٩٩٢ ص ١٣٨ وانظر كذلك ص١٧٦ ومابعدها.

(٢) اللجنة العالمية، مرجع سابق، ص ٦٣ ومابعدها، موريس غورنيه، مرجع سابق، ص٧٦ ومابعدها، جاك لوب، مرجع سابق، ص ١٥٦، مورالاييه، مرجع سابق، ص٤٨ ومابعدها، د. رمزي زكي، المشكلة السكانية، عالم المعرفة (٨٤) ص ١٢٧، ومابعدها. تقرير التنمية ١٩٩٢، ص ٢٠، محبوب الحق، مرجع سابق، ص١٤٨ ومابعدها.

عن حاجتها إلى ممارسة العملية الإنتاجية. وليس معنى ذلك أيضاً عدم تواجد ممتلكات عامة انتاجية. فلقد منح الإسلام الدولة حق ملكية بعض هذه الأموال مثل المعادن والطاقة ومثل بعض الأراضي الزراعية[1]، لكن التشريع الإسلامي في هذا النطاق قام بالفصل والتمييز الواضح بين مسألتين: الملكية والاستغلال، وما أعظم مافعل، باعتراف خبراء الاقتصاد المعاصرين، إنه في بعض الحالات لا مناص من الملكية العامة حرصاً على إنجاز التنمية العادلة وعلى حماية البيئة، لكنه ليس بالضرورة أن تدار وتستغل تلك الملكيات العامة من قبل الدولة مباشرة، بل الأمر يتوقف على كفاءة الاستغلال وربحيته من المنظور القومي[2]، والدولة ملزمة بتخير الأصلح للشعب بين أنماط الاستغلال، سواء قام القطاع العام بذلك مباشرة أو قام القطاع الخاص بمهمة الاستغلال من خلال عقود المشاركة أو التأجير مثلاً. ومن الناحية العملية التطبيقية نجد الدولة في صدر الإسلام قد استخدمت كلا الاسلوبين، فمثلاً في أرض خيبر دفعت الأرض لليهود ليزرعوها لأنهم أقدر على ذلك من المسلمين في هذا الوقت، ثم بعد ذلك في أرض الصوافي[3] قامت الدولة في عهد عمر رضي الله عنه باستغلالها مباشرة، وفي عهد عثمان رضي الله عنه اتضح أن قيام القطاع الخاص باستغلال تلك الأراضي أعلى من حيث

---

(١) لمعرفة مفصلة: يراجع د. عبدالسلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

(٢) يحيى بن آدم، الخراج، بيروت، دار المعرفة، ص ٢٢، ٦٢.
ابن راشد، المقدمات، بيروت، دار صادر، ص ٢٢٤ ومابعدها.

(٣) هي كل أرض فتحت وليس لها مالك بل اما قتل أو هرب أو كانت لكسرى وأهله أو كانت مغيض ماء أو آجام، لمعرفة مفصلة: يراجع: د. أبويوسف، الخراج، ص٦٢، البلاذري فتوح البلدان، ص ٣٨١، الطبري، تاريخ الأمم، ح٤، ص٢١.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، مكتبة الحلبي، ص١٩٣، وبهذا يكون سيدنا عثمان رضي رضي الله عنه أول من قام بعملية التخصيص أو «الخصصة» في الاقتصاد الإسلامي، مستخدماً في ذلك معيار العائد أو الكفاية، وقد ثبت بالتجربة أو التخصيص قد صق هذا المعيار، حيث أشارت المصادر إلى أن عائد الأرض تزايد بمقدار خمسة أضعاف، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٩٣، المقريزي، ص٩٦، ج١.

قدر مـايستهلكه سكـان المدن الفقيرة، كذلـك تشير الاحصاءات إلى أن الفرد في أمريكـا يلقي بأكثر من ٨٦٤كجم زبالـة سنوياً[١]. يضاف إلى ذلك أن الكثير من المشكـلات البيئيـة في ربـوع العالم المتخلف منشـؤهـا العالم المتقدم، فمثلاً مشكلة الاستنزاف للموارد وتدهور التربة ترجع عند المحققين إلى ممارسـات الدول المتقـدمة ممثلة في شركـاتها العابـرة للقارات بالـدرجة الأولى[٣]. كـذلك نجد جـانباً كبيراً من تلـوث سواحل وبحـار الـدول الناميـة وأراضيهـا راجع إلى قيام الـدول المتقدمـة بطـرح نفايـاتها السـامة وفضـلاتها الضـارة في تلك البقـاع. وهكـذا علينا أن نفـرق بين اغتيال البيئة في العـالم المتخلف وبين كون التخلف هو القـائم باغتيالها. كما علينـا أن نعي بـدقـة أن السكـان هم أهم مـورد بيئي يجب أن يحافظ عليـه وأن يهتم به، إذ من خـلال ذلك فقط يستطيع هو بـدوره أن يحافظ على بقيـة الموارد البيئيـــة ويحميهـا من نفســه ومن غيره. ومعنى ذلك ان المسألة ترجع في النهاية إلى حتمية علاج التخلف بسياسات رشيدة تحمي البيئة في الوقت نفسه ولا تدمرها.

وقـد رفع مؤتمر الأمم المتحـدة للبيئـة والتنمية (١٩٧٢) شعـار «إن الفقر أكبر ملـوث للبيئة» وفي رأيي ان هـذا الشعار صياغتـه غير دقيقة، حيث قد يفهم منـه ان الفقر هو العـامل الأكبر في تدهور البيئـة، مع أنه في الحقيقة هـو أبرز مظـاهر عدوان البشر على البيئـة، وجاء تعبير تقـرير التنميـة ١٩٩٢ أكثر دقـة من حيث صياغتـه حيث يرى ان «الفقـراء هم

(١) مجلـة الاكسبرس الفرنسيـة بمناسبـة انعقاد مـؤتمر قمـة الأرض، نقلاً عن جـريدة الاهـرام في عددها الصادر في ٦/ ٦/ ١٩٩٢.

(٢) لعـرض مثير للغايـة حيـال هـذه المسألـة يراجع مـورلابيـه، صنـاعة الجوع، مـرجع سـابق، ص٤٨-٦٣.

(٣) ص ٢١.

ومن جهـة أخرى حسن استخـدامـه، هل المجتمع المتخلف يحافظ على أمواله وثرواته؟، وهل المجتمع المتقدم الذي لم يراع البيئة في تقدمه حافظ هو الآخر على أمواله وثرواته؟

معنى ذلك أننا مطـالبون بتنمية رشيـدة تقوم على سياسـات سليمة تراعي مختلف العنـاصر، وتأخذ في الاعتبـار كل المترتبات، وبغير مـراعاة ذلك في أعمال التنميــة والانصراف وراء مجرد التكـاثــر المادي لايعتبرهـا الإسـلام تنميــة ولا تقـدمـاً، وإنما هي طغيــان وعبث وفسـاد، مصيره التدمير والاهلاك. يقـول تعالى: ﴿**ارم ذات العماد. التي لم يخلق مثلها في البلاد. وثمود الـذين جابوا الصخر بـالواد. وفرعون ذي الأوتـاد. الذين طغــوا في البـلاد. فأكثــروا فيهـا الفســاد. فصب عليهم ربك ســوط عذاب**﴾[1] وبغير محاكمة تمييـزية لأهـداف العمل الاقتصادي اللهم إلا التكاثـر في حد ذاته «توراة النمـو» يكون ذلك في نظر الإسـلام هو العبث بعينه، يقول تعالى: ﴿**أتبنون بكل ريع آية تعبثون**﴾[2].

وهكذا نجـد التنمية في الإسلام تستهـدف من الناحية الاقتصـادية اشبـاع الحاجات الحقيقيـة للإنسـان بغير اسراف وتخمة، وهي من هـذا الوجه لا تتعارض على الاطلاق مع حماية البيئة والمحافظة عليها.

(ج) **أدواتـه وأساليبـه**: ربما كـان من أهم ماعلينـا تناولـه هنا هـو

---

(١) سورة الفجر: الآيات رقم: ٦-١٣.

(٢) سورة الشعـراء. الآية رقم ١٢٨. وقال في معناهـا المفسرون انهم كانوا يكثرون من البنـاء لمجرد التبـاهي بالمقـدرة دون أن يكـون وراء ذلك هـدف صحيح، فسمى ذلك النشـاط عبثاً. قـال البقاعي: «كـانوا يبنون بكل مكان مـرتفع علامة على شدتهم، لأنـه لو كان لهداية أو نحـوها لكفى بعض الأراع دون كلها، ولما كـان اقامة الدليل على قـوتهم بمثل ذلك قليل الجدوى قال تعبثون» نظم الدرر، مرجع سابق، ج١٤، ص١٤.

العرض وتسلسل الفكرة ، وفي فقرة لاحقة تتناول حماية البيئة وطرقها نتعرض عند ذلك لما يكمل موقف الإسلام . من البيئة .

لقد تبين لنا أن التنمية في مفهومها الوضعي لم تتواءم وتتسق مع حماية البيئة ، وإنما في غالب أعمالها كانت على حساب نوعية البيئة وصلاحيتها ، وقد رأينا أن ذلك يرجع - ضمن مايرجع - إلى الفلسفة التي قام عليها النمو والمنطلقات التي ارتكز عليها ، كما يرجع إلى طبيعة النمو وأهدافه ثم إلى وسائله وأدواته وتنظيماته . نريد هنا أن نعرف من خلال تلك الزوايا طبيعة علاقة التنمية في مفهومها الإسلامي بالبيئة .

(أ) فلسفة التنمية : يمكن التعرف على ذلك من خلال تدبر بعض النصوص الإسلامية ، والتي منها هذه الآيات البينات . يقول تعالى : **﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾**[1] . في هذه الآية الكريمة نلاحظ (أولاً) تذليل الأرض لنا ، أي تهيئتها وتسخيرها وجعلها صالحة للاستخدام والاستفادة و(ثانياً) الأمر بالمشي في مناكبها ، وليس المقصود بالمشي مجرد الظاهر ، وإنما ممارسة النشاط الاقتصادي الانتاجي والا فمجرد المشي بمفهومه المباشر قد لا يغني شيئاً في تمكين الإنسان من الأكل . و(ثالثاً) طلب الأكل . والمقصود مطلق الانتفاع والاستفادة[2] . وتدبر بسيط في هذه الآية الكريمة وفي مكوناتها وفي نسقها يوضح لنا انه لتحقق الحياة في الدنيا والتمتع بطيبها لابد من توفر مقدمتين هما بيئة صالحة مهيأة وتنمية . ومعنى ذلك أنه لا حياة بغير بيئة ، ولا حياة بغير تنمية ، ولا

---

(١) سورة الملل : الآية رقم : ١٥ .

(٢) انظر د. شوقي دنيا ، الإسلام والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص٩٣ .

مقدر مـوزون، يفي بحاجـة الإنسان طالما كـانت هذه الحاجـات رشيدة وحقيقية، وطـالما بذل الإنسـان فيها جهـده وسعيه وطـالما التزم بـالعدل والحق فيما بينـه وبين نفســه وبين بني جنسـه وبين بقية المخلـوقـات[١].

ومعنى ذلك أن افتراض الـوفـرة المطلقـة بغض النظـر عن أي ضـابط أو افتراض النـدرة المخيفـة بغض النظـر عـن أي اعتبـار، كل ذلك مخالف للمفهوم الإسلامي للبيئة من جهة وللتنمية من جهة أخرى.

(ب) **طبيعة التنمية وأهدافها**: من منظور علاقة التنمية بالبيئة أرى أن مفتاح المسألـة يتمثل في كون الإسلام لم يطالب الإنسـان بالتنمية بهذا المصطلح وتحت هـذا العنـوان، وإنما طالبـه بـذلك من خـلال مصطلح أدق وأصلح هـو مصطلح «عمارة الأرض أو عمارة الـدنيـا» قـال تعـالى: ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمـركم فيها**﴾[٢] أي طلب منكم عمارتها. ومن إيحاءات هـذا المصطلح التي يتميـز بها عن مصطلح «التنميـة» أنـه ينطوي على تنمية الإنسان والأرض معاً، مـاذا تفهم من عمارة الدنيا؟ أيرد على الـذهن التخلـف الاقتصـادي؟ أم يـرد على الـــذهن إفسـاد الأرض وتلوثها؟ إن التنميـة الاقتصادية بمفردهـا خاصة إذا ماجـرت وراء الكثرة والتكاثر قـد تخرب الأرض ولا تعمرها، كما ان عدم التنميـة كلية لا يحقق عمارة الأرض، حيث ترك الإنسان العمل، والعمارة عمل وجهد.

ثم إن الإسلام ينشد للإنسان في الـدنيا «الحياة الطيبة» وطيب الحياة

---

(١) لمزيد من المعـرفة بهذا الموضوع القائمـة على أمهات كتب التفسير يمكن الرجـوع إلى د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح، مكـة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، (١٠٦).

(٢) سورة هود: الآية رقم: ٦١. وفي تفسيرها يراجع الجصاص، أحكام القرآن حيث يقول: في الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية، قارن القرطبي، الجامع لأحكام القرآن.

الأرض «البيئـة» لا غنى لـلإنسـان عنهـا، فمنهـا يأكل ويشرب ويلبس وعليها ينتقل. كما ان هذه البيئة تحتاج كي تخرج منافعها وثمارها إلى جهد الإنسان وعمله، فعليه ان يزرع وأن يـربي الماشية وأن يغرس الأشجار وأن يصنع الآلات الـلازمـة لكل ذلك ومنهـا السفن، وان يغـوص في أعماق البحـار وأن يصطاد السمك اللحـم الطري. ومعنى هـذا كلـه أننا أمـام ملحمـة رائعة تتفـاعل فيها البيئـة والتنمية معـاً مكونـة للإنسـان حياتـه الطيبة، ومما يلفت النظر في هذه الآيات الكـريمة أنها ختمت بقوله تعالى ﴿**وان تعـدوا نعمة الله لا تحصـوهـا . .**﴾ وكـذلك الآيات الشبيهـة بها في مواطن متفـرقة من القرآن الكـريم نجدها تختم بمثل هـذا التذييل حيث يشـار إلى النعم، والمعـروف أن النعمـة من التنعم، ومعنى ذلك ان هـذه المخلوقات وبهذه الكيفية إنما هي مصـدر تنعم الإنسان ورغده. ومن ثم فإن زوالها أو إنهاكهـا أو إفسـادهـا هـو إفسـاد لمصـدر سعـادة الإنسـان الدنيوية وطيب حياته. وأخيراً نتدبـر هذه الآيات الكريمة، يقول تعالى: ﴿**والأرض مددناهـا وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيهـا من كل شيء موزون. وجعلنا لكم فيهـا معايش ومن لستم لـه برازقين. وان من شيء إلا عنـدنا خزائنه ومانـنـزله إلا بقدر معلوم**﴾[1]. ويقول تعالى: ﴿**وأنزلنا من السماء مـاء بقدر فأسكنـاه في الأرض وإنا على ذهـاب به لقـادرون**﴾[2] ويقول تعالى: ﴿**وجعل فيهـا رواسي من فوقهـا وبارك فيهـا وقدر فيهـا أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين**﴾[3]

نجـد هذه الآيـات الكريمـة تنص على أن مافي الأرض من عنـاصر

(١) سورة الحجر. الآية رقم: ١٩-٢١.
(٢) سورة المؤمنون الآية رقم: ١٨.
(٣) سورة فصلت، الآية رقم: ١٠.

تنميـة بغير بيئة . فإذا مـاجـاء الإنسان وقـام بأعمال إنهائيـة ترتب عليهـا إفساد البيئة ، فإن استمراريـة قيامه بالتنمية محكوم عليهـا بالعدم لفقدان ركن من أركانها . نعود لآيـات أخرى يقول تعالى : ﴿**والأنعام خلقها لكم فيهـا دفء ومنـافع ومنها تـأكلون . ولكم فيهـا جمال حين تـريحون وحين تسرحـون . وتحمل أثقالكم إلى بلـد لم تكونـوا بالغيـه إلا بشق الأنفس إن ربكم لـرءوف رحيم . والخيل والبغـال والحمير لتركبـوهـا وزينـة ويخلق مـالاتعلمـون . وعلى الله قصـد السبيل ومنهـا جـائر ولـو شـاء لهداكم أجمعين . وهو الـذي أنزل مـن السماء ماء لكم منـه شراب ومنه شجـر فيه تسيمـون . ينبت لكم بـه الـزرع والـزيتـون والنخيل والأعنـاب ومن كل الثمـرات إن في ذلك لآيـة لقـوم يتفكـرون . وسخـر لكـم الليل والنهـار والشمس والقمـر والنجـوم مسخـرات بـأمـره إن في ذلك لآيـات لقـوم يعقلـون . ومـا ذرأ لكـم في الأرض مختلفـاً ألـوانـه إن في ذلك لآيـة لقـوم يذكرون . وهـو الذي سخر البحر لتأكلـوا منه لحماً طرياً وتستخـرجوا منه حليـة تلبسونها ، وتـرى الفلك مـواخـر فيه ، ولتبتغـوا من فضلـه ولعلكم تشكـرون . وألقى في الأرض رواسي أن تميـد بكم وأنهاراً وسبـلاً لعلكم تهتدون . وعلامات وبـالنجم هم يهتدون . أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكـرون . وإن تعدوا نعمـة الله لا تحصوهـا إن الله لغفور رحيم**﴾[1] هذه الصورة القرآنيـة الرائعة يرينـا الله عز وجل من خلالها كيف أن الأرض بما فيهـا ومـاعليها مـن دواب ومياه وأنهار وبحـار وجبـال وسهـول وشمس وقمـر، كل ذلـك خلق من أجل الإنسـان ، وسخـره الله تعـالى لخدمتـه والانتفاع به ومنه ، ودلالة ذلك البينة البـالغة الأهمية في موضوعنا ان هذه

---

(١) سورة النحل الآيات رقم ٥ - ١٨ .

يقوم على توليفة من العناصر المادية والمعنوية، من أهمها رغد العيش والأمن والاطمئنان يقول تعالى: **﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾**[1] **﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأيتها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾**[2].

ومعنى ذلك ان الإسلام يرفض اعتماد مجرد الوفرة المادية هدفاً وحيداً للتنمية، ومعنى ذلك أيضاً أن الإنسان عليه ان يرفض اعتماد مجرد الوفرة المادية هدفاً وحيداً للتنمية، ومعنى ذلك أيضاً ان الإنسان عليه ان يتغيا تحقيق الأمن والاطمئنان وتحقيق الرغد والرخاء على كل المستويات ولكل الأفراد ولكل الأجيال. لقد تعلمنا ان مقصود الشريعة المحافظة على مقومات الإنسان الخمس، الدين والنفس والعقل والنسل والمال.[3]. وبالتأمل نجد المحافظة على تلك المقومات لا تتأتى إلا من خلال بيئة وتنمية، أو بعبارة أخرى من خلال تنمية رشيدة تحسب حساب البيئة وتقومها بقيمتها الحقيقية وليس بثمن بخس مثل ماتم في التجربة الغربية للتنمية. ولعلك تلاحظ معي أن من ضمن هذه المقومات الخمس المال، ومفهوم المال هنا يشمل كل ما على الأرض مما يحتاجه الإنسان[4]. والمحافظة عليه تتطلب من جهة عدم تركه معطلاً،

---

(١) سورة النحل. الآية رقم: ٩٧.

(٢) سورة النحل. الآية رقم: ١١٢.

(٣) الغزالي، احياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، ج٤ ص١٩، الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، ج٢ص١٠.

(٤) الغزالي، نفس المصدر، ج٣ ص٢٢٧.

ضحايا الاضرار بالبيئة كما أنهم عناصر فاعلة فيها»[٣].

وهكـذا نجـد العـامل الاقتصـادي قـد أسهم إلى حـد كبير في المشكـلات البيئية المستفحلـة في عالم اليـوم، وأن معظم هذه المشكـلات نتجت عن نمط النمو الاقتصادي الذي تحقق في عالمنا المعاصر.

وتجدر الإشـارة هنـا إلى ان النمـو الاقتصـادي القـائم كـان ذا أثـر مزدوج على البيئة، فكـان له أثره الايجابي كما كان لـه أثره السلبي، ونحن إذ نركز على الأثر السلبي له فليس معنـى ذلك انه لم يكن له أثر على حماية البيئة وإلا مـاظنك لو كان كل العـالم حالياً متخلفـاً اقتصادياً مـاذا كان يحدث للبيئة؟؟؟ إن النمو بغير شك حسن الكثير من مظـاهرها وحافظ على الكثير من عناصرهـا، وما يـؤخذ عليه في ذلك أنـه كان بـوسعه وفي إمكـانه أن يتـلافى الكثير من المضار التي ألحقهـا بالبيئـة لو رشـد بعض الشيء من أهـدافه ووسـائلـه بل لقـد كان بإمكـانـه لـو اتخذ سياسـات اقتصادية جيـدة تدخل العامل البيئي في صلبها أن يحسـن البيئة بدلاً من أن يتلفها، وبـذلك كان قد حقق لـلإنسان هـدفيه معاً، انجـاز التنمية والمحافظـة على البيئة. وقـد أخذ الآن يعيد حسـاباتـه ويقترب رويداً من الطريق الصواب[١].

ثانياً: النمو الاقتصادي في مفهومه الإسلامي والمشكلة البيئية:

في هـذه الفقـرة نكتفي بعـرض المفهـوم الإسـلامي للتنميـة بنفس النسق الذي سرنا عليـه في تناول المفهوم الوضعي لها، حـرصاً على اتساق

---

(١) لمزيد من المعرفة يراجع تقرير ١٩٩٢ الخاص كله بالتنمية والبيئة.

التعرف على الأساليب التي ارتضاها الإسلام لإنجاز التنمية، والأداة الأساسية التي تقوم عليها. وهل هو الأسلوب الخاص أم الأسلوب العام أم هما معاً؟ هل اعتمد الاقتصاد الإسلامي نظام المشروع الخاص أم نظام المشروع العام؟ كذلك التعرف على الموقف الاقتصادي الإسلامي حيال قضايا الفقر والريف والأموال المشتركة مثل الغابات والأرض الموات، لما لذلك من علاقة وثيقة بموضوع البيئة.

يمكن القول إن الاقتصاد الإسلامي قد اسند مسؤولية التنمية الاقتصادية إلى كل من الأفراد والدولة على السواء. مع تحديد الأدوار والمجالات بوضوح كبير، فمثلاً نجد مهمة إقامة المشروعات الإقتصادية الإنتاجية تكاد تقع كلية على عاتق القطاع الخاص، ملكية وإدارة، وإبعاد الدولة بوجه عام عن مزاحمة القطاع في تلك المجالات[1]، وليس معنى ذلك تقليل دور الدولة الإقتصادي، وإنما هو بالدرجة الأولى حسن توزيع للمهام والأدوار، والمعروف أن المجال الاقتصادي لا يقف عند حد الممارسة العملية الانتاجية ممارسة فعلية، إنه يتطلب توفر المناخ الجيد والبيئة السليمة من نظم وسياسات وتشريعات. . . الخ، وهنا تقع المهمة على كاهل الدولة، حيث لايستطيع الأفراد كل على حدة توفير تلك المتطلبات الجوهرية العامة، والتي لا تقل حاجة التنمية إليها

(١) يراجع في ذلك ابن تيمية، السياسة الشرعية، القاهرة: المطبعة السلفية. الماوردي، قوانين الوزارة، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص٦٧. الدمشقي، الاشارة إلى محاسن التجارة، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٦١. ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٢٨١، ٢٨٢.
ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، ج١ ص٢٠٨.

المتحقق في العالم المتقدم من جانب آخر. وخلال حقبة من الزمن تاهت الحقيقة وتضاءل العمل الفعال من جراء هذا الصراع الذي لايستند في كثير من جنباته إلى تبريرات مقبولة. والحمد لله لقد تحسن الموقف كثيراً حالياً وادرك الطرفان ماكانا عليه من جنوح ومبالغة. ونأمل أن يتحسن الموقف أكثر خاصة من قبل الدول المتقدمة. ومما لاشك فيه أن للتخلف وطأته الثقيلة على البيئة ويوم يجد الإنسان أو المجتمع نفسه أمام إشباع الحاجة الأساسية العاجلة أو الاحتفاظ ببيئة نظيفة ذات نوعية عالية الجودة فلاشك أنه سينحاز إلى إشباع حاجاته الأساسية[1]. ان الفقر يشدد الضغط على البيئة ويجبر الناس على الاستخدام قصير الأجل للموارد، كما يجبرهم على احداث المزيد من تلوث الهواء والماء، وعلى استنزاف التربة كما قد يجبرهم على تركها معطلة. ومعنى ذلك ان هناك مايعرف «بتلوث التخلف» كما كان هناك مايعرف بتلوث النمو. وبتعبير أشمل نجد هناك اعتداءات التخلف على البيئة كما نجد اعتداءات النمو عليها. ومع ذلك فإنه من باب الموضوعية القول بأن اعتداءات التخلف على البيئة ليست عدوانية وإنما هي عفوية أو اضطرارية كما تضطر القطة إلى أكل ولدها عند الجوع مثلاً، لكن اعتداءات النمو هي اعتداءات عدوانية، مقصودة ومتعمدة، ولم تحمل عليها الضرورة، وكان بالوسع تجنبها أو تجنب الكثير منها. ومن جهة أخرى فإن ضغط التزايد السكاني على البيئة لو نظرنا للبيئة العالمية هو أقل بكثير من ضغط الانفجار الاستهلاكي في العالم المتقدم اقتصادياً، فمثلاً نجد سكان المدن الغنية يستهلكون من المياه في المتوسط ١٢ مرة

---

(١) محبوب الحق، مرجع سابق، ص١٣٥.

الكفاءة الاقتصادية فدفعها إلى الأفراد [٤]. ومادار في عهد عمر رضي الله عنه باتجاه أراضي الفتوح الإسلامية من حيث تملكها واستغلالها يعتبر تجربة رائعة من جهة ومفيدة كل الافادة في موضوع علاقة التنمية بالبيئة من جهة أخرى.

ونشير إلى تلك التجربة في بضعة سطور[١]، لقد رفضت الدولة تقسيم هذه الأراضي بين الفاتحين، أي أنها رفضت جعلها داخل نطاق الملكية الخاصة وأدخلتها في نطاق الملكية العامة للمسلمين على اختلاف أماكنهم واختلاف أزمانهم، ومع كثرة الأدلة والاعتبارات والحيثيات التي استندت إليها الدولة في موقفها هذا لكن الذي يعنينا هنا أن مسألة خضوع هذا الأصل الطبيعي المنتج لملكية كل المسلمين على مر العصور كانت بارزة تماماً، وهذا يذكرنا بتجني التنمية المعاصرة على حقوق الأجيال القادمة من خلال ماتغرزه من تلوث لهذه الأوصول وتدمير واستنزاف لها. يقول عمر في ذلك: «لولا آخر الناس مافتحت قرية إلا قسمتها»[٢] «فما لمن جاء بعدكم من المسلمين وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا بينكم في المياه»[٣]، وقد برزت بجلاء مسألة التفاوت الحاد في الثروات و إيجاد ظاهرة اللامساواة المفرطة وكانت هي الأخرى وراء هذا الموقف للدولة.

يقول معاذ لعمر: «إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي نفر قليل، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد والمرأة الواحدة، ثم

(١) لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٣٣٦-٣٤٧.
(٢) أبوعبيد، الأموال، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ص٨٠.
(٣) نفس المصدر، ص٨١.

كانت نـوعية سيئة ولا على مستوى العـائد إن كانت نوعيـة طيبة، حيث المتحمل لها هـو غيره، المجتمع، البيئة المحيطـة، العـالم والمستفيد منهـا كـذلك هو غيره. لـذا فإنـه لا يعني بها، ومن ثم فإنـه أشـد فتكاً للبيئـة حيث لا يتحمل عبء مـايفسد، ولـذلك نراه يلقي بفضـلاته ونفـاياتـه الضـارة المفسـدة في الميـاه فيلـوثهـا وفي الهواء فيلـوثـه وفي الطـرقـات والسـاحـات، كما نـراه يستنـزف من الموارد - المجانيـة- مـاشـاء لـه ان يستنـزف منهـا، كـذلك نـراه يحرص الحرص كل الحرص على استخـدام المواد الـرخيصة مهما كـان فيها من ضرر بيئي وكـذلك الآلات الرخيصـة طالما أن تكلفتها قليلة غير عابيء بما تحدثه من دمار بيئي.

ونظراً لأن المشروع العـام لا يستهدف المزيـد من الأرباح بمفهـومها التجاري الخاص، ونظـراً لأنه يعني أسـاساً بـالمصلحة العامـة والتي من بنودها الأساسية نوعية البيئـة فإنه أقل عدواناً على البيئة واجهاداً لها. هذا على المستوى النظـري بينما الواقع العملي يعـاكس ذلك كثيراً حيث أثبتت الـدراسـات الميـدانيـة أن المشروعـات العـامـة سـواء في الاقتصـاديـات الاشتراكيـة أو في الاقتصـاديـات الـرأسماليـة لا تقل على البيئـة من المشروعات الخاصة، بل هي في غالب الأمر أشد فتكاً بها.

وفي ضوء هذه النتـائج العملية الدامغة نرانا لا نـوافق الرأي النظري السـابق، لأنه وان اعتمـد على حيثية معقـولة غير أنـه قد نسي حيثيـات أخـرى قـد تكـون أكثـر تأثيراً في الموقـف، ومن ذلك غيبـة المنـافسـة في المشروعات العامـة، وغيبة المساءلة الجادة، وعـدم الاهتمام الكافي بعنصر التكلفة والحرص على تـرشيده، كما أنها من خـلال تلك الاعتبارات ومن خلال كونها ملكـاً للدولة تتأبى كثيراً على المتطلبـات البيئية ولا تنصاع لها

وترينا من جهة أخرى كيف يكون لـزاماً عليها انتهاج السياسة التي تحقق أكبر قـدر ممكن من المصلحـة للشعب، وتـرينـا من جهـة ثـالثـة كيف حبذت الاستغلال الخاص للملكية العامة الزراعية.

خلاصة القول: إن الدولة في الإسـلام مسؤولة عن حماية البيئة وعن تهيئـة الجو المناسب لقيـام الأفراد بممارسـة النشاط التنمـوي الكفـء من جهة والمحـافظة على البيئة من جهـة أخرى[1]. وفي فقرة لاحقة سنـزيد هذه المسألة بياناً.

أمـا عن مشكلة الفقـر والعوامـل التي تؤدي إلى تـواجد تفـاوت في توزيع الدخـول والثروات ومايحدثه كل ذلك من إجهـاد للبيئة واستنزاف وتلـويث لها، بحيث اعتبر أي كـلام عن حماية البيئـة في ظل تفشي هـذه الوضعية هو من باب العبث ولغو الحديث.

فلقد كـان للإسلام موقفـه الواضح حيالها، والاستطـراد وراء تبيان ذلك الموقف من جوانبه المختلفة يخرجنا عن مقصدنا.

ويكفي هنـا أن نشير إلى بعض المؤسسـات التـي أقـامهـا الإسـلام لتسهم في عـلاج هذه الظـاهرة المرضيـة لقد أقـام مؤسسـة الزكـاة، وهي تفعل فعلهـا في تتبع وملاحقـة الفقر أينما كـان، ويقوم تشريعهـا على أنه حيثما وجد الغني فعليه أن يعالج ماحوله من جيوب الفقر[2].

---

(١) لمزيـد من المعرفـة يـراجع: د. شوقي دنيـا، دور الـدولة في التنميـة الاقتصـادية من منظـور إسـلامي، بحث مقدم لنـدوة التنميـة من منظور إسـلامي، المنعقـدة في الأردن بمؤسسـة آل البيت في رجب ١٤١١هـ.

(٢) لقراءة مفصلة يمكن الرجوع إلى الدكتور د. يوسـف القرضاوي، فقه الزكاة، بيروت، مؤسسة الـرسـالـة. د. شـوقي دنيـا، تمويل التنميـة في الاقتصـاد الإسـلامي، مـرجع سـابق، ص٢٣٧-٢٩١.

ولا يحتاج الإنسان أن يكون عالم اجتماع حتى يدرك أن هذه فلسفة مريضة مجنونة»[1]. ثم يقول: «نحن لا نتردد في تخريب بيئتنا وصلاتنا الإنسانية من أجل القدرة على امتلاك السلطة والمال»[2] ويذكر المؤرخ البريطاني الشهير توينبي «أن انسان الغرب قد عرض نفسه لخطر خسران ذاته حين كرس جهوده لزيادة رخائه المادي»[3].

ومما يؤسف له أن معيار النمو الذي ظل سائداً ومسيطراً لعقود عديدة ومازالت له مكانته هو مقدار دخل الفرد، ومعنى ذلك مقدار مايمتلكه الفرد من سلع وخدمات، وكلما زاد مالديه كلما كان أكثر نمواً، هذا المعيار في حاجة إلى تشذيب وتهذيب وإلا فهو بذاته يمكن أن يكون مؤشراً على تدهور البيئة، وليس في ذلك غرابة طالما كانت سياسات التنمية السابقة وأيضاً الحاضرة إلى حد كبير تقوم على انهاك البيئة واهلاكها، إذ معنى ذلك أنه كلما تحقق النجاح هنا تحقق التدهور هناك[4]. من أجل هذا أو غيره أخذ الفكر الاقتصادي الانمائي المعاصر يعدل ولو بشكل جزئي من موقفه حيال أهداف التنمية وغاياتها ويخفف كثيراً من وحدانية هدف الرخاء المادي غير المحدود، ويقدم بدلاً من ذلك هدفاً كلياً مركباً من عدة عناصر من بينها هدف الرخاء هذا[5].

---

(١) دوبو، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٦، قارن مورلابيه، صناعة الجوع، ترجمة أحمد احسان، عالم المعرفة (٦٤) ص ٣٩٧.

(٣) انظر مختصر التاريخ، ترجمة فؤاد شبل، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، جـ٤ ص٢٢٣ وانظر كذلك أريك فروم، مرجع سابق، ص ٧٤ ومابعدها.

د. محمد عمر شبرا، نمو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد سكر، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٢٩.

Joseph J. Senec & Michael K. Toussing, Environmental Economics, N.Jersey: Prentice-Hall, INC., Englewood CLIFFs, 1979, P. 139FF.

(٤) مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٢) M.P. Todaro, The Theary of Economic Denclop ment in The Tird world, N. York: longman Inc., 1977, PP. 60-64.

الدعم خاصة من حيث تأمين المياه وحين توزيعها وحسن استخدامها، ولقد بلغ التشريع الإسلامي ذروة الحق والعدل والقوة عندما صرح بأن إهمال الدولة في القيام بذلك يسقط حقها في جباية الخراج[1].

وهل هناك أبلغ من هذه الأقوال دلالة على أهمية الريف والمحافظة عليه وعلى أصوله الطبيعية والانتاجية «وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله»[2].

أما عن التنظيم الاقتصادي للملكية واستغلال الغابات والمراعي والأرض الموات، فإن أهمية هذا الموضوع تبدو من نواح عدة، فغير خاف مدى أهمية الغابات كعنصر بارز من عناصر النظام البيئي لما لها من آثار متعددة بالغة الأهمية من حيث توازن المناخ وتماسك التربة وعدم انجرافها وزوالها، وكذلك توازن واستقامة دورة المياه وغير ذلك ثم انها من ناحية أخرى تشبع حاجات أساسية لا غنى للإنسان ولا لتقدمه عنها مثل المنتجات الخشبية والوقود.

والمشكلة هنا أنه بقدر ماهو ضروري الابقاء على الغابات والحفاظ عليها بقدر ماهو ضروري استخدامها في أغراض قد تتعارض مع الابقاء عليها، ويكفي أن نعلم أنها تجتث حالياً وبمعدلات رهيبة مدمرة لأغراض عديدة من بينها تحويل مكانها إلى أراض زراعية تنتج للإنسان مايحتاجه من حبوب.

وقريباً من تلك الصورة نجد المراعي، فوجودها أساس لأغراض

---

(١) الماوردي، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، بيروت، دار المعرفة، ج٣، ص٩٦. وهذه الفقرة جزء من رسالة الامام علي عندما كان خليفة، لنائبه على حكم مصر الأشتر النخعي.

كليـة على الإنسان فهـو الوسيلـة وهـو الهدف وهو كل شيء في العمليـة الإنمائيـة وما على البيئـة إلا الانفعال والاستجـابة والطـاعة المطلقـة لكل مايريده الإنسان .

وقـد ترتب على هـذا الفهم المنحـرف نتـائج عملية ذات أهميـة فيما يتعلق بـالبيئة حيث لم يهتم بها وبصـلاحيتها وبـالمحافظـة عليها الاهتمام الكـافي عنـد إنجاز عمليـة التنميـة . كما قـد فهم أن العلاقـة بين النمـو والبيئة هي عـلاقة تعارض (Trade OFF) فإما نمو على حسـاب البيئة وإما بيئة على حساب النمو[1] . وقد انحاز الإنسان الغربي نـاحية النمو، لأنه يحقق له مطالبه العاجلة من جهـة ، ولأن ما قد يحدثه من مشكلات بيئية سرعان مايزول عنـدما ينجز النمو من جهة أخـرى . وأخيراً فقد قام النمو الاقتصـادي من الناحيـة العمليـة على أساس أن الموارد الطبيعيـة وفيرة ، وقـادرة على أن تشبع لـلإنسان كل رغبـاتـه وأن غلت واشتطت[2] . مما تـرتب عليه المزيـد من الاستنـزاف والمزيد من نهب هـذه الموارد ، ومن ثم إفناء الكثير منها . ومما يؤسف له ان كل هذه الافتراضات كانت خاطئة . فالنمـو أو التنمية من حيث الجوهر والحقيقـة عملية مـركبة من عنصرين أساسيين ، الإنسان والبيئة ، وكلاهما عنصر ايجابي وفعال ، وصلاحية كل منهما شرط ضروري لانجاز التنميـة . كما قد ثبت أن العلاقـة بين التنمية

---

(١) لمزيد من المعـرفة يراجع آندروسيتر، تسخير البيئـة لأغراض التنمية ، مجلة التمـويل والتنمية ، سبتمبر سنة ١٩٩٢ .
موريس غورنيه ، مرجع سابق ، ص ٧٦ ، محبوب الحق ، مرجع سابق ، ص١٣٥ ، ومن الأدلة الدامغة على ذلك في التـاريخ الاقتصادي الغربي الحديث مرحلة «المصانع الشيطـانية المظلمة للنمو الصنـاعي ، والتي لاتزال آثـاره ظاهرة في منـاطق كثيرة من أوروبا انظـر: تقريـر التنمية ١٩٩٢ ص١٥٨ .

(٢) تقـرير ١٩٩٢ ص ٢٠ ، د. محمـد عوض الله ، مـرجع سابق ، ص ٥٧ ، جـون د. شيلينغ ، تأملات في الديون والبيئة ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه ١٩٩٢ .

الغابات بالفعل إلى تكاليف اجتماعية واقتصادية وبيئية جمة . ويثير فقد الغابات المدارية القلق الشديد حيث توفر موائل لأكثر من ٥٠٪ من أنواع الغابات والحيوانات بالعالم، وتولد المواد الوراثية للغذاء والدواء وتؤثر في المناخ الاقليمي والعالمي»[١].

والإسلام يرى - كما نفهم - أن هذه الأموال هي حق أو ملك لعامة المسلمين أو لعامة المواطنين، لكل له فيها حق لا يضيع، فالناس شركاء في الماء والكلأ والنار، والغابات والمراعي تدخل في ذلك كما لا يخفى[٢].

فمن حيث الحق هي حق للجميع، ولكن التساؤل هو كيف تنظم هذه الحقوق وكيف يحصل الناس عليها؟ هل تترك هكذا كل من يحتاج شيئاً منها يأخذه؟ القاعدة الكلية هنا هو التصرف بما فيه مصلحة المسلمين، عامتهم من جانب وأجيالهم من جانب آخر، إذاً هي ميراث مشترك دائم لكل جيل الحق فيه، وفي ضوء ذلك فإن تنظيم الاستفادة بها يدور مع هذه القاعدة، فإذا كان تركها هكذا، ومن يريد شيئاً يأخذه يحقق هذه المصلحة على أفضل وضع فليكن أمرها هكذا، وإذا كان مثل هذا الاسلوب لا يحقق هذه المصلحة على الوجه الأمثل كأن يترتب على ذلك حرمان بعض الأفراد أو الفئات أو حرمان الأجيال القادمة فلا يصح شرعاً استخدامه، واليوم وفي ظل تفاوت القوى وفي ظل الآلات المتقدمة وفي ظل الحاجات المتزايدة نجد أن تركها هكذا هو أسلوب

---

(١) ن. شارماور. روى، إدارة غابات العالم، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢ . قارن تقرير ٩٢ ص ١٦٥ ومابعدها، وانظر كذلك. ك. كليفروغ. شرايبر، السكان والزراعة والبيئة في افريقيا، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ١٩٩٢م.

(٢) الصاوي، حاشية الصاوي، مكتبة الحلبي، ص٤٦١، ج١، محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت، دار الفكر، ص٤٤٠، ج٢.

بحسن الوسيلة نفس المطالبة بحسن الغاية، وعناية الإسلام بالوسائل والطرق والأساليب لا تقل عن عنايته بالغايات والمقاصد. بل إنه ليرى في حالة تعذر تحقيق الغاية إلا بوسيلة ضارة وغير حسنة صرف النظر عن تلك الغاية مع ما قد يكون فيها من نبل. والوله بالعلم ليس عيباً ولا محظوراً إسلامياً، بل على العكس من ذلك هو أمر محبب ومطلوب. لكنا نفرق بين محبة العلم وعبادته، ونفرق بين علم نافع وعلم ضار. الإسلام لا يرى كل علم نافعاً، بل منه النافع ومنه الضار. وهو يحرص الحرص كله على العلم النافع، ويحذر التحذير كله من العلم الضار. يقول ﷺ «**أعوذ بك من علم لا ينفع**» وقد نص القرآن على أن الإنسان أحياناً مايتعلم العلم الضار ﴿**ويتعلمون مايضرهم ولا ينفعهم**﴾[1].

لذلك لابد من وضع ضوابط صارمة ورشيدة لعملية البحث العلمي أو على حد تعبير دوبو «الضبط الاجتماعي للتكنولوجيا»[2] بحيث ينصرف إلى المجالات المفيدة حقاً، وإلا كان في بعض حالاته اهدارا للطاقة البشرية من جهة وللمال العام من جهة أخرى ومولداً للمزيد من المضار المتولدة عنه من جهة ثالثة.

٤/٣- العامل الاقتصادي: (النمو الاقتصادي في قفص الادانة):

لا خلاف بين جمهور الباحثين حول ضخامة الأثر الذي رتبه العامل الاقتصادي وأحدثه في البيئة انهاكاً وتدهوراً، بل انهم ليعتبرونه المسؤول الأول عن هذا التدهور البيئي.

---

(١) سورة البقرة. الآية رقم: ١٠٢.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٦٨.

حق الجميع وفي هذا ضمانة قوية كي لا تنحرف الدولة في استخدامها، إذ ليس من حقها ذلك، فهي بمثابة طرق المسلمين وأنهارهم. يقول أبو يوسف: «ولاينبغي لأحد أن يحدث شيئاً في طريق المسلمين بما يضرهم، ولا يجوز للإمام أن يقطع طريقاً من طرق المسلمين الجادة رجلاً يبني عليه، وللعامة طريق غير ذلك قريب أو بعيد منه لم يسعه اقطاع ذلك ولم يحل له وهو آثم إن فعل ذلك»[1].

(١) الخراج، ص ٩٣، مرجع سابق.

موضوع ملاحظته عن السياق العضوي الكلي الذي يحيا فيه هذا الموضوع، إذ لابد لقياس الفراشة من فصلها عن بيئتها، ولقياس طول جناحها لا مناص من فصل الجناح عن الجسم- نظرياً على الأقل - ولابد لفهم أجزاء أية عملية طبيعية من التغاضي عن الكل. والمعرفة العلمية تتضاعف بقدر مانستطيع تحليل الأشياء إلى أجزائها المركبة. وقدرة التكنولوجيا على صنع الآلات رهينة استيعابها لكيفية أداء الآلات الحية لوظائفها. ومن هنا فربما لم يكن من المستغرب أن يقوم التكنيك العلمي الذي يعامل الكائنات الحية وكأنها ميتة بخلق تكنولوجيا تفتك بهذه الكائنات»[1].

أما المجال الثاني المتعلق بالوله بالعلم ومبتكراته فهو ليس ببعيد عما قلنا، حالاً، كما أنه قضية مسلم بها على الأقل في فترات طويلة مضت في حياة الحضارة الغربية. والحق أنه قد جدت في عصرنا الحاضر بعض المراجعات القوية والجادة في هذا الموضوع لكن هذا لا ينفي رسوخ نزعة العلم المسيطر والمهيمن، وشدة اللذة المتحصلة من انتصار العلم في اخضاع الطبيعة بل في قهرها واغتصابها، ومازالت فكرة تأليه العلم قائمة لدى الغربيين[2].

ومن باب الانصاف القول بأن التكنولوجيا القديمة «تكنولوجيا القرن التاسع عشر» كانت مدمرة للبيئة بقسوة بينما التكنولوجيا الحديثة، تكنولوجيا القرن العشرين «ولدت آثاراً حميدة أو على الأقل ولدت آثاراً أقل عدواناً على البيئة في جوانب كثيرة منها، وان كان لها على الجانب

---

(١) رايلي، مرجع سابق، ص ٣٢٩، قارن دبو، مرجع سابق، ص٢٥٤.
(٢) ج. سوليفان، العلم في مواجهة المادية، ترجمة د. عماد خليل، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥- آثار الإفساد في الأرض «الاعتداء على البيئة»:

يمكن أن يقال ان الأثر المباشر لهذا العدوان هو تدهور البيئة وفسادها، بدرجة أو بأخرى، حسب جسامة الاعتداء وامتداده، وقد سبق أن عرفنا أن البيئة بحسب الأصل صالحة، وأن صلاحيتها من القوة بحيث لا تنهار عند أي اعتداء، لكنها مع ذلك ومع قسوة الاعتداءات وشيوعها واستمراريتها فإن درجة صلاحية البيئة تقل رويداً رويداً، ومعنى تدهور البيئة عدم قدرتها على مد الإنسان بما يحتاجه وما لا يستغنى عنه لا في حياته ولا في رفاهيته، واذاً ففساد البيئة هو فساد بالتالي وبالضرورة للإنسان نفسه، وهكذا نجد الأثر النهائي للإفساد في الأرض أو الاعتداء على البيئة هو اتلاف واضرار للإنسان ذاته في مقومات حياته المختلفة. وصدق الله العظيم إذ يختم آية ظهور الفساد في الأرض بقوله ﴿**ليديقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**﴾ فالأثر السلبي يستقر في النهاية على الإنسان[1].

كما يمكن أن يقال أن جوانب ومظاهر الافساد في الأرض هي نفسها بمنظور آخر آثار ومترتبات، فالتلوث جانب ومظهر من مظاهر الإفساد وهو في ذات الوقت أثر من آثار هذا السلوك المنحرف وكذلك التدمير والاستنزاف والتعطيل.

وفيما يلي نعرض بإجمال كبير للآثار غير الإقتصادية ثم نعرض بتفصيل إلى حد ملائم للآثار الاقتصادية ٥/ ١ الآثار غير الاقتصادية: لا يخفى على مطلع مدى مايصيب الإنسان نفسه في صحته وفي فكره وفي

---

(١) البقاعي، مرجع سابق، ص ١٠٤ ج١٥، معاني القرآن، مرجع سابق، ص٢٦٦ ج٥.

أهمية الأرض بالنسبة لحياته ووظيفته؟ أي دين جديد بعد هذا كله تريده أوروبا أو يريده من هم على درجة من الوعي من أبنائها؟ وما الذي يبغون تحقيقه أكثر مما قدمه الإسلام في هذا المجال[٢]؟ انه التخبط والتعصب والاستعلاء ليس إلا، وهذه السمات أبعد ماتكون عن العلمية التي يتشدقون بها. والعجيب في الموضوع ان هذا الكتاب رغم أهميته ورغم مافيه ورغم ذكره الصريح لكل من اليهودية والمسيحية إلا أنه لم يذكر كلمة الإسلام ولو مرة واحدة. هل هو الجهل؟ لا أظن، لكنها الجاهلية. يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء. تعالوا ندرس موقف الإسلام من الإنسان وعلاقته بالأرض، ونحكم العقل الموضوعي فيما نصل إليه من نتائج. ونستفيد منها على الأقل في دنيانا التي نحرص وتحرصون أنتم عليها كل الحرص وان اختلفت الدوافع والبواعث. إنها أرض واحدة و إذا فسد أي جزء منها فسدت كلها ونهلك جميعاً. وعلينا معشر علماء المسلمين أن نوضح بكل جلاء للعالم كله موقف الإسلام من البيئة ومسؤوليتنا حيال ظهور وسيادة هذا الموقف لا تقل عن مسؤولياتنا الكونية حيال أي قيمة إسلامية أخرى.

٤/٢- العامل الفكري والتكنولوجي:

باعتراف العديد من الخبراء على تنوع تخصصاتهم فإن هذا العامل قد أسهم ومازال فيما حدث من عدوان على البيئة أدى إلى إجهادها بل وتدهورها وفساد الكثير من عناصرها.

ونشير هنا إلى مجرد مجالين اسهما في إحداث ذلك، الأول منهج البحث العلمي الذي سارت عليه الحركة العلمية في أوروبا. والثاني

ما الذي يمكن ان يكون عليه وضع الإنسان وغيره من الكائنات الأخرى .

«وهناك أيضاً اتجاهـات بيئية تهدد بتغيير كوكبنا تغييراً جـذرياً، وتهدد بالخطـر حياة العديـد من أنواع الكـائنات الحية التي تقطنـه، ومنها الجنس البشري، ففي كل سنة تتحول ستة مـلايين هكتار من الأراضي الجافة المنتجة إلى صحـار لا قيمـة لها، وخـلال ثـلاثــة عقـود يمكن لهذه أن تبلغ حجم المملكة العربيـة السعودية تقريبـاً، وهناك أكثر من أحـد عشر مليون هكتار من الغـابات تـدمـر سنويـاً، ويمكن أن يعادل ذلـك خلال ثـلاثة عقـود بمساحـة الهند، ومعظم هذه الغابـات تتحول إلى أراض زراعية من الـدرجة الدنيا العـاجزة عن تأمين غذاء الفلاحين الـذين يسكنونها. وفي أوروبا تقتل الأمطـار الحامضيـــة الغـابــات والبحيرات وتـدمــر التراث فني والمعماري للشعوب وربما أدت حتى الآن إلى تحمض أجزاء هـائلة من التربة بشكل غير قابل للإصلاح، ويؤدي حرق الوقود الأحفوري إلى نشر ثاني أكسيد الكربون في الجو، مما يتسبب في الـزيادة التدريجية للحرارة في العـالم ويحدث مايسمى «تأثير البيت الـزجـاجي» الـذي يمكن أن يـؤدي في وقت مبكـر من القـرن القـادم إلى زيـادة في معـدل الحرارة بصورة عـامـة بما يكفي لتحـول منـاطق الانتـاج الـزراعي ورفع مستـوى البحـار وغرق المدن السـاحليـة واحـداث اضطـرابـات في الاقتصـاديـات القوميـة، وتهدد غـازات صنـاعيـة أخـرى باستنـزاف الأوزون الذي يحمي الكرة الأرضية إلى الحد الـذي يمكن أن يرتفع معـه بشكل حاد عـدد اصابـات الناس والحيـوانات بـالسرطان، وتتعـرض للاختلال دورة الغذاء في المحيطـات وتطرح الصناعة والزراعة مـواد سامة في مكونـات الدورة الغذائيـة للإنسان في طبقـات المياه الباطنيـة إلى الحد الذي يتجاوز امكانية التطهير»[١] .

---

(١) المرجع السابق، ص٢٧ .

الفكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية، حيث هو الذي يحدد غاياتها ومساراتها وضوابطها. وبغير تحديد صحيح لتلك الجوانب تصبح تلك السلوكيات كالحصان الجامح فتكها الإنسان وبالبيئة أعظم بكثير من نفعها[١]. وقد أثبت المؤرخ الأمريكي رايلي أن الثقافة اليهودية/ المسيحية والتي هي أساس الثقافة الغربية الحديثة تقف موقف العداء تجاه البيئة الطبيعية[٢]. ونحن نضيف إليه أنها تقف موقف العداء تجاه البيئة الإجتماعية كذلك، ألم تعتنق مبدأ اللذة وعلاقته الطردية الكاملة بالسعادة، ألم تعتنق مبدأ الكثرة في كل مايقتنيه الإنسان ويستهلكه وعلاقتها الطردية الكاملة بالسعادة؟ لدرجة أن يصرح سبنسر بأن اللذة الإنسانية هي في النهاية الشيء الذي له قيمة في الحياة[٣].

قلنا أن الفكر الوضعي حيال هذا العامل غلب الطابع السلبي، بل في حالات كثيرة نجد موقف الإعراض واللامبالاة. والمحاولات القليلة في هذا الصدد لم تكن في معظم حالاتها موفقة، وعلى سبيل المثال نجد رينيه دوبو العالم البيولوجي الشهير حامل جائزة نوبل في العلوم في كتابه الفذ المعنوب بـ (So Human an Animal) والتعريب القريب من الحرفي هو «يالإنسانية هذا الحيوان. .» وقد قام بتعريبه الدكتور نبيل صبحي الطويل تحت عنوان «إنسانية الإنسان: نقد للحضارة المادية»[٤].

(١) نفس المصدر، ص٢١٧.
(٢) مرجع سابق، ص ١٥٤ جـ٢.
(٣) وهذا واضح بين لكل دراسي علم الاقتصاد، حيث يربط الحاجة والمنفعة باللذة، وحيث يربط السعادة بمقدار ما لدى الإنسان من سلع، ويذهب وراء بنثام في قوله ان كل مايحقق لذة فهو خير. انظر في ذلك جون راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة د. جورج طعمة بيروت: دار الثقافة، ص ٣١٣، ص ٥١٦ ج١٢.
(٤) مرجع سابق.
(٥) انظر نفس المصدر ص٦.

ومن ثم فإن الأولى لا تتطلب في الحصول عليها دفع ثمن أو مقابل عكس الثانية.

ولعل من أشهر أمثلة الأولى الهواء والماء وأشعة الشمس، وتدهور البيئة معناه في الكثير الغالب تدهور هذه الأموال وتحولها من أموال حرة إلى أموال اقتصادية يبذل في الحصول عليها أحياناً أغلى الأسعار، وأحياناً يتعذر الحصول عليها بأي ثمن، وهناك فهم خاطيء شائع مفاده أن الأموال الحرة قليلة الأهمية في النشاط الاقتصادي، وعادة مالا تدخل في صلب الحسابات الاقتصادية وللتدليل على خطأ هذا الفهم أنه في الكثير الغالب من الحالات لا يتأتى تواجد الأموال الاقتصادية في غيبة الأموال الحرة الجيدة، فالهواء مثلاً هو عنصر ضروري لإنتاج أية سلعة، سواء بالنسبة للقائمين على الانتاج من البشر أو بالنسبة للمنتجات نفسها، فهواء متلوث معناه انسان مريض، وسلعة في معظم الحالات غير طيبة، والأمر كذلك بالنسبة للماء ولأشعة الشمس التي حجبتها تراكمات الهباب والسخام والضباب الملوث[1].

وغير خاف أنه من المستحيل على الإنسان إنتاج كميات كبيرة من تلك الأموال الحرة على غرار ماهو متوافر منها في الكون.

ومن ناحية أخرى فإننا نجد التمتع بالسلع الاقتصادية والاستفادة المثلى منها رهين تواجد نوعية بيئية جيدة، ومعنى ذلك كله أن توفر الأموال الحرة والتي هي عناصر كبرى في النظام البيئي شرط أساسي لتواجد واستمرارية تواجد السلع الاقتصادية، ولعل الدرس الكبير وراء

(١) ومعنى ذلك ينبغي أن يكون واضحاً تماماً أنه من غير الممكن المزيد من التمتع بالسلع الاقتصادية في غيبة النوعية الجيدة من البيئة، عكس ماقد يفهم من بعض عبارات الاقتصاديين التي تشير إلى المقابلة بين هذه وتلك.

٤- عوامل الإفساد في الأرض والاعتداء على البيئة

ليس من المجاز القول بأن الإنسان هو العامل الأول والأخير في إهدار البيئة وتدهورها[1] أو على حد التعبير القرآني الدقيق في إفساد الأرض، لكن الانسان ليس مخلوقاً بسيط السلوك، وإنما يتسم سلوكه بالتعقيد والتركيب والتنوع. فهل المسؤول عن ذلك العدوان هو سلوكه الاقتصادي؟ أم هو سلوكه الثقافي؟ أم هو سلوكه الفكري؟ أم هو سلوكه الاجتماعي؟ أم هو سلوكه العقدي؟ وهل المسؤول عن ذلك هو السلوك الفردي؟ أم السلوك الجماعي؟

في الواقع لا نجد تلك الجوانب مستقلة ومنعزلة في الإنسان، وإنما هي متداخلة، ومتشاجرة ومتعاضدة، ومن ثم فإن كل تلك السلوكيات الإنسانية مسؤولة عن هذا الافساد وان تفاوتت في مدى المسؤولية. فالسلوك الفكري يؤثر بشدة في السلوك الاقتصادي، وفي الوقت ذاته يتأثر به تأثراً بالغاً، والسلوك الثقافي والإجتماعي وان كان مؤثراً قوياً فيهما إلا أنه يعود بدوره ليكون متأثراً بهما. والحال كذلك في العامل العقدي، والذي يعتبر بحق الجذر الغائر لكل ماعداه، لكنه مع ذلك يعود فيتأثر بما عداه في أحيان كثيرة. ومن هنا يصعب القول باستقلالية مسؤولية كل عامل من هذه العوامل عن فساد البيئة. ومع ذلك ولأغراض البحث وتسهيل المعرفة نجد من الضروري محاولة تمييز المسؤوليات ولو بقدر غير كامل.

---

(١) مع التسليم بما للكوارث الطبيعية مثل البراكين والزلازل والجفاف من دور في ذلك، لكن أثر تلك العوامل قليل نسبياً من جهة ولبعضه علاقة بسلوك الإنسان العدواني من جهة أخرى، فالنصوص تثبت نوعاً من السببية للسلوك الإنساني.

(هـ) المزيد من تعقيد قضية التمويل : حيث أن تدهور البيئة معناه احتياج إلى المزيد من الموارد لانقاذها والمحافظة عليها، في الوقت الذي تشتد الحاجة فيه إلى هذه الموارد لانجاز التنمية، ويكفي أن نعرف أن مؤتمر قمة الأرض قدر الاحتياجات المالية لبرامج بيئية منتقاة في البلدان النامية بما يصل إلى ٧٥ مليار دولار في السنة في نهاية القرن. ومن الدراسات التي قدمت لهذا المؤتمر تبين أن الاستثمارات الضرورية للحفاظ على البيئة يقدر تكلفتها بنحو ١٢٥ مليار دولار سنوياً في العالم كله، منها أكثر من ٦٠ مليار في العالم الثالث على مدى سنوات العقد القادم. وللأسف فإن أقصى مادار حوله التفاوض من معونات من الدول المتقدمة هو ١٥ ملياراً من الدولارات.[١].

(و) اختلال هيكل التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي : تحت ضغط المشكلات البيئية أخذت الدول الصناعية تمارس ضغوطاً حيال الدول النامية من حيث التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي مما يعرقل كثيراً من إنجازها للتنمية.

ومن ذلك على سبيل المثال توطيد الصناعات الملوثة للبيئة في ربوع الدول النامية، وفرض قيود على استخدام غابات الدول االصناعية، ومنح الدعم لاستيراد الأخشاب من غابات الدول النامية، وقيام العديد من تلك الدول بانتاج منتجات كثيرة داخل أراضيها، ومنع دخول منتجات الدول النامية متذرعة بعدم اجتيازها اختبار النوعية البيئية المطلوبة. ومن الواضح أن تلك الممارسات كلها تضع عقبات كؤوداً في طريق التنمية بالنسبة للعالم الثالث[٢].

---

(١) سجيني دولر ماني، مرجع سابق.

(٢) لمزيد من المعرفة بعلاقة البيئة بالتجارة الدولية يراجع محبوب الحق، مرجع سابق، ص١٣٧ ومابعدها.

S. J. Rabin & T.R. Grahm, Environmen and Trade, N. J.: Allanheheld, Osmun & Co., Publishers, 1982.

بيتر يمونين، السياسات التجارية والبيئية، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

وكثرة الغـراس ويقطعهم الاقطاعـات في الأرض الموات ويجعل لكل أحد ملك مـا عمره، ويعينـه على ذلك فبـه تـرخص الأسعار ويعيش النـاس والحيوان، ويعظم الأجر، ويكثر الأغنياء ومـاتجب فيه الزكاة» وعلى نفس الشاكلة مـافهمه الامام القرطبي رحمه الله من الآيـة الكريمة ﴿**ماجعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام**. .﴾ حيث يقول: «لو عمد رجل إلى ضيعة لـه فقال هذه تكون حبسـاً، لايجتني ثمرها، ولا تـزرع أرضها، ولا ينتفع منها بنفع، لجاز أن يشبه هذا بالبحيرة والسائبة. والجامع بينهما أنـه قطع لطـريق الانتفـاع واذهـاب نعمـة الله، وإزالـة المصلحـة التي للعبـاد[1]. تأمل قـولـه: ﴿**واذهـاب نعمـة الله**﴾ تجد التعطيل مـدمـراً ومهلكاً للمـوارد التي هي النعم. وقد صادق الامـام الغزالي رحمه الله على ذلك بقـولـه: «إن في ذلك تخريباً للـدنيـا أولاً وللـدين بـواسطة الـدنيـا ثانياً»[2].

وهكذا نجـد النظرة الإسلاميـة حيال جـوانب الافساد في الأرض أو الاعتداء على البيئـة أكثر شمولاً وإحـاطة، حيث لم تهمل جانبـاً لحساب الآخر، عكس ماسار عليـه الفكر الوضعي حيث كل الندوات والمؤتمرات انصرفت أبحـاثهـا إلى مـواجهـة الاعتـداء البشري على البيئـة النـابع من ممارسـات فعلية، وليس هنـاك اهتمام يذكـر بالاعتـداء المتمثل في السلبية والانعزال وعدم توظيف البيئة واستخـدامها- مما يترتب عليه تعطيلها عن أداء مهامهـا من جهة وفي ذلك مافيه من ضرر على الإنسـان، ومن جهة أخرى يترتب عليه تلويثها وتدهورها من جهة أخرى.

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن، جـ٦ ص ٣٣٨.
(٢) انظر احياء علوم الدين، القاهرة: مطبعة صبيح، جـ٢ ص٩٨.

جـذوره وهي مشكلـة الفقـر والتخلف، ويـوم يقضي على هـذه الجذور ستزول تلقائيـاً هذه المشكلة، أما غير ذلك فهو إمـا جري وراء الأعراض أو عوامل أقل أهمية على حساب اغفال عوامل أهم وأكثر خطورة.

وهنـاك من يرى أن العـلاج يرتكـز على قاعـدتين، علاج المشكلـة السكانية وعلاج مشكلة التنميـة. بمعنى آخر إنه لابد من توقف كل من النمو السكاني من جهة، والنمـو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث في نموهما يكمن الخطـر الداهم على البيئة، واذن فلا منـاص من تجميد كل منهما. وغير خـاف مـا في هـذا القصـور من جـوانـب قصـور وضعف عـديدة، ويكفي أن نعـرف أن توقيـف النمو الاقتصـادي فوق أنـه غير ممكن هو غير مدعهم لحماية البيئة، حيـث اتضح لدينا مما سبق أن البيئة في حـاجة إلى تنميـة تمدهـا بالمال والتكنـولـوجيا التي تعمل على حمايتهـا والمحافظة عليها[1].

وهنـا من يـرى التركيز على جبهـة النمـو الاقتصـادي لا من حيث تجميـده أو جعله صفـراً كما يذهب الـرأي السابق بل من حيث تحجيمـه من جهة وتغيير جوهري في أهدافـه وفلسفته وأدواته من جهة أخرى[2]، وبرغم صحة هـذا الرأي وفعاليته غير أنه يصطـدم بعقبات كبار، فليس من السهل أن يتخلى العـالم الغـربي عن معتقـداتـه حيـال النمـو، وأن يتخلص من أسطورة النمـو للنمو. بل إن تغيير معتقـداته الـدينية أخف عنده من تغيير معتقداته الاقتصـادية كما عبر بصدق عن ذلك رايلي[3]. ولعل فيما حـدث في مـؤتمر قمـة الأرض الأخير مـايبرهن على ذلك حيث

(١) ميدوز «حدود النمو» ريموند ريشيناخ «النمو صفر».
(٢) ميزا روفيك، مرجع سابق.
(٣) رايلي، مـرجع سابق، ص٣٤٠، أميلكـار، مـرجع سابـق، ص ٢١٤، أريك فروم، مـرجع سابق، ص١٩٢، برل، مرجع سابق، ص٥٩.

الإنسـان، ومن ثم فنحن أمـام مشكلـة بيئية، فإذا مـاجئنـا إلى التعطيل الذي يعني تعمـد ترك استخدام البيئـة وتركها على حـالتها الفطريـة فإننا نـرى أن هـذا السلـوك يضر بالإنسـان، سـواء على المستـوى الفـردي أو الجماعي، كما أنه في الوقت ذاته يضر بالبيئة نفسها تأمل مياهاً تركت دون أي استخـدام بشري لها»[1] أو تـربـة زراعيـة أو غير ذلك أليس في ذلك إضـاعـة لها؟. من هذا المنطلق يمكن فهـم كون التعطيل أحـد جـوانب إفساد الأرض والاعتداء على البيئة. وعلينا أن ندرك أن هناك فرقاً جوهرياً بين التعطيل وبين ترك الاستخـدام المؤقت والجزئي حيث إن ذلك الأخير لا يعد تعطيـلاً، وإنما هو بـالأحرى توفير وصيـانة ومحافظـة على البيئة[2] مثلـه مثل الشخص الذي يعمل ثم يأخـذ راحة أو اجـازة هل يعد عنـد ذلك عاطـلاً؟؟. ومما تجدر الإشارة إليـه أن علماءنا الكرام قـد تنبهوا لهذا الفرق الجوهري في ثنـايا أبحاثهم، ومنهم الامام ابـن حزم رحمه الله، قال رداً على من يقول بأنـه لا يجب على الإنسان حفظ ماله إذا أراد اضـاعته: «إضاعـة المال حرام وإثم وعدوان بلا خـلاف. ويجبر الإنسان على سقي نخله إن كان في ترك سقيه هـلاك للنخل، وكذلك في الزرع، برهان ذلك قـول الله تعـالى ﴿**وإذا تـولى سعى في الأرض ليفسـد فيهـا ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفسـاد**﴾ فمنع الحيـوان مـا لا معاش لـه إلا بـه من علف أو رعي، وترك سقي شجر الثمر والزرع حتى يهلكا هو بنص كلام الله إفساد في الأرض، واهـلاك للحرث والنسل، والله تعـالى لا يحب هذا العمل. فإن قيل فأنتم لا تجبرون أحـداً على زرع أرضـه إذا لم يـرد ذلك،

---

(١) وقد أثار هـذه المسألة الدقيقة العلامـة الإسلامي ابن خلدون، انظر المقدمـة، مرجع سابق، ص٣٨٢.

(٢) د. محمد عوض الله، مرجع سابق، ص ٥٧.

الـرشيد حيـال ذلك هـو تـدعيم وتقـوية الـروابط الإيجابيـة والعمل على تكميش الــروابط السلبيـة، وذلك رهين السيــاســات التنمـويــة التي تطبق[١].

كذلك نجد الاصرار المتزايـد على تطبيق مبدأ «من يفسد يدفع» وان كان الصدى الـدولي له مازال متطامناً إلى حـد بعيد، كما يرهن على ذلك مـؤتمر قمة الأرض حيث تملصت الـدول الصنـاعيـة من مسؤوليـاتها عن تدهـور البيئة في الدول الناميـة، ومن ثم عن تحملها للتكاليف المطلـوبة لعلاج هذه المشكلات البيئية[٢].

ومن نـاحية أخـرى نجـد التوجـه القوي نحـو التكنـولوجيـا، على أسـاس أن بإمكانها الاسهـام الفعال في حمايـة البيئة من جهـة، وخدمـة عمليات التنمية في الوقت ذاته من جهة أخرى[٣].

قد يلاحظ القـاريء مدى مافي عرضنا هذا لمواجهـة الفكر الوضعي لمشكلات البيئة من اجمال وتركيـز شديدين بحيث لا يعدو بعض رؤوس المسـائل، وهذا أمـر مسلم بـه ومقصود حيـث هناك الابحـاث والمراجع المتخصصة في تناول تحليلي ومفصل لهذه الجوانب[٤] وعرضنا لها هنـا فوق أنه متعذر فلن يأتي بجديد يستحق مايبذل فيه.

والـذي نحب أن نـؤكـد عليـه هـــو خـلاصـة المواقف من جهـة، ومايمكن ملاحظتـه حولها من جهة أخرى، لاننكر مـافي هذه المحاولات

---

(١) أندرو ستير، مرجع سابق، تقرير ٩٢ ص ٢٢ ومابعدها.

(٢) سجيني دولر ماني، مرجع سابق.

(٣) تقرير ٩٢، ص ١٥٨ ومابعدها.

(٤) يكفي في ذلك تقـريـر اللجنة العـالميـة، مستقبلنـا المشترك، وتقريـر التنميـة ١٩٩٢م حيث يستغرق في تناول هذه القضية وملحقاتها.

بعبـارة أصح وأدق أحـد أوجـه إفسـاد الإنسـان في الأرض يعني ادخـال عنـاصر ضـارة ومـؤذيـة، وفاسـدة إلى العنـاصر البيئيـة فإن الاستنـزاف باعتبـاره الوجـه الثاني لهذا الإفسـاد يمثل نهب وسلب مالـدى البيئة من عنـاصر ومكونـات ونحن نعني بكلمـة نهب وسلب معناهـا الصحيح، فالإنسان في كثير من تعامله مـع البيئة لا يحترم قوانين التعامل. ولا يلتزم بمقتصياتها، حيث يريد أخذ كـل شيء توّاً ودون مانظر للغير من جهة، ولا للأجيال الـلاحقة من جهة أخرى. يتعـامل معها كأنها لم تخلق إلا له وكأنها مخلـوق لا حـدود لإمكـانيـاتـه ولا نفـاد لموارده مهما اشتط بـه العبث[1]. فكم من بلايين الأطنان من المعـادن أخذت من البيئة لغير ما هدف صحيـح ثم سرعان ما بـددت ودمرت، وكم من ميـاه استهلكت بسرف وفي غير مـاطـائل، وكم وكم وكـم، مما لايخفى على أحـد من المهتمين، ولعل نقل بعض أقـوالهم في هذا الشأن فيـه الكفايـة والغناء.

يقول بـول: «إن إصدار جريدة التـايمز في أحد أيام الأحـاد مثلاً يتطلب إبادة ٣٠٠ فدان من الغابات»[2] ترى لو أجريت محاكمـة عادلة وتقويم دقيق للتكلفة والعائد أكان يحدث ويستمـر مثل ذلك السلوك؟؟ ويقول دويـو: «وبسبب تزايـد السكان، والمطـالب غير المعقـولة والبـالغة حـد الإسراف- وهـو سبب أكثـر أهميــة- لا منـاص الآن من استعمال كل مصـادر المياه الطبيعيـة في حاجـاتنا اليـومية فقط. والاضطـراب في دورة تشكل الميـاه أسرع في جـريان هـذه الميـاه إلى البحـر، وفي تدمير وجـرف الطبقـة السطحيـة من الأرض وتعـرية التربـة بهذه الطـريقـة لن يترك في

---

(١) دوبو، مرجع سابق، ص ٢٢٢.
(٢) مرجع سابق، ص ٥١.

واضحة جلية إنها تتجسد في حتمية اختيار أنماط جديدة للتنمية، خاصة على مستوى الأهداف والغايات وعلى مستوى الأساليب، لكن هل وضعت كل من الدول المتقدمة والدول النامية هذه الرسالة موضعها الصحيح، وهل قامت فعلاً بإعادة تشكيل سياساتها الاقتصادية بحيث تعكس هذا التوجه المراد له ان يكون؟

وعلى صعيد آخر فإن أخطر مشكلة تواجه حماية البيئة حماية حقيقية وهي الفقر المتفشي واللامساواة الشديدة لم تنل حقها هي الأخرى رغم التحذيرات القوية من أنه بغير علاج هذه المشكلة لن تعالج المشكلات البيئية، ورغم الآمال العريضة التي بدأت تتأكد في كون سياسات البيئة الجيدة تسهم بفعالية في تحسين نمط التوزيع، لكن ماهي الآليات الفعالة التي تحقق ذلك؟ وما مدى توفرها والالتزام الصريح بها؟

وأخيراً فإن الجوانب الإدارية والتشريعية والتنظيمية التي تسهم إيجابياً في تحقيق هذه المتطلبات السابقة لم تحرز الجهود المذكورة حيالها نجاحاً كبيراً، رغم التحسن الكبير الذي طرأ عليها مؤخراً، ورغم ما أخذت تحتله من مكانة بين متطلبات العمل البيئي السليم، وحتى الآن نجد قدراً من التضارب بين تقرير اللجنة العالمية وما أسفر عنه مؤتمر قمة الأرض حيال مسألة توحيد أو فصل مسؤولية حماية البيئة ومسؤولية تدهورها، وهل من الأفضل أن لا يكون المسؤول عن حماية البيئة هو نفس الجهة المجهدة لها أم العكس. ثم ماهو الأسلوب الصحيح الفعال لمواجهة ملايين الاعتداءات البشرية على البيئة؟ خاصة في ربوع البلدان النامية، حيث العديد والعديد من الوحدات الانتاجية والاستهلاكية الصغيرة تسهم بقوة في العدوان على البيئة، كيف يمكن للحكومات أن تواجه ذلك العدوان؟.

المتناولة له من كل أبعاده وزوايـاه، وليس تقصي ذلك مطلوباً منا هنا ولا نحن مؤهلين له، ويكفينا هنا التعـريف به وبأهم مصادره وأهم صوره.
إن مصدر التلوث الأسـاسي إن لم يكن الوحيد هو ادخال عنـاصر غريبة غير طيبة وغير مـرغوب فيها في أي عنصر من عناصر البيئـة، يستوي في ذلك العنصر الطبيعي مثل الماء والهواء وسطح التربة والعنصر الاجتماعي مثل القيم والمعتقـدات والأنظمة. وفي ضوء ذلـك يمكن لنا ان نشـاهد بل ونعايش العديـد والعديد من صور التلوث فهنـاك تلوث الماء وتلوث الهواء وتلوث سطح الأرض وتلوث بعـض الجمادات وبعض الحيوانات، كما نجـد التلوث النـاشيء من النفـايـات الغازيـة والسـائلة والصلبـة، وهنـاك التلوث النـاشيء من الحرارة ومن الضوضـاء ومن الزحـام.. إلى غير ذلك[1] ومن جهة أخـرى ففي حالات كثيرة محيطة بنا نجـد التلوث الفكري والتلوث الإجتماعي والتلوث الأخلاقي وان كنا - وبكل أسف- لا نعثـر على كتـابـات ذات بال تنصرف إلى تعـريـة وكشف هـذا اللـون الخطير من التلـوث المفسـد والمدمر، والـذي لا يقل في سـوءر آثـاره عن تلوث البيئة الطبيعية، ولا ندري على وجه التحـديد ماوراء هذا التجاهل والتعامي البشري. وإذا كان التلوث البيئي الطبيعي يرتد مفعوله السلبي على الإنسان في صحتـه وفي ماله وفي وجدانـه ومشاعره فإن هـذا التلوث في الجانب البيئي الاجتماعي يرتـد مفعوله السلبي هو الآخـر على الإنسان في كل مقومـات حياته وسعـادته، وغالبـاً بوقع أشد. والخطـورة في هذا اللون من التلوث أن آثاره قـد لا تظهر على الفور، وإذا ظهرت فكيراً مالا تعزا العزو الحقيقي إلى مصـدرها. ويكفينا في التدليل على مـدى جسامة

---

(١) لمزيد من المعرفة بأنواع التلوث ومصادره يراجع د. أحمد اسلام، مرجع سابق.

جهـة أخـرى، ومعنى ذلك أنها تـربي فيـه السلـوك البيئي الصحيح، فما حوله هو في الأول والأخير نعم من الله تعالى عليه، خلقها المولى من أجله هو، ومن ثم فهي تستـوجب التقديـر والتكريم والرعـاية والحفظ وحسن التعامل حيث لا بقاء له ولا لبني جنسه دون تواجدها بكميات ونوعيات مناسبة.

كـذلك نجد الإسـلام لا يقف عند حـد هذا التأهيل والتربيـة وإنما يتجـاوزهـا إلى سن التشريعـات الملـزمـة التي تحول دون ذلك العـدوان، وتتعامل معه بفعالية وكفاءة إذا وقع.

وللتنبيـه البين على أهمية أثـر العقيـدة في تصرفـات الإنسان حيـال البيئة واستخدامـه لها، تسوق لنا السنة الكـريمة هذا الحديث «**إن المسلم يأكل في معي واحـد والكـافـر يأكل في سبعـة أمعـاء**»[1] قـال ذلك في معـرض تفسير التغير الجوهري في استهـلاك أحـد الأفـراد بين يوم وليلـة عندما كان كافراً ثم أصبح مسلماً.

٢- التعـامل مع الاسراف بكفاءة وفعـاليـة: لم يعد يغيب عن بـال أحد مدى مـابين الاسراف والحفاظ على البيئة من أشـد أنواع العداوات، بحيث يمكن القول ان الاسراف وراء معظم المشكـلات البيئية من حيث وجـودها ومن حيث استفحـالها، ولـذلك فليس من المبـالغة القـول بأن تـواجد نـوعيـة بيئية جيـدة رهين التعـامل الكفـؤ مع ظاهـرة الاسراف، وبقدر النجـاح في مواجهة هـذه الظاهرة بقـدر مايكون النجـاح في حماية البيئة، وقد لاحظنا ان طرق الحماية الـوضعية لم تضع هذا العامل موضعه الصحيح، فلم نجد هنـاك تحليلات علمية حيال هـذا العامل من حيث

(١) حـديث صحيح رواه البخـاري ومسلم. انظـر المنـاوي، فيض القـدير، القـاهـرة: المكتبـة التجارية الكبرى، ج٦ ص٢٥١.

يتوصل إليه من معارف وعلوم فيظن أنها هي بذاتها التي هيأت له ذلك .
وهذا التكييف الإسلامي الدقيق لعلاقة الإنسان بالبيئة حقق لها كل مقومات الكفاءة والفعالية والاتزان ، فالإنسان من جهة مزود بخصائص ومؤهلات تجعله يستطيع أن يؤثر بفعالية في البيئة ، وإدراكه أن الذي منحه ذلك وأن الذي منح البيئة القدرة على الانفعال والاستجابة هو الله تعالى يمنعه من الخنوع للبيئة ومن التأله عليها والتكبر، وما أروع قول الامام الرازي في هذا الشأن «سخر لك الكل لئلا يسخرك منها شيء ، وتكون مسخراً لمن سخر لك الكل وهو الله تعالى»[1] .

---

(١) نقلاً عن الامام البقاعي، مرجع سابق، ج٨ ص٧٦، قارن د. سعيد البوطي، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢ ، ص ٩٥ ومابعدها.

سلوك مرفوض إسلامياً.

وأمامنا حديث صحيح يصور بـأبلغ عبارة مضار الإسراف وعلاقته بفسـاد البيئــة. يقـول ﷺ: «**لا والله مـا أخشى عليكـم أيها النـاس إلا مـايخرج الله لكم من زهـرة الـدنيا، فقـال رجل يـارسـول الله: أيأتي الخير بـالشر؟ فقـال الـــرسـول ﷺ: إن الخير لا يأتي إلا بخير. أو خير هـو؟ إن ممـاينبت الربيع مـا يقتل حبطا أو يلم، إلا آكلـة الخضر، أكلت حتى إذا امتلأت خـاصرتاها استقبلت الشمس فثلطت وبـالت ثم اجترت فعادت فأكلت، فمن يأخذ مالاً بحقه يبارك له فيه، ومن يأخذه بغير حقه فمثله كمثل الذي يأكل ولا يشبع**»[1].

هـذا الحديث الشريف مليء بالـدلالات الصريحة والضمنية، وهـو بمفرده كاف ليكون اطاراً صحيحاً لكل من سيـاسة التنمية وسياسة البيئة على حد سواء، وفيه تخوف الرسـول ﷺ على أمته من الاستغراق في الرخاء والكثرة، وفيه استنكـاره أن تكون الأموال وكثرتها في حـد ذاتها خيراً محضاً وإنما هي من خلال التعـامل معها تكون خيراً أو شراً، ونـرى تأكيده ﷺ على أهمية السلع الحرة ليمكن الاستفادة بالسلع الاقتصـادية، لاحظ قوله ﷺ «**استقبلت الشمس**» ثم نجــد التحــذيــر البــالغ من الاسراف في الاستهـلاك، إذ فيــه الموت المحقق، مثل المسرف في ذلك مثـل البهيمـة التي أقبلت بشراهة على بعض النباتـات الشهية فأكلت بغير حدود فكان في ذلك حتفها، عكس الاعتدال.

لكن هل يكفي هـذا الحشـد الهائل من التوجيهـات والمبـاديء بل

---

(١) رواه مسلم، انظر النـووي، صحيح مسلم بشرح النووي، القـاهرة، المطبعة المصريـة، باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا.

٢/٢- علاقة المسلم بالبيئة :

هى علاقة توازن واتساق وتفاعل إيجابي، بريئة من الاختلال والتطرف، المسلم لايعبد البيئة لأنه يعرف أنها مخلوقة مثله وأن هناك خالقاً لها وله، يستحق العبادة، ولايتأله عليها لأنه يؤمن أنه مخلوق مثلها. ولايعتز لها لأنه يدرك أنها مخلوقة من أجله وأنه لا غنى له عنها في حياته وممارسته لمهمته ووظيفته، ولايفهرها لأنه يعلم أن محاولة ذلك في غير صالحه هو. هذه العلاقة الحميدة قد صاغها الإسلام كأحسن ماتكون عليه علاقة بين اثنين لا غنى لأحدهما عن الآخر. وحمي بذلك العقل المسلم من الخوض في متاهات فلسفية عقيمة ومن الشطط في أفكاره وسلوكياته. إن أقرب مدرسة وضعية إلى الحق هي تلك المدرسة التي تدعي بالتوافقية حيث تعطي لكل من البيئة والإنسان دوراً فاعلاً في صياغة العلاقة بينهما. وأعظم من ذلك وأدق ماقدمه الإسلام، لقد بين للمسلم أن الأرض بما عليها وما فيها مخلوقة من أجل الإنسان، ﴿**هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً**﴾[١] وبين له أنه قد سخر له الأرض بما فيها وماعليها بل ان مافي السموات مسخر من أجل الإنسان بالنصوص القرآنية القاطعة ﴿**ألم تر ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة**﴾[٢].

وبين له أن الله تعالى قد منحه كلا من العقل والهداية السماوية كي يتعامل مع الكون تعاملاً متزناً ايجابياً. وبين له أخيراً أنه منحه القدرة على الافساد في الأرض بصورة أو بأخرى ولكنه حذره من ذلك بكل صيغ

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم (٢٩).
(٢) سورة لقمان: الآية رقم (٢٠).

ومن ذلك استخـــدام أداة الـــرســـوم، بحيـث يتحمل المستهلك للميـاه، وللطاقـة مثلاً التكـاليف الحقيقية لما يستهلكـه[1]، مع مـراعاة ضوابط معينة ليس هنا محل تفصيـل القول فيها، مثل التمييز الجزئي بين المواد وكـــذلك فئـــات المستهلكين، والضـــابط الحاكم أن التصرف على الرعيــة منوط بالمصلحة، بحيث لا يمثل ذلك خـروجاً على نص صحيح صريح ولا قاعدة متفق عليها.

٣- التأكد الجازم على نظافة البيئة وعدم تلوثها: يكفي أن نعلم أنه لا صـلاة بغير طهـارة لكل من الجسـم والملبس والمكـان، كـذلك نجـد الأحاديث العديدة التي تؤكد على أهميـة النظافة سواء للإنسان أو البيئة، وتحظـر أي عمل من شأنـه أن يحدث تلـوثـاً بيئيـاً، ومن ذلك على سبيل المثـال، النهي النبوي الصريح عن التبرز والتبـول في الطريق وفي الميـاه، وفي أماكـن الإيواء والـراحة[2]، كذلـك نجد الحض والحث على إمـاطة الأذى عن الطريق، كذلك نجـد الأوامر الصريحة بتنظيف المباني والأفنية والساحات والميادين، وعدم إلقاء أو ابقاء فضلات -زبالة- فيها[3].

---

(١) وقـد فصل القـول في ذلك تفصيـلاً شـافيـاً في صفحـات عـديـدة كل من تقـريـري التنميـة ١٩٩٢م، ١٩٨٨م، فليراجعهما من يريد مزيداً من المعرفة.

كذلك يـراجع د. عبدالله الثمالي، رسـوم الخدمات العـامة، مجلـة البحوث الفقهيـة المعاصرة، الرياض. العدد التاسع سنة ١٤١١هـ.

(٢) انظر نص الحديث الصحيح في فيض القدير، بيروت، دار الفكر، ص١٣٦ ج١.

(٣) انظر نص الحديث الـذي رواه الترمذي وحسنه، فيض القديـر، نفس المصدر، ص٢٣٩ ح٢ وربما يورد علنيـاً هنا بعض الأحـاديث مثل رب أشعث أغبر لو أقسم على الله لأبـره، وكذلك يرد علينا ماكان يحدث من بصاق في المسجـد، ومن قضاء للحاجة في الخلاء، لكن ذلك كله لايـواجه مـواقف الإسـلام الصحيحة الصريحة بشأن النظـافـة. وعند التأمل الجيـد لاتجد بين الأمرين تعـارضاً، فهل يعني حديث الأشعث الأغبر أن يصير النـاس كلهم كذلك؟؟؟ وأين هذا من حسن الهندام الذي كان عليه الرسـول ﷺ وأصحابه، ثم ماذا في قضائهم للحاجة في الخلاء حيث لم يكن قد تعـورف بعد على المراحيض في المنازل، ان الفضـلات تطمر في الأرض الشاسعة الواسعة وسرعان مـايزول أثرها، ثم ان المسجد كان من رمل وحصى ومع ذلك اعتبر الإسلام البصاق فيه خطيئة لن تمحا إلا بإزالتهـا يقول ﷺ «البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» وأين نحن من حـديث خمس من الفطرة، وكلهـا تفيد النظافـة وحسن المظهر. ؟؟ ومن صلاته ﷺ على المرأة التي كانت تقوم على تنظيف المسجد عندما علم بدفنها.

هذه العلاقة، يقول أرك فروم: «إن علاقة الناس- طبعاً يقصد غير المسلمين- بالطبيعة اتسمت بالعداء الألد فنحن من نزوات الطبيعة، ظروف وجودنا تجعلنا جزءاً منها وموهبة العقل تجعلنا نتفوق ونعلو عليها. ومن ثم فقد حاولنا أن نحل معضلة وجودنا بنبذ رؤية الخلاص المتمثلة في الإنسجام بين الجنس البشري والطبيعة، واتجهنا نحو اخضاعها وقهرها وتحويلها لخدمة أغراضنا، إلى ان أصبح هذا القهر مرادفاً لتدبير الطبيعة. ان روح العداء والاخضاع أعمتنا عن حقيقة أن للموارد الطبيعية حدوداً يمكن أن تنفد، وأنه سيأتي اليوم الذي سترد فيه الطبيعة على جشع الإنسان، ان المجتمع الصناعي يحتقر الطبيعة ويحتقر كل ماليس من صنع الآلة»[1].

ويؤمن العديد من المفكرين الغربيين بأن تغيير هذا الموقف وإيجاد موقف جديد إزاء الطبيعة قائم على التوافق والانسجام وليس على الغزو والقهر هو أحد الشروط الضرورية لانقاذ الجنس البشري من الهلاك المحقق[2].

وفي اعتقادي أن منبع المشكلة ومصدر الداء هنا أن الإنسان غير المسلم يدخل الحلبة ليكون في مواجهة ومقابلة البيئة دون استشعار وجود نظام محكم لهذه العلاقة خلقه وأوجده خالق كل من الإنسان والبيئة. والعجيب ان الإنسان غير المسلم في معظم أفراده يؤمن بأن الذي خلقه وخلق الكون من حوله هو الله تعالى كما سجل القرآن ذلك، **﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله بل**

(١) أريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعيد زهران، عالم المعرفة (١٤٠) ص ٢٦.
(٢) رينيه دوبو، مرجع سابق، ص ٣٩.

وموقعها وماتستخدمه من آلات وأساليب، كذلك نجد التأكيد القوي والحرص الكامل على نظافة المياه المستخدمة في الشرب، وعدم السماح باحداث أي ملوث لها من قبل من يقومون بتوفير هذه السلعة المهمة، وكذلك المياه المستخدمة في الاستحمام والنظافة.

كذلك نجد الحرص الكامل على عدم القاء الفضلات في العراء مكشوفة لما في ذلك من تلويث للهواء ولا إلقائها في المياه، وإنما تحفر لها حفائر عميقة وتغطى، حتى تزول رائحتها ولا يتأذى منها أحد، وكذلك طرح فضلات المياه في الشوارع والطرقات.

ومما تنبغي الاشارة إليه هنا أولاً النظر في هذه الصورة والأمثلة من خلال المنظور التاريخي لها، بمعنى أن تقوَّم في ضوء الواقع الذي كان سائداً. وثانياً أن تطور وتعدل في ضوء الواقع المعاصر حالياً، حيث يتأتى ذلك في العديد والعديد مما قيل سلفاً، والاختلاف هو في الشكل والحجم وضخامة الآثار المترتبة، وكذلك في تنظيم واختيار الاساليب المناسبة لانجاز تلك المهام. وثالثاً ان كل ماهو مدون في كتب الحسبة إنما يرجع إلى ضابط واحد هو «الشرع المطهر، فكل مانهت عنه الشريعة وجب على المحتسب إزالته والمنع منه وما أباحته الشريعة أقره على ماهو عليه. ورابعاً أننا نجد تدخل الدولة واضحاً جلياً في الحفاظ على البيئة وعدم الاعتداء عليها سواء من قبل التنمية الاقتصادية أو غيرها، وقد اتخذ التدخل صوراً عدة هي المنع من احداث مايفسد البيئة ثم هي إزالة ماقد يكون قد قام من تلك المفسدات، ثم هي تضمين المفسد قيمة ماأفسده. وأخيراً فإن دور الدولة هنا لا يقف عند ذلك بل يتعداه إلى الإرشاد والتعليم وتعريف الناس بالطرق والأساليب والأدوات الصحيحة التي تحقق لهم مطالبهم وفي الوقت ذاته تحافظ على البيئة.



استخـدامهـا الاستخـدام الصحيح لتـؤدي مهمتهـا، وضرورة احترامهـا وتقديرها، وتجيء السنة الكريمة فتوضح هذا المعنى وتعيد تأكيده.

ومن ذلك الأحـاديث الصحيحة التي تـدل على دخـول امرأة النـار بسبب سـوء معاملـة قطـة؟ ودخول رجل عـاص الجنـة لحسن معاملتـه لكلب، كما نجـد الأحاديث التي تحذر وتنهي عن سـوء معاملـة الحيوان ومنها: «**من قتل عصفوراً عبثاً جاء يـوم القيامة يعج إلى الله يقول: يارب ان هذا قتلني عبثاً لم ينتفع بي ولم يدعني آكل من خشاش الأرض**»[1] مجرد عصفور واحد فما بـالنا بملايين الحيوانـات والطيور والأسماك التي يقتلها التلوث أو التصحـر؟ ومنها: «**لا تقصوا نـواصي الخيل فإن فيهـا البركة، ولاتجزوا أعرافهـا فإنها أدفاؤها، ولاتقصوا أذنـابها فإنها مذابها**»[2]، ومنها «**إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منـابر، فإن الله إنما سخرها لكم لتبلغكم إلى بلـد لم تكـونـوا بـالغيـه إلا بشق الأنفس، وجعل لكم الأرض فعليهـا اقضوا حوائجكم**»[3].

وعن البيئـة النباتيـة نجد التحـذير الشديـد من تـدميرها- خـاصة الأشجار- يقول ﷺ: «**من قطع سدرة- شجرة- صـوب الله رأسه في النار**»[4]، وفي شرحـه لهذا الحديث يقول أبـوداود «هـذا الحديث مختصر ويعني من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثاً بغير حق يكون له فيها صوب الله رأسـه في النار»، وفي حـديث آخر «**إذا قامـت الساعـة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن يغرسهـا فليغرسهافإن له فيها أجراً**»[5] وفي

---

(١) رواه غير واحد بعبارات متفاوتة انظر المناوي، فيض القدير، مرجع سابق، ص ١٩٢ ح٦.

(٢) رواه ابوداود وغير، انظر سنن أبي داود، مكتبة عيسى الحلبي، ص١٤٧ ح١.

(٣) نفس المصدر، ص٢٦ ح٢.

(٤) نفس المصدر، ص ٦٥، ح٢.

(٥) رواه البخاري في الأدب المفرد ص١٦٨، نشر قصي الدين الخطيب.

الاعتداء على البيئة، وراء التلوث في معظم صوره، ووراء الاستنزاف، بل انه في مفهومه الإسلامي وراء التعطيل أيضاً.

ومن حسن الحظ أن الوعي بخطورة هذا الموضوع أخذ في النمو وان لم يصل بعد إلى الدرجة المرجوة. ولكي نعرف طرفاً صغيراً من ضخامة مشكلة الإسراف المعاصرة نقرأ هذا التغيير الذي قدمه أحد العلماء الغربيين منذ فترة «يصرف الأمريكيون على الكلاب والقطط ٤,٥ بليون دولار سنوياً، بينما لم تبلغ مساهمة أمريكا في اطعام الشعوب الجائعة في العالم سوى ٢٥ بليون دولار في السنوات العشرين الماضية، وتستهلك القطة الأمريكية الواحدة في السنة نحو ١٥٠ رطلاً من الأطعمة اللذيذة مثل لحم الأبقار والكبد، وقد يستهلك الكلب الأمريكي نحو ١٧٥ رطلاً من اللحوم المشوية والجبن في السنة، وتأكل القطة من الطعام أكثر مما يحتاج إليه إنسان بالغ، أما الكلب فيأكل مايكفي انسانين. ان أطعمة الحيوانات الأليفة تكفي لاطعام ١٢٠ مليوناً من البشر في اليوم»[1] وهذا ومثله وربما ما هو أدهى منه هو الذي جعل جيسكار ديستان يقول: «تصور ياوزير المال كيف ستكون حالة التلوث العلمي- وكذلك استنزاف الموارد- لو ان مستوى استهلاك الصينيين والهنود كان مساوياً لمستوى الاستهلاك لدى الأمريكيين»[2].

وفي معرض تناول طرق العلاج سوف نتعرف على موقف الإسلام من الإسراف والتبذير في استخدام الموارد، ومضمون كل من الاسراف

---

(١) فرانكلين بول، الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة، ترجمة حسني عايش، بيروت: دار القلم، ص ٢٢٩.

(٢) موريس غورنييه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، ترجمة سليم مكسور، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، ص١٤.

تتجه من باب أولى إلى الحكومات لعظم المضار المترتبة على عدوانها على البيئة . . ومعنى ذلك أن الدولة ممنوعة من تدمير الغابات والنباتات، وفرق شاسع بين التدمير والاستخدام الحسن، كذلك الحال فيما على أرضها من طيور وحيوانات .

٥- التحذير الصارم من أن الإنسان هو المتحمل في النهاية لنتيجة عدوانه على البيئة : لقد حرص الإسلام كل الحرص على أن يبين لنا أن هناك ارتباطاً قوياً طردياً بين حال الإنسان وحال سلوكه حيال بيئته، ان خيراً فخيراً وان شراً فشراً، والأمر في النهاية حسب دلالة الصياغات الإسلامية أن هذه نعم . وشكر الإنسان لله عليها يبقيها وينميها، وكفران الإنسان لهذه النعم يزيلها، وبزوالها تتحول حياة الإنسان إلى ضنك ومشقة إن لم تزل كلية، وشكران النعم وكفرانها هو سلوك عقدي وعملي حيالها وليس مجرد ثرثرة كلامية، ولعل هذا هو السر في تذييل الآيات الكريمة التي تتناول هذه المخلوقات بكونها نعماً وبأن على الإنسان أن يحذر من كفرانها، وقد قص علينا القرآن الكريم في ذلك قصة القرية التي كفرت بأنعم الله، كذلك صاغ لنا سنة إلهية لا تختلف **﴿والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا﴾**[١]، **﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾**[٢]، **﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا * يرسل السماء عليكم مدرارا * ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا﴾**[٣] .

---

(١) الأعراف، الآية : ٥٨ .
(٢) الأعراف، الآية : ٩٦ .
(٣) نوح، الآيات : ١٠-١٢ .

إذهاب ما في الشيء من نفع وصلاحية، وقد مثل لذلك بقتل النفوس، ومن يطلع على مايحدثه تلوث الماء من ازهاق للنفوس البشرية وغيرها وكذلك تلوث الهواء، يدرك بحق ان التلوث هذا يقع في بؤرة مفهوم الفساد. كما مثل لذلك بسرقة الأموال ونهبها. وفي الحقيقة لانجد أصدق من هذا الوصف على مايحدث حالياً من استنزاف للموارد على اختلاف أنواعها من غابات وطاقة ومياه وغير ذلك. كما مثل لذلك بإفساد العقول والأنساب والأديان، مما يعني أنه قد أحاط بكل من البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية عند من يتأمل فيه ويقرنه بما يحدث من اعتداءات على البيئة.

ومع شيوع مصطلح الإفساد في الأرض إسلامياً ومع إيماننا بأن مضمونه ينتظم كل صنوف الاعتداءات على البيئة فإننا - إسلامياً- مع ذلك لانبتعد كثيراً عن مصطلح الاعتداء على البيئة. لقد بينت السنة الشريفة ان للطريق حقاً وأن للدواب حقوقاً، وحفلت كتب الفقه بشرح أبعاد هذه الحقوق، وطالما ان هناك حقاً فإن عدم الوفاء به يعتبر اعتداء على صاحب الحق. ومهما يكن من أمر فإن مصطلح الافساد غني كل الغنى بدلالاته ومضامينه وماصدقاته، سواء من حيث وضعه اللغوي أو وضعه الشرعي. لقد قيل في الفساد انه خروج الشيء عن حد الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الإنسان[1]. كما قيل فيه «الافساد فعل مابه الفساد. والهمزة للجعل، أي جعل الأشياء فاسدة في الأرض.

(١) الأصفهاني، مرجع سابق، ص ٣٧٩، البقاعي، مرجع سابق، جـ١ ص ١١٠، الرازي، مرجع سابق، جـ١ ص ٦٦.

مهمــة إنشـاء المدن ثم صيــانتهـا من أهم واجبـات الحكــام. والمثير لــلإعجاب تأكيـدهم جميعـاًعلى أن تستوفي هـذه المخططـات العمرانيـة الشروط البيئية الجيدة مثل توفـر المياه والطاقة والمراعي والهواء الطيب[1]. وإذا كانـت تلك المعايير مطلـوب توفرهـا عند إقـامة المدن فهي كـذلك مطلوب توفرها بصفة مستمرة مع قيام المدن.

ولضمان القيـام بـذلك عمليـاً حمل الإسـلام الأمة كلهـا مسـؤوليـة المحافظـة على البيئة فكما أن الحاكم مسـؤول فإن كل فرد مسـؤول، نلمح ذلك بوضوح من امعان النظر في قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ووحماية البيئـة من أهم الأمور التي يجب الأمر بها، والاعتـداء عليها من المنكرات التي يجب منعها.

والملاحظ أن الإسـلام حمّل الجميع مسـؤوليـة تغيير المنكـر. الحاكم يغـره بالقـوة الفعليـة ورجـال الفكر والعلم والإعـلام بـالبيـان والدعـوة والتعـريف، والجماهير الغفيرة بالاحتقـار والازدراء لكل من يعتـدي على البيئة.

وبهذا فإن المنكـر لا يجد أرضية صلبـة يعيش عليهـا، كذلك نـرى المسؤولية كاملـة وتضامنية من خلال مايعرف إسلاميـاً بفروض الكفاية، وهي كل مايحتـاج إليه المجتمع، ويدخل ضمن ذلك الحفـاظ على البيئة حيث يحتاج المجتمع إلى نـوعية بيئيـة جيدة، والجميع مسـؤول عن توفير ذلك، وإذا لم يتحقـق ذلك أثم المجتمـع كلــه، ثم ان التعــامـل مع

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص٣٤٧ ومابعدها.
الماوردي، تسهيل النظـر وتعجيـل الظفـر، بيروت، دار النهضــة العـربيــة، ص١٥٨، ومابعدها، ابن أبي الربيع، سلوك المالك... «دار الأندلس، ص١٩٠ ومابعدها».

﴿وإذا تـولى سعى في الأرض ليفسـد فيهـا ويهلك الحرث والنسل والله لايحب الفسـاد﴾[1]. ﴿ولا تبغ الفسـاد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾[2].

١/٣- الإفساد في الأرض والاعتداء على البيئة :

المصطلح الشـائع في أدبيات البيئـة هـو الاعتداء على البيئـة ، لكن هذا المصطلح لم يشع في الإسـلام بلفظه ، وإنما شـاع مصطلح الإفساد في الأرض ، وهو مصطلح أقل شيـوعاً حاليـاً ، ومن ثم فإن معناه قـد يكون غير واضح لـدى البعض ولذا فإننـا في حـاجة إلى التعـرف على مفهومـه ومضمونه . ونـرجيء التعرف على ذلك إلى مابعـد تدبر آية كـريمة أخرى هي ﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيـدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**﴾[3]، هذه الآية الكريمة توضح أنه قد ظهر وشاع في كل من البر والبحـر . أي في كافـة جوانب البيئـة الطبيعية وذلك من جراء سلوكيات الإنسان . وهذا يدل دلالة بينة على أن صلاحية البيئة غير مطلقـة ، وأنها قد تفسـد فعلاً إذا كـانت اعتـداءات الإنسان عليهـا متكـررة متـزايـدة . وهـذا مـانعـايشـه فعـلاً . مـاذا فهم المفسرون من ظهـور«االفساد» . يقـول الامـام البقاعـي : «ظهر الفسـاد أي النقص في جميع مـاينفع الخلق في البر بالقحط والخوف ونحـوهما . والبحـر بالغـرق وقلـة الفوائد من الصيـد ونحـوه من كل ماكـان يحصل منـه من قبل . بما

(١) سورة البقرة، الآية رقم: ٢٠٥ .

(٢) سورة القصص . الآية رقم ٧٧ .

(٣) سورة الروم . الآية رقم : ٤١ .

لقد سبق أن أشرنـا إلى بعض جوانب هـذه المسألة، ونـريد هنـا ألا نكرر ماسبق قوله بل نشير إلى بعض الجوانب الأخـرى، لقد تبين لنا من امعان النظـر في أعمال جهاز الحسبـة أن الكثير من العدوان على البيئـة يأتي من خلال القيام بـأعمال اقتصادية إنتاجية، أي بعبـارة أخرى يأتي من أعمال التنمية، مثل نقـايات الوحدات الاقتصـادية، وكذلك ماتستخـدمه من أدوات وآلات، إضافة إلى بعض المواد، وأيضـاً الاسلوب الذي تسلكه في عملياتها. هنـا وجدنـا العلاج ليس بإيقـاف تلك الوحـدات عن العمل والانتـاج والا تعطلت التنمية وتـدهـورت البيئة في النهـاية معهـا، وإنما بمنع تلك الوحدات من ممـارسة تلك الأعمال المضرة وتوجيهها إلى الأعمال المفيـدة لكـلٍ من النمـو والبيئـة معـاً، مثل تغيير نـوعيـة المعـدات أو الأساليب أو الموارد الخ.

كذلك نجد الوعي الكافي بإمكانية قيام تعارض بين كل من التنمية والبيئـة، والتسليـم بأنـه في بعـض الحالات يمكن أن يحدث شيء من ذلك، وهنـا يوضح لنا الإسـلام كيفية التصرف بما يحقق أكبر قـدر ممكن من المصلحة، وذلك بمحاولة التوفيـق كلما كان ذلك ممكنا، وباستخدام أسـاليب أو آلات ومواد غير مـدمرة للبيئـة طـالما كان ذلك في الامكـان، وإلا فليرتكب أخف الضررين في سبيل دفع أعظمهما، ولتقـدم المصلحة العامـة على المصلحة الخاصـة، كذلك يجب اعمال قـاعدة «درء المفـاسد مقـدم على جلب المصالح» وكل ذلـك يتطلب دراسات دقيقـة لكل من الأعبـاء والعـوائد. وإذا رجحت المضـار منع التصرف، وإن كـانت لـه عوائد أو منافع، والعكس صحيح.

وعمـومـاً يمكن القـول إن الإسـلام تغلب على هـذه المشكلـة من

كل مقومات الصـلاحية لسد حاجـات الإنسان، يقول المفسرون في ذلك ان المقصود الإفـادة بأن الأرض بكل ما فيهـا وماعليها خلقت على الـوجه الملائم لمنافع الخلق ومصـالح الناس. وبعضهم يـرى ان اصلاح الأرض بإرسـال الـرسل و إنـزال الكتب التـي تهدي للخير والصـلاح[1]. ومن الـواضح ان المعنى الأول ينص أسـاسـاً على إصلاح البيئـة الطبيعيـة بينما يتصرف المعنى الثـاني إلى إصـلاح البيئـة الاجتماعيـة. وعنـدي ان النص صريح في المعنيين معاً، وان كلاهما معني ومقصـود، فالأرض خلقها الله مستوفية كـل خصائص الصلاحية لسـد حاجة الإنسان كما انـه تعالى قد تعهد خلقـه بإرسال رسله على مر العصـور من أجل إقامة بيئـة اجتماعية سليمـة وصحيحة. ولنتـدبر هـذه الآيـات الكريمـة ﴿**ولقد مكنـاكم في الأرض وجعلنـا لكم فيها معـايش**﴾[2]. ﴿**هو الـذي جعل لكم الأرض ذلولا. . .**﴾[3]. ﴿**فأما يأتيكم مني هـدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى. ومن أعرض عن ذكـري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يـوم القيامة أعمى**﴾[4]. فنجد صـلاحية كل من البيئة الطبيعية والبيئـة الاجتماعية. و«ثانياً» قـوله تعالى ﴿**في الأرض**﴾ نجد محل الإفساد المحظـور هو الأرض وليس بقعـة منها وليس عنصراً من عنـاصرهـا، وقد كـان من الممكن ان يكـون المحل هـو الهواء أو الماء مثـلاً أو غير ذلك لكن النص القـرآني أعـرض عن هذا كلـه وجاء بلفظـة الأرض فإذا فهمنا الأرض هنـا على ان

(١) أبـوحيـان، البحـر المحيط، بيروت: دار الفكـر، ج٤ ص ٣١١، الـرازي، التفسير الكبير، طهـران: دار الكتب العلميـة، جـ١٣ ص١٣٣، ابن عـاشـور، تفسير التحـرير والتنـويـر، تونس، الدار التونسية للنشر، جـ٨ ص١٧٤.

(٢) سورة الأعراف. الآية: ١٠.

(٣) سورة الملك. الآية: ١٥.

(٤) سورة طه، الآيات: ١٢٣، ١٢٤.

يعامـل الإسلام المفسـد في الأرض معاملة المحـارب، وكفي بهذه عقـوبة رادعة يقـول تعالى: **﴿إنما جزاء الـذين يحاربون الله ورسولـه ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبـوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفـوا من الأرض ذلك لهم خـزي في الـدنيـا ولهم في الآخـرة عـذاب شديد﴾**[1].

والحد الأدنى للعقوبة الذي لا جدال حولـه من الناحية الشرعية هو تحميل وتضمين المعتدي قيمة ما أفسده.

٩- الاهتمام الكبير بـالتربيـة البيئية السليمـة: يحرص الإسـلام كل الحرص على أن يربي الفـرد المسلم منذ نعـومة أظافـره على احترام ماحـوله من بيئـة حيويـة وغير حيويـة، كذلك يـربي فيه منـذ الصغر البعـد عن الإسراف والتبـذير ويـربي فيه النظـرة المستقبلية البعيـدة المدى فيما يتعلق بشـؤون الدنيـا «أعمل لدنيـاك كأنك تعيش أبدا» كما أنـه يحرص على أن يتعلم النـاس ذلك من خـلال المدارس والجامعـات وأجهـزة الإعـلام والثقـافة، لأن معـرفـة ذلك من العلم النـافع الـذي شدد الإسـلام على معرفته[2].

١٠- النظـرة الاقليمية - الإسـلامية- لمشكـلات البيئة والتنميـة: أحيـاناً مـاينشأ الاعتداء على البيئـة نتيجة لضغط السكـان واحتياجـاتهم المتزايـدة على موارد محدودة من البيئـة، كذلك قـد نجد الاعتـداء مصدره قلة الامكانيات المالية والبشريـة، وبالطبع فإن علاج كل تلك المشكلات

(١) سورة المائدة، الآية (٣٢).

(٢) لمعرفة مفصلـة عن دور التربية البيئية. يراجـع «ندوة الإنسان والبيئة- التربيـة البيئية» نظمها مكتب التربيـة العـربي لـدول الخليـج في مسقط عـام ١٩٨٨م ونشرت أعمالها بـالـريـاض في ١٩٩٠م من قبل نفس المكتب.

١/٢- النظام البيئي (Ecosystem) :

مصطلح علمي يقصد به الكيان المركب من العناصر المكونة للبيئة، والتي يقسمها علماء البيئة إلى عناصر انتاج مثل النبات، وعناصر استهلاك مثل الحيوانات، ويدخلون الإنسان في عناصر الاستهلاك هذه، وعناصر التحلل مثل البكتريا، والعناصر الطبيعية غير الحية مثل الماء والهواء[(١)].

ومن أهم خصائص هذا النظام التوازن الدقيق القائم بين عناصره بحيث لو طرأ تغيير ما في بعض جوانبه فإنه بعد فترة سرعان ما تجد ظروف طبيعية تزيل آثار هذا التغيير. كذلك من خصائص هذا النظام البيئي الاعتماد المتبادل بين عناصره، حيث لا غنى لأي عنصر منها عن بقية العناصر. كذلك فإن من خصائصه القدرة على امتصاص الاعتداءات فلا ينهار بمجرد أي اعتداء عليه، اللهم إلا إذا تزايدت واستفحلت، عند ذلك يفقد هذا النظام البيئي قدرته على الصمود وتتدهور وتسوء حالته. وبتدهور البيئة تتدهور معها حياة الإنسان لعجزها عن إمداده بمتطلبات حياته وبقائه. وفي داخل هذا الاطار تطورت مصطلحات بيئية عديدة مثل «صحة البيئة» و«اجهاد البيئة» و«تدهور البيئة» بل و«مرض البيئة»[(٢)].

وما هذه المصطلحات في مجملها إلا تعبير عن نوعية ووضعية الحالة البيئية، فعندما لاتكون هناك اعتداءات من قبل الإنسان عليها فهي

---

(١) I. G. Simmons, The Ecology of Natural Resources, London: Edward Arnold Lrd., 1982, PP. 5-6.

(٢) د. محمد عوض الله، الإنسان والثروات المعدنية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٣٣) ص٣١.

خاتمـــة:

من خـلال هـذا البحث المختصر للتنميـة وعـلاقتهـا بـالبيئـة من المنظور الـوضعي والمنظور الإسلامي، والـذي قمنا فيه بـاستعراض لأهم عناصر هـذه القضية من عـوامل، وآثـار، وطرق حماية ومحافظـة، يمكن الخلوص إلى بعض النتائج التي من أهمها مايلي:

وقفت الثقافة الغـربية ومازالت من البيئة مـوقف العداء والاستعلاء ومحاولـة القهـر والاغتصاب والسبب الـرئيسي وراء هـذا الموقف العـدائي يـرجع إلى عدم إيمان الغـرب بـالخالق إيمانـاً حقيقياً يجعلهم يـوقنـون بأن الكون مخلوق بحكمة وتقدير وسنن وضوابط وأهداف.

تجسـدت تلك الثقافـة بـوضوح في السلـوك الاقتصادي للحضـارة الغـربيـة، هذا السلـوك الـذي قـام على الكثرة والجري وراءهـا ومحاولـة امتلاك واستهـلاك أقصى مايمكن مـن سلع وخدمات، وان تـرتب على ذلك ماتـرتب من تخريب للبيئة، وقـد فهمت العلاقة بين التنميـة والبيئة لـديهم منـذ بدايـة الجهـود الإنمائيـة وحتى وقت قريب على أنها عـلاقـة تعارض ومقابلة، فأمـا هذه وأما تلك، وبدافع هذه الثقافـة الغربية تحيز الغـرب للتنمية، ولـذلك وجدنـا أن أهـم عـامل وراء تدهـور البيئة كـان النمو الاقتصادي بنمطه الغربي، الرأسمالي والاشتراكي.

من الملاحظ أن العـالم كلـه بدأ يهتم بـالمسألـة البيئيـة وبـدأ يوليهـا اهتمامـاً متزايـداً على كل المستويـات. والتـوجيه الجديـد يقوم على عـدة مرتكـزات منها دحض المقـولة التي كـانت شائعة من قبـل وهي تعارض

الجبال والسهول الوديان، ولفظة الماء، ولفظة الرياح، ولفظة الدواب، كل ذلك إن دل على شيء إنما يدل على عظم اهتمام الإسلام بالبيئة الطبيعية والقرآن الكريم إذ يعبر كثيراً عن البيئة بالأرض فهو بذلك ليس ببعيد عن المصطلحات المعاصرة ألم نسمع عن «قمة الأرض» وعن أرض واحدة « Only one Earth »[١]

قال تعالى : ﴿ألم نجعل الأرض كفاتا﴾[٢] قيل معناه تضم الأحياء التي هي الإنسان والحيوانات والنبات، والأموات التي هي الجمادات من الأرض وغير ذلك. وكذا تضم الموتى في جوفها.

والآن نجد علماً خاصاً بالبيئة هو علم البيئة « Ecology » وقد عرفه اعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بأنه العلم بكل شيء يحيط بالإنسان[٣]. ومعنى ذلك ان لفظة البيئة أصبح مصطلحاً علمياً يشتمل على كل مايحيط بالإنسان من عناصر طبيعية اجتماعية وأنظمة اقتصادية وسياسية وقيم وعقائد وعادات وتقاليد وأنماط ثقافية سائدة[٤]. ومعنى شمول البيئة للجوانب المادية وغيرها مما يحيط بالإنسان، أن الاعتداء على أي جانب منها هو عدوان على البيئة، يستوي في ذلك الاعتداء على العناصر الطبيعية حيوية كانت أو غير حيوية من كائنات حية ونبات وجماد والاعتداء على العناصر الاجتماعية من قيم وأخلاق وأنظمة وأنماط اجتماعية وثقافية. ومع وضوح هذا البعد الاجتماعي في مفهوم البيئة إلا ان الذي جرى عليه العمل من

---

(١) B.Warld & R Dulos, only one Earth, W.W.Norton, N.York: 19728 .

(٢) سورة المرسلات الآية ٢٥ . وانظر في معناها المفردات، مرجع سابق ص٤٣٣ .

(٣) - (٤) د. زين الدين عبدالمقصود، البيئة والإنسان، بدون ذكر ناشر ١٩٨١ ص٧، د. محمد جمعة، تلوث البيئة، الرياض: مكتبة الخريجي، ص١ .

البيئـة الطبيعيـة هـو حمايـة البيئـة الإجتماعيـة . وقـد تبين لنـا أن الموقف الوضعي يعتريـه قصور شـديد حيال هـذا الجانب على مالـه من خطورة وأهمية لا تقل عن الجانب الآخر .

●●●

مراجع البحث

«مرتبة حسب أسبقية ورودها في البحث»

القرآن الكريم .

١ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، عالم المعرفة (١٤٢) ١٩٨٩م .

٢ - د . عبدالهادي النجار، الإسلام الاقتصادي ، عالم المعرفة (٦٣) .

٣ - محبوب الحق ، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م .

٤ - اندرو ستير، تسخير البيئة لأغراض التنمية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيه ١٩٩٢م .

٥ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية ، ١٩٩٢م .

٦ - الراغب الأصفهاني ، المفردات بيروت : دار المعرفة .

٧ - الزبيدي ، تاج العروس ، الكويت .

٨ - الجوهري ، الصحاح . تحقيق أحمد عطار .

٩ - ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة . القاهرة : مكتبة الحلبي .

١٠ - Ward B. & Dulos R. Only one Earth, W. W. Norton, N. York: 1972.

١١ - د . زين الدين عبدالمقصود ، البيئة والإنسان ، بدون ذكر ناشر ١٩١٨م .

١٢ - د . محمد جمعة ، تلوث البيئة ، الرياض : مكتبة الخريجي .

١٣ - Simmons I.G. The Ecology of Natural Resourc-



المسيري، عالم المعرفة (٩٧).
٢٧- ميـزاروفيك، البشريـة في مفترق الطـرق، تـرجمة د. حسن عمر، مكتبات عكاظ جدة.
٢٨- أريك فـروم، الإنسـان بين المظهـر والجوهـر، تـرجمة سعيـد زهران، عالم المعرفة (١٤٠).
٢٩- د. سعيـد البـوطي، الحضـارة الإنسـانيـة في القـرآن، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م.
٣٠- ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة.
٣١- جي هـولتـن ولسـون، الاقتصـاد الجزئي، تـرجمة د. كـامل سلمان العافي، الرياض دار المريخ.
٣٢-- Moran & Others, Introduuction to Environmental Sciemnce N. York: W. H. Freeman & company, 1986.
٣٣- جـاك لـوب، العـالم الثـالث وتحديـات البقـاء، تـرجمة أحمد فـؤاد بليغ، عالم المعرفة (١٠٤).
٣٤- غـوردن هيـوز، تنظيف البيئـة في أوروبـا الشرقيـة، مجلـة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٢م.
٣٥- ابن حزم، المحلى، القاهرة: مكتبة الجمهورية.
٣٦- أبو يوسف، الخراج، القاهرة: المكتبة السلفية.
٣٧- الشوكاني، نيل الأوطار، بيروت: دار الجبل.
٣٨- ابن الأزرق، بـدائع السلك، بغـداد: سلسلـة كتب التراث (٤٥).
٣٩- القـرطبي، الجامع لأحكـام القـرآن، القـاهـرة: دار الكتـاب

وقد يبدو من أول وهلة ان موضوع «التنمية والبيئة» أشد التصاقاً بالدول المتقدمة منه بالدول النامية «المختلفة» من حيث ان الأولى قد انجزت التنمية التي كان من افرازاتها تلك المشكلات البيئية المتفجرة، لكنه عند التأمل وانعام النظر نجد الموضوع موضوع العالمين معاً، المتقدم والنامي. بل انه ليمكن القول إنه موضوع العالم النامي بالدرجة الأولى، وذلك لأن المشكلات البيئية وان مثلت تهديداً لنوعية الحياة وطيبها في الدول النامية فإنها تمثل تهديداً للحياة نفسها في العالم المتقدم[1] وليس في ذلك غرابة فعلى الدول النامية ان تنجز التنمية، وبغير بيئة سليمة وموارد متوفرة من حيث الكيف لا يمكن لأية تنمية أن تقوم، ثم إن تلوث الهواء واستنزاف الموارد قد بلغ حداً غير مقبول على ساحة الدول النامية، يهدد بتفشي شتى الأمراض الفتاكة من سرطانية وغيرها.

ويكفي أن نعرف أن أكثر من مليار نسمة من سكان العالم النامي لايستخدمون في طعامهم وشرابهم مياهاً نظيفة نقية، وان نحو ١,٧ ملياراً منهم لايستفيدون من الصرف الصحي[2].

ومما يؤسف له ان العالم الإسلامي المعاصر بكل دوله ودويلاته يعيش مشكلة التخلف الاقتصادي من جهة، ويسعى في سبيل تحقيق التنمية من جهة أخرى، وهو من ثم في قلب مشكلات البيئة، سواء من حيث ماهو عليه من تخلف، أو من حيث مايستهدفه من تنمية وتقدم.

---

(١) محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٣٤، اللجنة العالمية، مستقبلنا المشترك، عالم المعرفة (١٤٢) ص ١٨ ولمزيد من المعرفة يراجع تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٢، ص١٢-٨٥ حيث يعرض بالإحصاءات والأشكال البيانية ماتتعرض له الدول النامية من مضار ومخاطر بيئية جسيمة تتمثل في الأمراض المستعصية ثم الموت.

(٢) اندروستير، تسخير البيئة لأغراض التنمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونيه ١٩٩٢، تقرير التنمية لعام ١٩٩٢ ص ٢٠٧.

ment in The Tird world, N. York: Longman Inc. 1977.

٥٢- د. اسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

٥٣- د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة (١٤٧.

٥٤- دينيس غابور وامبرتوكو لومبو، الخروج من عصر التبذير، ترجمة عيسى عصفور، دمشق: وزارة الثقافة.

٥٥- غورون هيوز، تنظيف البيئة في أوروبا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٢م.

٥٦- د. رمزي زكي، المشكلة السكانية، عالم المعرفة (٨٤).

٥٧- الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة. بيروت،

٥٨- الماوردي، قوانين الوزارة، مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية.

٥٩- ابن تيمية، السياسة الشرعية، القاهرة: المطبعة السلفية.

٦٠- الدمشقي، الاشارة إلى محاسن التجارة، مكتبة الكليات الأزهرية.

٦١- د. عبدالسلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، عمان: مكتبة الأقصى.

٦٢- يحيى بن آدم، الخراج، بيروت: دار المعرفة.

٦٣- ابن رشد، المقدمات، بيروت: دار صادر.

٦٤- الماوردي، الأحكام السلطانية، مكتبة الحلبي.

٦٥- أبوعبيد، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية.

٦٦- السرخسي، المبسوط، بيروت: دار المعرفة.



المصرية .
٨٠- الشافعي ، الأم ، دار المعرفة .
٨١- الجصاص ، أحكام القرآن ، دار الكتاب العربي .
٨٢- ابن العربي ، أحكام القرآن ، مكتبة الحلبي .
٨٣- البهوتي ، شرح منتهى الارادات ، مطبعة أنصار السنة المحمدية .
٨٤- البهي الخولي ، الثروة في ظل الإسلام ، الناشرون العرب .
٨٥- الغزالي ، شفاء الغليل ، بغداد ، مطبعة الارشاد .
٨٦- البنك الدولي ، تقرير التنمية ، ١٩٨٨م .

